الفصل الخامس

القضايا الأساسية للمرحلة النهائية

المبحث الأول

اللاجئون

تعريف اللاجئ الفلسطيني:

استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 212 الدورة 3 الصادر في 19 تشرين الثاني نوفمبر 1948 بشأن إنشاء صندوق خاص باللاجئين الفلسطينيين، والقرار رقم 194 الدورة 3 الصادر في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1948، الفقرة 11 منه والتي تقرر وجوب السماح بالعودة للاجئين الفلسطينيين صدر القرار رقم 302 الدورة الرابعة بتاريخ 8 كانون الأول/ ديسمبر 1949 بتأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم:

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. "UNRWA"

"والأونروا" قامت بدورها بتعريف اللاجئ الفلسطيني بأنه: "هو كل إنسان كان مسكنه المعتاد فلسطين في الفترة ما بين حزيران/ يونيو 1946 و15 أيار/ مايو 1948 وفقد منزله ومصدر رزقه بسبب النزاع عام 1948."[1] وفي تعريف آخر لرئيس الوفد الفلسطيني إلى اجتماع لجنة اللاجئين في أوتاوا في 12 أيار/ مايو 1992 الدكتور الياس صنبر بأن: "اللاجئين الفلسطينيين هم جميع أولئك الفلسطينيين والمنحدرين منهم الذين طردوا أو أجبروا على ترك بيوتهم بين نوفمبر 1947 (مشروع التقسيم) ويناير 1949 (اتفاق الهدنة في رودس) في الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل في التاريخ الأخير."[2] ويعرف كذلك بأنه: "الشخص الذي يضطر إلى ترك موطنه الأصلي وذلك لاعتقاده

---

(1) **موسوعة قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي**: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد الأول 1947– 1974، الطبعة الثالثة، بيروت، 1993، ص21.

(2) الياس صنبر: "**مجلة الدراسات الفلسطينية**"، العدد 12 خريف 1992، ص180.

بالخوف من الاضطهاد الذي يمارس على حياته أو ممتلكاته، بسبب دينه أو عرقه أو جنسه أو رأيه السياسي."[1] والقانون الأساسي لمنظمة الوحدة الأفريقية لسنة 1969 يُعرف أن لفظة لاجئ: "تطلق على أي إنسان اضطر إلى مغادرة مسكنه الوطني واللجوء إلى مكان آخر خارج مسكنه الأصلي أو الوطني وذلك بسبب عدوان خارجي، أو احتلال أو هيمنة أجنبية أو بسبب حوادث تخل إخلالاً خطراً بالنظام العام إما في جزء وإما في جميع أرجاء مسكنه الأصلي أو الوطني."[2]

إن المنحني الذي اتبعه قانون اللاجئين في إثر الحرب العالمية الثانية اتجه نحو توفير مسكن جديد للاجئ وإعادة توطينه وحمايته من الاضطهاد في بلد لجوئه الجديد. والأمر مختلف تماماً بالنسبة للاجئ الفلسطيني الذي يرغب في العودة إلى وطنه ولهذا كانت أهمية القرار رقم 194 الذي أكدت الفقرة 11 منه على حق العودة أو التعويض، وهذا القرار يعني تحديداً باللاجئين الفلسطينيين، ولهذا فإن اللاجئين الفلسطينيين غير مشمولين بالحماية تحت مظلة المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة، وإنما تم إنشاء "الأونروا" لتقوم بدورها استناداً إلى هذا القرار الذي أكدته الأمم المتحدة حتى الآن أكثر من 110 مرات.[3] فاللاجئ الفلسطيني بصفة عامة يرفض مشاريع التوطين، "وقد أظهر استطلاع أجرى بين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا في الذكرى الخمسين للنكبة، خلال شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل من عام 1998 أن 98% منهم يحبذون العودة إلى منطقة المنشأ والتي هاجروا منها عام 1948."[4]

---

(1) شريف عبدالعزيز بدير: "**اللاجئون الفلسطينيون من كامب ديفيد إلى مفاوضات الوضع النهائي**"، السياسة الدولية، العدد 138، اكتوبر 1999، ص102.

(2) ايليا زريق: "**اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 19، صيف 1994، ص69. وكذلك أنظر: ماريا دبروناتو. ومحمد الطاهري: "**واللاجئون كذلك لهم حقوق**"، تقرير بعثة الشبكة الأورنية المتوسطية لحقوق الانسان، 2000/9/28م، شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، موقع الاستراتيجية: www.t1t.net

(3) سليمان أبوستة: "**الفلسطينيون الذين اقتلعوا من ديارهم أين كان موطنهم**" شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، موقع العودة الفلسطيني www.prc.org.uk

(4) نبيل محمود السهلي: "**اتجاهات التطور بين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا (1948 – 2000)**"، مكتب الاحصاء الفلسطيني، دمشق، 1998، شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، موقع "آفاق" www.aafaq.org

الفكر الاستراتيجي الصهيوني في تفريغ الأرض من سكانها الأصليين:

إن فكرة تفريغ فلسطين من سكانها العرب الفلسطينيين وطردهم إلى المحيط العربي المجاور، وخاصة الأردن وسوريا والعراق، فكرة راسخة في التصور الصهيوني، وأن أرض فلسطين هي حق يهودي، وتعود بصورة حصرية إلى الشعب اليهودي ككل.[1] احتل هذا المفهوم موقعاً مركزياً في الفكر الاستراتيجي للحركة الصهيونية كحل للأرض والمشكلات الديمغرافية العربية والسياسية.[2]

مر هذا الفكر بعدة مراحل متتابعة بدأت مع مطلع الهجرات الصهيونية الأولى في عام 1882 وهي مرحلة بلورة الأفكار لتعقبها مرحلة وضع الخطط وتشكيل العصابات، ثم تليها تنفيذ هذه الخطط وطرد السكان.

المرحلة الأولى: لقد بدأت هذه المرحلة مع بدايات الهجرات الصهيونية الأولى واستمرت حتى بداية الاحتلال الإنجليزي لفلسطين عندما دخلت جيوش "اللنبي" بئر السبع مساء يوم 1917/10/31، وقبل صدور وعد بلفور في 1917/11/2 بيومين.[3]

كانت الفكرة الكامنة وراء ترحيل السكان العرب تتماشى مع أيديولوجية ترمى إلى إعادة تكوين الحقائق الأثنية – الدينية والديمغرافية في فلسطين، وجعلها دولة يهودية ذات دين واحد.[4] والكاتب الإنجليزي اليهودي "يسرائيل زانجويل" وهو من الآباء المؤسسين وأحد أهم دعاة الترحيل كان يروج دائماً للشعار القائل: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض." وفي خطاب ألقاه في مانشستر في نيسان/ أبريل 1905 بعد أن قام بزيارة لفلسطين عام 1897 قال: "إن لفلسطين كما هي قائمة

---

(1) نورالدين مصالحة: **طرد الفلسطينيين**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 1992، ص7.

(2) نورالدين مصالحة: **أرض أكثر وعرب أقل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 1997، ص3.

(3) السلطة الوطنية الفلسطينية: الهيئة العامة للاستعلامات، "**مركز المعلومات الوطني الفلسطيني**"، شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، موقع مركز المعلومات الفلسطينية www.pnic.gov.ps. للمزيد أنظر: مايكل حانسن: **التنافر في صهيون**، ترجمة كمال السيد مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1988، ص28، وما بعدها. وكذلك أنظر: د. محمود حسن صالح منسى: **تصريح بلفور**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1970، ص19، 324.

(4) Shabtai Teveth: **Ben-Gurion and the Palestinian Arab**, Oxford, Oxford University Press, 1985, P.P. 9-10.

الآن سكانها... لذا علينا أن نستعد إما بطرد القبائل العربية صاحبة الملكية بحد السيف كما فعل أجدادنا، وإما أن نتعامل مع مشكلة السكان الغرباء ومعظمهم من المحمديين الذين اعتادوا على ازدرائنا."[1] وكان "زانجويل" يرى أن ترحيل العرب الفلسطينيين سيبنى على أساس إعادة توزيع عرقي ويقول: "يجب أن لا يسمح للعرب أن يحولوا دون تحقيق المشروع الصهيوني."[2] ويقول "حاييم وايزمن" في خطاب له أمام الاتحاد الصهيوني الإنجليزي في 21 أيلول/ سبتمبر 1919: "عندما أقول وطناً قومياً يهودياً فإنني أعني... بأن نقيم مجتمعاً في فلسطين بحيث تصبح فلسطين يهودية كما هي إنجلترا إنجليزية أو أمريكا أمريكية." ويقول "هرتزل": "عندما نحتل الأرض... سنسعى إلى تهجير السكان عبر الحدود من خلال تدبير وظائف لهم في بلاد الانتقال، لكننا سنمنعهم من القيام بأي عمل في بلدنا."[3] ولقد اتهم عالم الاجتماع البولندي اليهودي "لودفيج جوميلوفينش" هرتزل بالسذاجة السياسية وقال له: "هل تريد أن تؤسس دولة بدون عنف مسلح.." وقال جابوتنسكي في خطابه أمام اللجنة الملكية في فلسطين عام 1937 "إن أمة كأمتكم (مخاطباً الإنجليز)، عريقة في تجربتها الاستعمارية العملاقة، تعرف بكل تأكيد أن المشروع الاستعماري لن ينجح دون نزاعات مع السكان... ونحن اليهود لن نشذ عن القاعدة."[4]

المرحلة الثانية: تشكيل العصابات ورسم الخطط:

تمتد هذه المرحلة في الفترة ما بين 1917 و1948 وبذلك تكون مصاحبة لفترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وامتازت هذه الفترة بصوغ خطط الترحيل بمشاركة الآباء

---

(1) Israel Zangwill: **Speeches**, **Articles and Letters**, London, The Soncino Press, 1973, P. 210.

(2) عبدالوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، المجلد السابع، دار الشروق، القاهرة، ص77.

(3) Barrent Litvinoff, **The Letters and Papers of Chaim Weizman**, Jerusalem, Israel University Press 1983, Vol. 1, Serries B, Paper 5, PP. 256-257.

(ورد في نورالدين مصالحة: **طرد الفلسطينيين**، ص34)

(4) عبدالوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ص78.

للمزيد أنظر: د. أسعد رزق: **إسرائيل الكبرى**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1968، ص3. وكذلك: نجيب الأحمد: **الصهيونية**، الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مكتب الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1977، ص63.

المؤسسين للدولة الصهيونية وأبرزهم وايزمن، وبن جوريون، وجابوتنسكي، وبالتعاون مع الإمبراطورية البريطانية، يقول "بن جوريون": "إذا أردنا خلاصاً يهودياً 100%، فلا بد لنا من استيطان عبري 100%، ومزرعة عبرية 100%، ومرفأ عبري 100%"[1]، وجاء قول بن جوريون في اجتماع للهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية في 5 آيار/ مايو 1936. وكتب قبل ذلك سنة 1929 عن "حائط حديدي من مستوطنات عمال يحيط بكل مدينة وبلدة عربية وجسور بشرية وأرضية تربط النقاط النائية بعضها ببعض."[2]

ومع بداية الانتداب البريطاني أخذ البناء التنظيمي للإرهاب في النمو حيث استقر هذا البناء في مطلع العشرينات من القرن الماضي حين تأسست "الهاجاناه" الذراع العسكري للوكالة اليهودية، خصصت لتنفيذ مهمة إرهاب المواطنين العرب في فلسطين، وأفرزت كتائب "بوش" من خلال صفوفها عام 1937، وكذلك فرق "البالماخ" وانشق في عام 1936 أنصار الصهيونية التصحيحية عن "الهاجاناه" وشكلوا تنظيماً أشد تطرفاً هو عصابة "الأرجون"، وانشق عن الأرجون جماعة "ابراهام شتيرن" عام 1940 وشكلوا جماعة "ليحى". وتعد هذه المنظمات الثلاث: "الهاجاناه"، و"اتسل"، و"ليحى" العمود الفقري للإرهاب الصهيوني حتى عام 1948.[3] وتكونت اللجنة الأولى للترحيل في تشرين الثاني/ نوفمبر 1937 بناء على قرارات المؤتمر الصهيوني العشرين في آب أغسطس 1937 وكان هدف اللجنة هو: "تفريغ الأرض المملوكة والمزروعة من قبل العرب

---

(1) دافيد- بن غوريون: **مذكرات**، تل أبيب، 1971-1972، المجلد 3، ص161.

(2) المرجع السابق، ص41.

(3) عبدالوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، مجلد 7، ص132.

أنظر كذلك:

Martin Gilbert: **Winston S. Churchill**, London: "W. Heinemann", 1975, Vol. 4, 1916-1922, P. 484.

وللمزيد أنظر: إبراهيم أبولغد: **تهويد فلسطين**، ترجمة أسعد رزوق، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، سلسلة كتب فلسطينية-37، بيروت، 1972، ص34. وأنظر كذلك: محمود مبعارى: **دليل إسرائيل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1997، ص39 وما بعدها.

لسكنى اليهود."[1] ووضعت خطة أخرى في تموز/ يوليه 1938 وهي خطة لترحيل شامل وقصري لسكان الريف، تشكلت اللجنة الثانية للترحيل خلال الحرب العالمية الثانية، وقدم "يوسف فايتس" رئيس اللجنة خطته المسماة "خطة الجزيرة"، وكان "فايتس" ينظر إلى فكرة الترحيل كحل جذري وأساسي لمشكلة الأرض والديمغرافيا العربية معاً، قال "فايتس": "يجب أن يكون من الجلي بيننا أن لا مكان لشعبين في هذا البلد... والسبيل الوحيد هو ترحيل العرب من هنا إلى البلاد المجاورة... ليس ثمة حل آخر."[2]

المرحلة الثالثة: تنفيذ الخطط:

في آيار/ مايو 1946 اعتمدت خطة "الهاجانا" التي يطلق عليها "خطة دالت"، وكانت الخطة مبنية للقيام بتدمير المواصلات العربية، وتدمير البيوت، وطرد سكانه، والاستيلاء على النقاط الرئيسية قبل رحيل البريطانيين[3] وتقضي كذلك بتوسيع الدولة اليهودية إلى أبعد من حدود التقسيم وخاصة بعد أن اعتمدتها القيادة العليا "للهجاناه" في 10 آذار/ مارس 1948 وحرق وتدمير القرى العربية.[4] وقد تسببت خطة دالت بترحيل عشرات القرى وتدميرها تماماً "وفي الفترة ما بين 8، 10

---

(1) نور الدين مصالحة: **طرد الفلسطينيين**، ص71. للمزيد أنظر: د. عبدالرحيم أحمد حسين: **النشاط الصهيوني**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1984، ص17 وما بعدها وكذلك أنظر: الفريد ليلنتال: **ثمن إسرائيل**، ترجمة حبيب نحولي وياسر هواري، الطبعة الرابعة، دار الآفاق الحديثة، بيروت، 1981، ص20. أيضاً: عبدالرحمن أبوعرفة: **الاستيطان**، دار الجليل للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1981، ص6، 137. أيضاً: حبيب قهوجي: **استراتيجية الاستيطان الصهيوني**، منشورات الطلائع مع مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1978، ص153. أيضاً: د. رشاد عارف يوسف السيد: **المسئولية الدولية عن أضرار الحروب العربية الإسرائيلية**، الجزء الأول، دار الفرقان، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1984، ص238. أيضاً: سهيل الناضور: **أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان**، دار التقدم العربي، الطبعة الأولى، 1993، ص22.

(2) محفوظات الصهيونية المركزية: "**مذكرات فايتس**"، أ 246/ 23 ملاحظة ليوم 20 كانون الأول/ ديسمبر 1940، ص1090، 1091 (وردت في نورالدين مصالحة: **طرد الفلسطينيين**، ص96، 97).

(3) L. R Banks, Torn Country, **An Oral History of the Israeli War of Independence** (New York: Franklin Watts, 1982), P. 110.. (وردت في مصالحة: **طرد الفلسطينيين**، ص166).

(4) Natanel Lorch: "**Plan Dalet**" in Walid Khaldi, **From Haven to Conquest** (Beirut: Institute of Palestine Studies, 1971), PP. 755, 760, 856, 857.

نيسان/ أبريل 1947 صدرت أوامر عن القيادة إلى وحدات الهاجاناة بترحيل معظم ما تبقى من المجتمعات العربية الريفية."[1]

وبموجب التقديرات التحليلية الصادرة عن قسم الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي... عقب تنفيذ "خطة دالت" كان 370.000 فلسطيني قد غادروا تلك الأجزاء من البلاد "فعلى الأقل ثمة 55% من إجمالي الهجرة قد سببتها عمليات الهاجاناه/ جيش الدفاع الإسرائيلي وبتأثير منهما"[2]، وبلغت عدد المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في المدن والقرى 62 مجزرة موثقة حتى أواخر عام 1948 راح ضحيتها الآلاف من النساء والأطفال والرجال لتصل بعد ذلك إلى أكثر من 93 مجزرة[3]، وكانت معظم هذه المجازر قبل رحيل القوات البريطانية، وتحت سمعها وبصرها.

ونستطيع القول وحسب الوثائق الإسرائيلية في حصارها للمدن والقرى الفلسطينية.[4] أدت حرب 1948 إلى اقتلاع معظم أبناء الشعب الفلسطيني من أرضهم ووطنهم ليصبحوا لاجئين

---

(1) Benny Morris: **The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949** (Cambridge University, 1987), P. 28

(2) المرجع السابق، ص97.

(3) إدارة التوجيه المعنوي والسياسي في جيش التحرير الفلسطيني: "**المجازر الصهيونية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني خلال القرن العشرين**"، دمشق، شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، موقع الاستراتيجية www.t1t.net

(4) السلطة الوطنية الفلسطينية، "**مركز المعلومات الوطني الفلسطيني**".

وللمزيد أنظر كذلك:

غازي السعدي: **من ملفات الارهاب الصهيوني في فلسطين (1936 – 1983)**، دار الجليل للنشر، الطبعة الأولى، عمان: 1985، ص35، 36، 53، 62.

يعقوب الياب: **جرائم الأرغون وليحي**، ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان: 1975، ص241، 12.

الياس شوفاني: "**مجزرة الطنطورة**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 43، صيف عام 2000.

درويش ناصر: **الفاشية الإسرائيلية**، دار الجليل، الطبعة الأولى، عمان: 1990، ص42.

أسعد عبدالهادي: **مجزرة صبرا وشاتيلا**، دائرة الإعلام والثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الأولى، دمشق: 1983، ص16.

جميل عرفات: "**جريدة الاتحاد**"، حيفا، يوم 1999/12/22 و2000/4/12م، 2000/4/19، 2000/5/31، 1999/12/22، 1999/5/514، 2000/4/5، 1992/5/19، 2000/5/31.

بي مورس: "**طرد الفلسطينيين وولادة مشكلة اللاجئين**"، وثيقة إسرائيلية، دار الجليل للنشر، الطبعة الأولى، عمان: 1993، ص11.=

مشردين في الأقطار العربية وأقطار أخرى بعد أن تم تدمير 430 قرية ومدينة في إطار خطة التهجير التي اتبعتها العصابات الصهيونية[1]، وأن هناك أكثر من عشرة آلاف فلسطيني تم قتلهم خلال محاولتهم العودة إلى منازلهم بعد الحرب واعتبرتهم إسرائيل متسللين.[2] إن هذا الاستهداف الطويل للشعب الفلسطيني من قبل القوة العظمى البريطانية والصهيونية أدى بعد حرب 1948 وإعلان دولة إسرائيل إلى تشريد ما يقرب من أربعة ملايين لاجئ في الداخل والخارج. "إن إرغام شعب بأكثريته عن النزوح عن أرض استقر فيها منذ أزمنة بعيدة، ناتج مباشرة من تطبيق الايديولوجيا الصهيونية: الترحيل."[3]

السياق التاريخي لتطور قضية اللاجئين:

مع بداية الانتداب البريطاني لفلسطين، كان عدد اليهود 60.000 يهودي يعادل عشر السكان تقريباً، ومع نهاية الانتداب التي استمر قرابة ثلاثين عاماً أصبح عدد اليهود 600.000 وعدد الفلسطينيين 1.441.000 فلسطيني. في ربيع 1948 حشدت القوات الصهيونية في فترة قصيرة 121.000 جندي واحتلت 213 قرية وطردت 414.000 لاجئ وذلك قبل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وقبل وصول الجيوش العربية لنجدة شعب فلسطين وشعرت الأمم المتحدة أن قرار التقسيم رقم 181 في عام 1947 قد أشعل فتيل الحرب، فاقترحت لجنة وصاية على فلسطين وأرسلت الكونت برنادوت وسيطاً دولياً في فلسطين، وأصر الوسيط الدولي على عودة اللاجئين فوراً إلى ديارهم، فقامت إحدى العصابات الصهيونية باغتياله في القدس في 17/ أيلول

=عودة شحادة: "اللاجئون الفلسطينيون"، **في كتاب: المجتمع الفلسطيني أربعون عاماً على النكبة**، مركز احياء التراث، 1989، ص502.

جانيت أبولغد: **الطبيعة الديموغرافية للشعب الفلسطيني**، ترجمة زياد الحسيني، جمعية الدراسات العربية، القدس: 1982، ص17، 18.

(1) "**الحقيبة**" (تقرير دوري محدود التوزيع)، العدد 52، السنة الرابعة، 7 آب/ أغسطس 2000، صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ص7.

(2) المرجع السابق، ص7.

(3) Israel Shahak, "L'idee du transfert dans La doctrine Sioniste". **Revue d'etudes Pulestinionnes**, No. 20. Automna: 1988, PP. 103 – 131.

(ورد في رمضان بابادجي وآخرين، **حق العودة للشعب الفلسطيني**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت: 1996، ص5، 7).

سبتمبر 1948[1]، وكانت هذه العصابة بقيادة "شامير" الذي أصبح فيما بعد رئيساً لوزراء إسرائيل. واشتدت المعارك بين اليهود والمواطنين العرب في فلسطين وقام البريطانيون بتسليم مدينة طبريا في شمال فلسطين في 18 نيسان/ أبريل إلى اليهود بعد أن سهلوا وصول الإمدادات إليهم، ومنعوا وصول النجدات العربية إليهم، وكانت مدينة طبريا أول مدينة فلسطينية تسقط في يد الصهيونية. وبعد خمسة أشهر انسحب الإنجليز من حيفا بخطة مدبرة مع الصهاينة واشتدت الهجمات على المواطنين العزل مما اضطرهم إلى النزوح بالآلاف إلى جارهم اللبناني، ثم سقطت صفد، وعكا، وشفا عمرو، والناصرة ويافا وسلمة، ومعظم جبهة الجليل الشرقي والغربي، وتم إجلاء السكان بالقوة[2]، وكانت أعمال القتل تتم بالجملة. وفي الفترة من 20 آيار/ مايو 1947 وحتى 31 آذار/ مارس 1948، وقعت 89 مذبحة أثناء وجود الاحتلال البريطاني وقبل رحيله[3]، ومع حلول منتصف نيسان/ أبريل 1948 أتمت الهاجاناه إخلاء منطقة السهل الساحلي من خلال إصدار أوامر الطرد وبين كانون الأول/ ديسمبر 1947 ونيسان/ أبريل 1948 كانت هجرة الفلسطينيين العرب من السهل الساحلي نتيجة مباشرة لضربات وهجمات محددة وجهتها "الهاجاناه" "والأرغون"، إما ارهبوا عمداً وإما طردوا بقوة السلاح[4]، وفي أوائل آيار/ مايو 1948 نفذت "الهاجاناه" "عملية المكنسة" الهادفة إلى طرد سكان منطقة وادي الأردن وصدرت الأوامر إلى ضباط السرايا بمهاجمة القرى العربية "وطرد سكانها وتدمير مساكنهم."[5] وفي القدس كانت استراتيجية الهاجاناة تقضى بتدمير "الجزر العربية" في القدس الغربية ومنها ضواحي الشيخ بدر، وروميميا، والطالبية، والقطمون، وشاركت "الأرغون" و"ليحى" في الهجمات المتكررة. وفي 11 شباط/ فبراير "كانت سيارة تابعة للهاجاناه فيها مكبر صوت يذيع باللغة

---

(1) وزارة الدفاع الوطني – **الجيش اللبناني: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت: 1973، ص267.

(2) السلطة الوطنية الفلسطينية، "**مركز الإعلام الوطني الفلسطيني**"، (النازحون).

(3) نورالدين مصالحة: **طرد الفلسطينيين**، ص143 وما بعدها.

(4) Benny Morris: **The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947–1949**, PP. 52 – 54.

(5) OP. Cit, P. 122.

العربية أن على العرب إخلاء الطالبية فوراً وإلا فإنهم سينسفون هم وممتلكاتهم."[1] وتقول جانيت أبولغد وقد تقصت إلى حد كبير التحول الديمغرافي في فلسطين أن مجموع اللاجئين الذين شردوا من جراء حرب 1948 يتراوح بين 770.000 و780.000 لاجئ فلسطيني تقريباً.[2]

ويوضح الجدول التالي عدد القرى المهجرة في عام 1948، وأعداد اللاجئين الذين اقتلعوا من ديارهم في ذلك الوقت، ونلاحظ في هذا الجدول أن 85% من أصحاب الأرض التي أقيمت عليها إسرائيل أصبحوا لاجئين. ونلاحظ كذلك أن مجموع اللاجئين يزيد قليلاً عما ورد في جانيت أبولغد أو بعثة الشبكة الأوربية المتوسطية.

جدول رقم"1" الفلسطينيون الذين أُخرجوا من ديارهم عام 1948[3]

القضاء	عدد القرى المهجرة	عدد اللاجئين عام 1948
عكا	30	47.038
الرملة	64	97.405
بيسان	31	19.602
بئر السبع	88	90.507
غزة	46	79947
حيفا	59	121.196

(1) نورالدين مصالحة: **طرد الفلسطينيين**، ص161.

(2) د. ابراهيم أبو لغد: **تهويد فلسطين**، ص178.

(3) . سليمان أبوستة: شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، "**موقع مركز العودة الفلسطيني www.prc.org.uk**" 2001/12/17.

الخليل	16	22.991
يافا	25	123.227
القدس	39	97.950
جنين	6	4.005
الناصرة	5	8.746
صفد	78	52.248
طبريا	26	28.872
طول كرم	18	11.333
المجموع	531	805.067

يفيد تقرير بعثة الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان أنه: من شمال فلسطين: حيفا وعكا وصفد والخليل لجأ قرابة 300.000 شخص إلى كل من سوريا ولبنان في الفترة من أبريل/ نيسان 1948 وحتى آب أغسطس 1948، وأن سكان يافا وقطاعي غزة وبئر السبع فقد لجأوا إلى منطقة غزة، أما سكان المنطقة الساحلية بمن فيهم المقيمين بمناطق حيفا ويافا، ورام الله، والقدس فقد فروا إلى الضفة الغربية وأن الفترة ما بين تشرين الأول/ أكتوبر 1948 وكانون الثاني/ يناير 1949 قد تم طرد 150.000 إلى 200.000 فلسطيني إلى غزة، وبقي 150.000 داخل إسرائيل منحوا المواطنة الإسرائيلية والنتيجة لهذه الحرب أن ما يناهز في المجموع 750.000 فلسطيني قد أجبروا على مغادرة أراضيهم واللجوء إلى قطاع غزة، والضفة الغربية، والأردن، وسوريا، ولبنان.[1]

(1) "**تقرير بعثة الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان**": إعداد ماريا وبدونانو، ومحمد الطاهري، وكانت المهمة للوفد في لبنان والأردن من 2000/9/22 وإلى 2000/9/28، شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، موقع الاستراتيجية www.t1t.net

النازحون في عام 1967 :

ويعرف الإسرائيليون النازحين بأنهم "أولئك المواطنون[1] الذين شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة للقتال". ولكن هذا التعريف المحدد للنازحين بالتشديد على كلمتي "نتيجة للقتال" يتناقض مع "نتيجة للحرب"، واعتبر هذا التعريف غير مقبول. واقترح الوفدان الأردني والفلسطيني التعريف التالي:

"النازحون هم أولئك الأفراد وعائلاتهم وأسلافهم الذين غادروا منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو كانوا غير قادرين على العودة إلى منازلهم لنتيجة لحرب 1967."[2]

النازح أو النازحون مصطلح سياسي ظهر في العقود القليلة الماضية ويطلق بصفة عامة على المهجرين الفلسطينيين عام 1967، لتمييزهم عن مهجري عام 1948. ويجرى تقسيم النازحين إلى خمس فئات رئيسية هي:

الفئة الأولى: هي التي نزحت مع بدء العمليات العسكرية في حرب حزيران 1967.

الفئة الثانية: هي التي كان مكان إقامة أفرادها العادي والدائم في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ولكنهم أثناء وقوع حرب 1967 كانوا موجودين في خارج الضفة والقطاع والقدس لأغراض الدراسة أو العمل أو العلاج وحالت وقوع الحرب دون تمكنهم من العودة إلى وطنهم.

الفئة الثالثة: هي التي تشمل جميع الأشخاص الذين يحملون الهوية الإسرائيلية وخرجوا بتصاريح انتهت مدتها دون أن يتمكنوا من العودة.

الفئة الرابعة: وهي التي تشمل كل الأشخاص الذين أبعدوا قصراً بحجج أمنية.

---

(1) سليم تمارى: **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات**، رقم "2" مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت: 1996، ص33 "**مذكرة بشأن النازحين**"، صادرة عن دائرة الحكم الذاتي، وزرة الخارجية الإسرائيلية، اجتماع بشأن النازحين، القاهرة: 5 حزيران/ يونيه، 1995.

(2) المرجع السابق، ص35.

الفئة الخامسة: وهي التي تشمل نسل الفئات الأربعة السابقة.[1] وقد أدت حرب 1967 إلى نزوح أكثر من 350.000 من الفلسطينيين.[2] لجأ معظم هؤلاء النازحون إلى الأردن، ومنهم من كان نزوحه للمرة الثانية حيث كانت هجرتهم الأولى عام 1948. وأدى تواجد منظمة التحرير الفلسطينية على أرض الأردن، وخاصة فصائل المقاومة إلى حدوث تصادمات دامية أدت إلى هجرة الآلاف مرة أخرى إلى لبنان، ومقتل الآلاف كذلك. وفي الحرب الأهلية اللبنانية التي استمرت من عام 1975 وحتى 1991 أدت إلى تدمير العديد من المخيمات الفلسطينية وهجرة الكثيرين إلى الخارج. وفي حرب الاجتياح الإسرائيلية عام 1982، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية وقواتها من لبنان جعل أفواج اللاجئين مرة جديدة عسكريين ومدنيين تلجأ إلى عدة أقطار عربية بالإضافة إلى مقتل وجرح عشرات الآلاف منهم، وارتكبت المليشيات المسيحية المارونية اللبنانية المتحالفة مع الجيش اللبناني جريمتين كبيرتين في حق اللاجئين في قريتي صبرا وشاتيلا، وعمل مذبحتين بهما في وضح النهار راح ضحيتها أكثر من 3000 قتيل، وانتقلت أعداد أخرى كبيرة إلى مخيمات نائية خوفاً من المذابح. وأثناء حرب المخيمات التي وقعت من 1985 إلى 1987، عمدت مليشيات "أمل" الشيعية اللبنانية القضاء نهائياً على آخر بقايا حضور منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، وتسبب هذا الترويع الجديد والحصار المتواصل في هجرات جماعية جديدة. وفي حرب الخليج التي دارت رحاها عام 1991، واحتلال العراق للكويت، تم طرد ما يقرب من 400.000 فلسطيني من الكويت نزح غالبيتهم إلى الأردن. وفي أيلول سبتمبر 1995، تم طرد 35.000 فلسطيني من ليبيا كرد فعل من العقيد معمر القذافي على اتفاق أوسلو الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية مع الحكومة الإسرائيلية، أي أن وضع اللاجئين لم يستقر في معظم البلدان التي لجأ إليها الفلسطيني.[3]

---

(1) السلطة الوطنية الفلسطينية، "**مركز الإعلام الوطني الفلسطيني**"، ص1 – 2.

(2) حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح": "**اللاجئون الفلسطينيون – 1967**" ،شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، موقع حركة فتح www.fateh.net، ص3.

(3) عمر محمود شلايل: "الشتات الفلسطيني" محاضرة في مقر سفارة دولة فلسطين، الخرطوم، في ذكرى التضامن مع الشعب الفلسطيني، 2000/11/29.

تقديرات النازحين في حرب 1967 :

تفيد تقديرات "الأنروا" (1992, Family Reunification) أن هناك 350.000 فرد هم لاجئون لمرة واحدة ولاجئون لمرتين نزحوا إبان حرب 1967. والتقديرات العربية تشير إلى أن عدد النازحين عام 1967 هم 400.000 وبالمنحدرين منهم يصل عددهم إلى 800.000، أما إسرائيل فتقول إن نازحي 1967 هم فقط 200.000 نازح. والجدول التالي يوضح التقديرات الفلسطينية للنازحين عام 1967.

جدول رقم "2" التقديرات الفلسطينية للنازحين عام 1967[1]

الفئة	التقدير
النازحون إلى الأردن:	
نازحون سنة 1967 أول مرة	107.000
لاجئون سنة 1948 نزحوا مرة ثانية عام 1967	93.000
قيد الدرس (سكان ثلاث قرى في القدس)	12.500
المجموع:	221.500
النازحون إلى مصر:	
النازحون سنة 1967 لأول مرة	32.000

(1) **Tayseer Amro**: "Displaced Person Categories and Numbers Used by the Palestinian Delegation" (**To the Quadripartite Committee**) **Article 74. No. 14 Jerusalem Alter native In formation Center for Palestinian Residency and Refugee Rights**.

(ورد في إيليا زريق: اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، **مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، رقم 6، الطبعة الأولى، بيروت: 1997، ص30**).

الفئة	التقدير
لاجئون سنة 1948 نزحوا مرة ثانية عام 1967	3000
المبعدون	4000
المجموع:	39.000
لاجئون لم يتمكنوا من العودة أو لم يسمح لهم بذلك	60.000
لاجئون يحملون تصاريح (1967 – 1991)	100.000
المبعدون (1967 – 1991)	1660
المجموع	413.160

مخيمات اللجوء الفلسطيني:

هناك خمسة تجمعات فلسطينية لمخيمات اللاجئين:

أولاً: 10 مخيمات في الأردن.

ثانياً: 8 مخيمات في قطاع غزة.

ثالثاً: 20 مخيماً في الضفة الغربية.

رابعاً: 13 مخيماً في لبنان.

خامساً: 10 مخيمات في سوريا.

وتأسست لهم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" "UNRWA" بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 الدورة 4 الصادر في 8 شباط/ فبراير 1949. وشكلت الأراضي التي احتلتها الصهاينة 77.8% من مساحة فلسطين التاريخية بحدود الانتداب البريطاني. وقد أصدرت إسرائيل 34 قانوناً لمصادرة أراضي الفلسطينيين، مثل قانون استملاك الأراضي، وقانون أملاك الغائبين، وقانون مصادرة الأراضي لصالح المجتمع، ودمرت 478 قرية فلسطينية من أصل 585 قرية كانت قائمة في الأراضي التي احتلتها عام 1948.[1] ويبين الجدول رقم "3" تعداد اللاجئين في هذه التجمعات الخمسة عام 2000م

جدول رقم "3" يبين هذا الجدول أعداد اللاجئين في التجمعات الخمسة[2]

الرقم	مكان التجمع	عدد اللاجئين عام 2000م
1	الأردن	1.849.666
2	قطاع غزة	813.570
3	الضفة الغربية	693.286
4	لبنان	433.276
5	سوريا	472.475
	المجموع	4.262.273

(1) شلومو غازيت: **مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، قضايا الحل الدائم: إسرائيل – الفلسطينيون**، رقم 2 (تل أبيب: جامعة تل أبيب، مركز يافا للدراسات الاستراتيجية، 1994. وقد ظهرت ترجمة عربية في مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 22، ربيع 1995، ص78 بعنوان شلومو جازيت: **قضية اللاجئين الفلسطينيين، الحل الدائم من منظور إسرائيلي**.

(2) سلمان أبوستة: "**موقع مركز العودة الفلسطيني www.prc.org.uk**"

أما باقي اللاجئين المنتشرين في بقية العالم العربي وباقي أنحاء العالم فإن الجدول رقم "4" يوضح أماكن تواجدهم وتعدادهم، ويلاحظ أن عدد اللاجئين قد تضاعف أكثر من أربعة مرات خلال العقود الخمسة الماضية.

جدول رقم "4" يبين هذا الجدول بقية اللاجئين وتعدادهم[1]

الرقم	المكان	العدد عام 2000
1	إسرائيل (فلسطين 1948)	47.038
2	مصر	42.974
3	السعودية	291.778
4	الكويت	36.499
5	باقي الخليج	112.116
6	العراق وليبيا	78.884
7	الدول العربية الأخرى	5.887
8	أمريكا الشمالية والجنوبية	183.767
9	باقي العالم	234.008
	المجموع	975.912

ومن الجدول رقم "3" والجدول رقم "4" يتضح لنا أن العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين في أماكن تجمعهم المختلفة هو: 5.248.185 وهذا يبين بوضوح أن ثلثي الشعب الفلسطيني هم في الحقيقة لاجئون. ومن هنا أصبحت هذه القضية من القضايا الأساسية في التسوية النهائية وعلى

(1) المصدر السابق.

درجة كبيرة من الأهمية لأنها تمثل مستقبل غالبية الشعب الفلسطيني بعد لجوء طويل دام أكثر من نصف قرن متواصل.

ويقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد الفلسطينيين في الشتات بلغ نهاية عام 2000 حوالي 4.5 مليون نسمة، ولا يدخل ضمن هذا العدد أعداد اللاجئين في قطاع غزة والضفة الغربية كما هو موضح في الجدول رقم "5"، ويتضح من خلاله أن عدد اللاجئين الذين يعيشون في الأقطار العربية هو: 3.948.247 لاجئاً يمثلون الغالبية العظمى لأعداد اللاجئين الكلية.

الجدول رقم "5"[1] يبين هذا الجدول أعداد اللاجئين في الشتات فقط

الرقم	الدولة	عدد الفلسطينيين
1	الأردن	2.560.268
2	لبنان	385.459
3	سوريا	401.092
4	مصر	56.663
5	العراق وليبيا	105.737
6	السعودية	283.312
7	الكويت	36.0568
8	دول الخليج الأخرى	113.688
9	الدول العربية الأخرى	5.970
10	الولايات المتحدة الأمريكية	222.725
11	الدول الأجنبية الأخرى	283.617
	المجموع	4.454.589

(1) تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وكذلك المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطينية، دمشق. الجهاز المركز ي للاحصاء الفلسطيني: **كتاب فلسطين الاحصائي السنوي، رقم "2"**، رام الله، فلسطين، تشرين الثاني، 2001، ص35.

الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في الأقطار العربية:

تبنت الجامعة العربية برتوكول الدار البيضاء في عام 1964 الذي يمنح للاجئين الفلسطينيين حرية التنقل من قطر عربي إلى قطر آخر، والعودة إلى قطر إقامتهم دون عوائق. لم يكن هذا البيان سوى "بيان حسن نية أكثر مما هو التزام متين من قبل الدول الأعضاء."[1]

وقد وافقت على هذا البروتوكول دون تحفظ كل من الأردن، والجزائر، والسودان والعراق، وسوريا، ومصر، واليمن، أما لبنان وليبيا والكويت فوافقت بتحفظ. ولم تعلن المغرب والسعودية عن موقفها، وبقي الموقف كذلك غير واضح من: البحرين وقطر وعمان والإمارات المتحدة.[2] لأن هذه الدول انضمت إلى الجامعة العربية بعد توقيع البروتوكول المذكور. وكانت الأردن وسوريا هما الدولتان اللتان وضعتا البروتوكول في الاعتبار بينما لم تضعه الكويت ولبنان في موضع الاعتبار على الإطلاق. وعلى العموم كانت الغلبة المطلقة دائماً للتشريع المحلي. لم توقع كافة الدول العربية ميثاق الأمم المتحدة اللاجئين سنة 1951، أو بروتوكول اللاجئين سنة 1967، أو كل ما يحمى حقوق الإنسان اللاجئ باستثناء تونس والمغرب ومصر. وبرعاية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأم المتحدة التقى خبراء عرب في اجتماع هو الثالث من نوعه في القاهرة عام 1991، وأصدروا قراراً غير ملزم للحكومات العربية يقول: "يؤكد بحزم الحاجة إلى ضمان حماية دولية للاجئين الفلسطينيين عبر منظمات دولية رائدة، ولا سيما الأمم المتحدة ومن دون إجحاف يلحق بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وخصوصاً حقهم في العودة وتقرير المصير."[3] لقد خضعت قوانين الهجرة

---

(1) Takkenberg. Deprived of All Rights? **The Status of Palestinian Refugees In International Law**, PH.D dissertation in Progress, University N megen, the Netherlands, 1995, P. B.

(ورد في إيليا زريق: **قضايا المرحلة النهائية رقم 6**، ص40).

(2) محمد خالد الأزعر: **ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة**، مخطوطة، 1996 (ورد في إيليا زريق: **قضايا المرحلة الأخيرة، رقم 6**، ص40).

(3) إيليا زريق: **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية**، ص42، وللمزيد أنظر: التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: "**مشكلات اللاجئين**"، القاهرة: 1996، ص310 وما بعدها.

والجنسية في الدول العربية لاعتبارات سياسية قاسية، مما جعل صعوبات كبيرة تعترض وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والذي يُعد من أسوأ الأوضاع التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في شتاتهم، حيث حرموا من حقوقهم المدنية.[1] ولقد بلغت نسبة حالات الفقر الخاصة والعسر الشديد في لبنان عام 1999 حوالي 10.6% مقابل 2.6% في الأردن و 6.6% في سوريا[2] لقد أدخلت على القانون اللبناني المنظم لعمل الأجانب بموجب القرار 621/1، والأمر 6812 لسنة 1995، وأوامر أخرى وأحكام تتضمن الحِرف التي لا يجوز ممارستها إلا من قبل المواطنين اللبنانيين دون سواهم وقد تجاوزت أكثر من 70 حرفة مع تضمين القانون بعض الاستثناءات مثل الأجانب من أصل لبناني أو الأولاد من أم لبنانية أو الأجانب المتزوجين من لبنانيات. وقد بلغ عدد العاطلين من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات لبنان عام 1995، 68.4%.[3] وأن 60% من اللاجئين الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، وأن 36% منهم لا يتمكنون من الحصول على أي مورد للرزق.

الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وقضية اللاجئين:

بدأت لجنة التوفيق الدولية التي شكلتها الأمم المتحدة عام 1949 بمشاورات لوزان في مايو/ أيار 1949 لدرس وضع اللاجئين الفلسطينيين الناشئ من جراء حرب 1948، وتمحورت المشاورات حول مشكلة العودة إلى الوطن وإعادة التوطين، وإعادة تأهيل اللاجئين اجتماعياً واقتصادياً

---

(1) د. نورما مصرية: "**أسباب فشل التوطين اللاجئين الفلسطينيين**" السياسة الفلسطينية، العدد 13 شتاء 1993، ص65 وما بعدها.
وللمزيد أنظر: ناجح جرار: "**اللاجئ الفلسطيني**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 33، 1998، ص77 – 90.
نبيل محمود السهلي: "**اتجاهات التطور بين اللاجئين**".
نواف سلام: "**بين العودة والتوطين**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 19، بيروت: صيف 1994، ص29 – 48.
سليمان الرياشي: "**قضية اللاجئين الفلسطينيين**"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 252، بيروت: 2000/2.

(2) الجهاز المركز ي للاحصاء الفلسطيني: **كتاب فلسطين الاحصائي السنوي، رقم "2"**، ص67. نقلاً عن المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين "**بديل**"، 1999، "**اللاجئون الفلسطينيون في الشتات/ تقاربر الدول**"، بيت لحم، فلسطين، وكذلك: وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في منطقة الشرق الأدني، غزة، فلسطين، 1998، وكذلك: المكتب المركزي للاحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطينية، دمشق: 1999، 2000.

(3) المصدر السابق، ص85.

وتقويم الملكية العربية المفقودة في إسرائيل وكذلك لم تشمل العائلات المتضررة.[1] ويستمد القرار رقم 194 قوته القانونية من القانون الدولي الذي يقضي بحسب رأي أستاذ القانون الدولي البروفيسور "جون كويغلي": "بأن حق العودة إلى الوطن حق شخصي قائم بمعزل عن الاتفاقيات الثنائية بين الدول."[2] ونصت المادة 49 من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب على أن "نقل الأفراد والجماعات المشمولين بالحماية بالقوة من الأراضي المحتلة إلى أرض القوة المحتلة أو إلى أي بلد آخر محتل أم غير محتل هو أمر ممنوع بغض النظر عن الدوافع للقيام به." كما أكدت اتفاقيتا الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام 1966 أنه: "لا يمنع أحد بشكل اعتباطي من حقه في الدخول إلى بلاده." ونص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 على هذا الحق بوضوح في المادة 13 الفقرة 2: "يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليها."[3] وتؤكد المادة 12 فقرة 4 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الحادية والعشرين في ديسمبر عام 1996 على أن أي إنسان لن يمنع بشكل قسري من حقه في دخول وطنه.[4]

إن قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة كان قبولاً مشروطاً حسب القرار رقم 273 الدورة 3 بتاريخ 1949/5/11[5]، وقد ورد الشرط في نص قرار الجمعية العامة متمثلاً في قبول إسرائيل "بالالتزامات الواردة في الميثاق" وبأنها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات. وهذا طلب لم يرد له أي مثيل في أي قرار يتعلق بقبول دولة لعضوية المنظمة، هذا التعهد كان لدى دراسة الطلب الإسرائيلي، ووفقاً

---

(1) Rony Gabbay, **A Political Study of The Arab- Jewish Conflietd: The Arab Refugee problem**, Paris, Librairie Minard, 1959, PP. 237 – 312.

(ورد في سليم تمارى: **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين**، ص5)

(2) ورقة أعدها البروفيسور "جون كويغلي" **لدائرة اللاجئين الفلسطينيين**، ص7، 9، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 241، شتاء 2000، ص146.

(3) شريف عبدالعزيز بدير: "**اللاجئون الفلسطينيون من كامب ديفيد إلى مفاوضات الوضع النهائي**"، ص103.

(4) **موسوعة قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**، المجلد الخامس (1992 – 1998)، ص200، 202.

(5) **موسوعة قرارات الأمم المتحدة**، المجلد الأول، ص21.

لمناقشات مجلس الأمن والجمعية العامة وخاصة القرار 194 بكامل فقراته ومنها الفقرة رقم "11" التي تنص: "تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع التعويضات عن ممتلكات الذين يقررون العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندها يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة."[1] قامت لجنة التوفيق الدولية بسعيها بين الوفود العربية والوفد الإسرائيلي بشأن هذا القرار، وتم التوصل إلى توقيع بروتوكول "لوزان" الذي يتضمن اعتراف إسرائيل بخريطة تقسيم فلسطين كما أقرتها الأمم المتحدة حسب قرارها 181 بتاريخ 1947/11/29، غير أن إسرائيل بعد أن ضمنت قبولها عضواً في الأمم المتحدة تنكرت لتوقيعها والتزاماتها، فرفضت اقتراح الوفود العربية بعودة اللاجئين إلى المناطق التي خصصت للعرب بموجب قرار التقسيم، ورفضت مبدأ عودة اللاجئين، وجعلته مشروطاً بعقد صلح مع العرب، وتراجعت بعد فترة عن هذا الشرط وأكدت أن الحل الحقيقي لمشكلة اللاجئين لا بد أن يتم على أساس توطينهم في البلاد العربية، وأن يعتبر ذلك تبادلاً مع الجاليات اليهودية التي تركت البلاد العربية واستقرت في إسرائيل.[2]

استمرت إسرائيل في رفضها لعودة اللاجئين، برغم تكرار قرار 194 أكثر من مائة مرة في الأمم المتحدة رغم أن حق العودة قد ادرج في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، وفي اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري سنة 1965، وفي الحقوق المدنية والسياسية عام 1966، وفي اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب، ونصت عليه أيضاً الاتفاقات الإقليمية الأساسية الأوربية والأفريقية والأمريكية.[3]

---

(1) المرجع السابق، ص3.

(2) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الرابع، الطبعة الأولى، بيروت: 1984، ص4.

(3) رمضان بابا دجى: **حق العودة للشعب الفلسطيني**، ص10.

وأنظر كذلك: **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الرابع، ص4، وكذلك أنظر: شريف عبدالعزيز بدير: **اللاجئون الفلسطينيين من كامب ديفيد إلى مفاوضات الوضع النهائي**، ص103.

ظلت الأمم المتحدة ومنذ عام 1952 تناقش قضية فلسطين بشكل روتيني حتى جاء التطور البالغ الأهمية في عام 1969، وأصبحت قضية فلسطين تناقش على أساس أنها قضية شعب يطالب بحقوقه عن طريق الكفاح المسلح، وليست على أساس أنها فقط قضية لاجئين وإغاثة، فتبدلت صورة القرارات. ففي 1969/12/10 صوتت الجمعية العامة على القرار 2535 – ب[1] الدورة 24 الذي جاء فيه: "أن الجمعية العامة إذ تقر بأن مشكلة اللاجئين العرب نشأت عن إنكار حقوقهم الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها والمقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تعود فتؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين."[2] وهذا هو أول قرار صريح من الأمم المتحدة بأن اللاجئين العرب شعب لا مجرد كتلة من اللاجئين. وفي عام 1970 خطت الأمم المتحدة خطوات أبعد في توضيح هذه الحقوق وتفصيلها حين صوتت على القرار 2672، الدورة 25 في 1970/12/8 الذي جاء فيه: "ضرورة الأخذ بمبدأ تساوى الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير المكرس في المادتين 1، 55 من ميثاق الأمم المتحدة ..."[3] وبذلك تعترف الأمم المتحدة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وصوتت الجمعية على القرار رقم 2628 الدورة 25 في 1970/11/4 بأنها: "تعترف بأن احترام حقوق الفلسطينيين هو عنصر لا غنى عنه من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط."[4] وهذا معناه أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تخطت قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 لعام 1967، وصدر القرار رقم 2649/ دورة 25 في 1970/11/30 والذي بيّن: "شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية، والمعترف بحقها في تقرير المصير لكي تستعيد ذلك الحق بأي وسيلة في متناولها، ودعوة جميع الحكومات التي تنكر حق تقرير المصير على الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية والاستعمارية إلى الاعتراف بذلك الحق واحترامه."[5] وعبرت الجمعية العامة في القرار رقم 2792 الدورة 26 الصادر

---

(1) **موسوعة قرارات الأمم المتحدة**، المجلد الأول، ص102.

(2) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الرابع، ص6.

(3) **موسوعة قرارات الأمم المتحدة**، المجلد الأول، ص110.

(4) المرجع السابق، ص106.

(5) المرجع السابق، ص108.

في 1971/12/6 عن: "قلقها البالغ لعدم السماح لشعب فلسطين بالتمتع بحقوقه الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها، ومنها حقه الثابت في العودة، ولعدم ممارسته حقه في تقرير المصير، ويطالب إسرائيل باتخاذ خطوات فورية لإرجاع اللاجئين."[1] وعندما قررت الجمعية العامة إدراج "قضية فلسطين" كبند مستقل على جدول أعمالها في الدورة التاسعة والعشرين عام 1974، أصدرت قرارها 3236 بتاريخ 1974/11/22 بشأن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني: "تؤكد الجمعية العامة من جديد أيضاً حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم ... وتطالب بإعادتهم ..."[2]

حدث في عام 1975 تطوران هامان: الأول عندما أصدرت الجمعية العامة بتاريخ 1975/11/10 القرار 3379، الدورة 30 الذي يقرر: "أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري"[3]، أما التطور الثاني فقد تمثل بإصدار الجمعية بتاريخ 1975/11/10 قرارها رقم 3376، الدورة 30 الذي شكلت بموجبه لجنة تعنى بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة، وكلفتها إعداد برنامج تنفيذي يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المعترف بها في قرار الجمعية العامة رقم 3236 في الدورة 29. وقدمت اللجنة تقريرها الأول إلى مجلس الأمن في حزيران/ يونيه 1976، وبحث المجلس التقرير وتوصياته، ووافق عليها بالأكثرية، غير أن مشروع القرار سقط "بالنقض الأمريكي." وبحث مجلس الأمن توصيات اللجنة، بناء على طلب الجمعية العامة أربع مرات خلال الفترة من عام 1976 وحتى عام 1980، وفي كل مرة كانت مشاريع القرارات التي تؤيد التوصيات وتقرر تنفيذها تفوز بأغلبية أصوات المجلس[4]، إلا أن حق النقض الأمريكي الذي تستخدمه الولايات المتحدة كان يؤدي إلى إسقاط هذه المشاريع.

أصدر مجلس الأمن قراره رقم 237 لعام 1967 الذي دعا حكومة إسرائيل تأمين سلامة وأمن سكان المناطق منذ نشوب القتال. أما قرار مجلس الأمن الشهير رقم 242 الصادر في

---

(1) المرجع السابق، ص118.

(2) المرجع السابق، ص155.

(3) **موسوعة قرارات الأمم المتحدة**، المجلد الثاني، ص9.

(4) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الرابع، ص8.

1967/11/22، فقد نصت المادة 2 فقرة ب على: "تحقيق تسوية عادلة للاجئين، لكن هذا القرار ترك تعريف اللاجئين غامضاً. ويعتبر القرار رقم 338 الصادر بتاريخ 1973/10/22 هو تأكيد للقرار رقم 242. ومما سبق يتضح لنا أن حق العودة للاجئين الفلسطينيين هو حق شرعي وقانوني وتم التأكيد عليه من قبل القانون الدولي الذي نص على هذا الحق صراحة وكذلك من خلال قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع."[1]

وتشير بيانات اللاجئين إلى أن أعداد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية التابعة للأمم المتحدة في مناطق عمل الوكالة في تجمعاتها الخمسة وهي الأردن وسوريا ولبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة بلغ في منتصف عام 2000 حوالي 3.74 مليون نسمة، علماً بأن هذه الأرقام وضعتها الوكالة بهدف توفير آلية تقديم المساعدات للاجئين. ولا شك أن هذه الأرقام تشمل فقط التجمعات الخمسة، وحتى في هذه التجمعات لا تعبر الأرقام عن العدد الحقيقي لأن هناك الكثيرين الذين هم غير مسجلين في كشوف وكالة الغوث.[2]

---

(1) شريف عبدالعزيز بدير: "**اللاجئون الفلسطينيين من كامب ديفيد إلى مفاوضات الوضع النهائي**"، ص105.

للمزيد أنظر: ايليا زريق: "**اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة**"، ص70 – 71. وكذلك أنظر: بلال الحسن: "اللاجئون الفلسطينيون، المتاهة الخطرة"، **مجلة الدراسات الفلسطينية** العدد رقم 26، ربيع 1966، ص50 – 71. وللمزيد أنظر كذلك: تيرى رمبل: "أثر العودة في تعويضات اللاجئين"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 41 شتاء 2000، ص162 وما بعدها.

(2) وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في منطقة الشرق الأدنى، 2000، الصفحة الالكترونية، www.un.org (**كتاب فلسطين الاحصائي السنوي**، رقم 2، 2000، ص36).

الجدول رقم "6" اللاجئون المسجلون لدى وكالة الغوث

الرقم	الدولة/ المنطقة	عدد المخيمات	اللاجئون المسجلون	المسجلون في المخيمات
1	الأردن	10	1.570.192	280.191
2	لبنان	12	376.472	210.715
3	سوريا	10	383.199	111.712
4	الضفة الغربية	19	583.009	157.676
5	قطاع غزة	8	824.622	451.186
	المجموع	59	3.737.494	1.211.480

اللاجئون الفلسطينيون في ظل التسوية :

في أول مهمة لأول تسوية سلمية للصراع، أرسلت الأمم المتحدة الدبلوماسي السويدي "الكونت برنادوت" في أيلول/ سبتمبر 1948 وسيطاً دولياً، وكان برنادوت قد أوصى في تقريره بضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى منازلهم، ودفع حياته ثمناً لذلك على يد عصابة إسحق شامير، وبناء على توصية "برنادوت" صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بتأليف "لجنة توفيق" ثلاثية مكونة من فرنسا، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة مهمات "برنادوت"، وتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي.[1]

(1) موسوعة قرارات الأمم المتحدة، المجلد الأول 1947 – 1974، ص19.

اقتصر دور لجنة التوفيق على تقديم توصية دورية للتذكير بالقرار رقم 194، وكانت الولايات المتحدة هي التي تقوم بتقديم التوصية، ولكنها توقفت في عام 1993 عندما تم التوقيع في واشنطن على اتفاق أوسلو في نفس العام. ورغم أن "لجنة التوفيق" توقفت عن أداء دورها في متابعة قضية اللاجئين إلا أنها بقيت قائمة رسمياً لهيئة من هيئات الأمم المتحدة. وعند احتلال إسرائيل لما تبقى من الأرض الفلسطينية عام 1967، صدر قرار مجلس الأمن رقم 242 في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 الذي نص في بنده "الثاني – ب" على "تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين."

بين سنتي 1948 و1967، كانت السياسة الغربية عامة، والسياسة الأمريكية خاصة، تدفع باتجاه توطين الفلسطينيين في البلاد العربية من خلال الموافقة على قيام تعاون اقتصادي بين العرب وإسرائيل مع وعود بتمويل أمريكي للمشاريع المتعلقة بشئون المياه والزراعة بينهما مقابل الموافقة العربية على توطين اللاجئين الفلسطينيين، وطرح التوطين كذلك من خلال الأمين العام للأمم المتحدة "داج همرشلد"، والتوطين في ليبيا وفي سيناء كذلك، لكن البحث في هذه المشاريع توقف عندما وقع العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956[1]

كان من نتائج حرب أكتوبر 1973 أن عقد مؤتمر "كامب ديفيد" من 5 إلى 17 أيلول/ سبتمبر 1978 الذي أسفر عن وثيقتان الأولى منهما:

"إطار السلام في الشرق الأوسط، والثانية: "إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل." تناول الجزء الأول من الوثيقة الأولى موضوع الضفة الغربية وقطاع غزة جاء فيه: "سيشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي (التي ستنتخب)... لجنة تقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في عام 1967..."، وأن مصر وإسرائيل ستعملان مع بعضهما البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة "لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين."[2] وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقيتي "كامب ديفيد".

---

(1) بلال الحسن: "**اللاجئون الفلسطينيون: المتاهة الخطرة**"، ص51.

(2) شريف عبدالعزيز بدير: "**اللاجئون الفلسطينيون من كامب ديفيد إلى مفاوضات الوضع النهائي**"، ص105.

لقد كانت "كامب ديفيد" البداية الأولى للتفرقة بين نوعين من اللاجئين النوع الأول وهم الذين طردوا من ديارهم في حرب 1948، ويتم بحث حالتهم عن طريق المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأطراف المعنية. والنوع الثاني وهم الذين ابعدوا من قطاع غزة والضفة الغربية من جراء حرب يونيه 1967، ويتم تشكيل لجنة رباعية دائمة لهم تضم مصر وإسرائيل والأردن والسلطة الوطنية، وقد سحب هذا التصنيف نفسه بعد ذلك على مؤتمر مدريد للسلام وكذلك على اتفاق أوسلو الذي وقع في واشنطن في 13 أيلول/ سبتمبر 1993وكذلك على اتفاق أوسلو رقم 2 الذي وُقع في واشنطن أيضاً في 28/أيلول/ سبتمبر 1959. وقد سارت الأمور فيها بحسب ذلك التصنيف.

أولاً: مؤتمر مدريد للسلام:

أقر مؤتمر مدريد على وجود مسارين للتفاوض حول عملية السلام، الأول: هو المفاوضات الثنائية المباشرة بين إسرائيل والأطراف المعنية بالصراع. والثاني: المفاوضات المتعددة الأطراف، وانبثق عن مؤتمر مدريد "لجان متعددة" والتي هي في حقيقتها لجان للتداول، وهي التي بدأت رسمياً في يناير 1992 في موسكو والتي تم فيها إنشاء لجنة العمل المخصصة لتناول موضوع اللاجئين الفلسطينيين والتي ضمت أكثر من 40 دولة ومنظمة دولية. وانعقد الاجتماع الأول في أوتاوا "كندا" في الثاني من أيار/ مايو 1992، وكان الوفد الفلسطيني برئاسة الدكتور "الياس صنبر" وهو من فلسطيني الشتات، وقاطعت إسرائيل المؤتمر بسبب ذلك، وأكد "الياس صنبر" في كلمته بأن مشكلة اللاجئين هي الجوهر الأساسي للمسألة الفلسطينية، وأن قرار مجلس الأمن رقم 242 ينص على توفير حل عادل لمشكلة اللاجئين، وأن أساس هذا الحل العادل هو تطبيق قرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار رقم 194[1] وتوالت اجتماعات لجنة العمل الخاصة باللاجئين فاجتمعت بعد ذلك في أوسلو في أيار/ مايو 1993، وفي تونس في تشرين الأول/ أكتوبر 1993 وفي القاهرة في آيار/ مايو 1994، وفي إيطاليا في كانون الأول/ ديسمبر 1994 وفي جنيف 1995.[2] لم تنجح هذه الاجتماعات في بلورة نهج

(1) **مقتطفات أساسية من الكلمة** وردت في: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 12، خريف 1992، ص179.

(2) سليم تمارى: **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين**، ص11.

واضح للتعامل مع قضية اللاجئين، وانحصر جهد الدول المشاركة وخاصة الدول الغربية بتقاسم تنفيذ مشاريع صغيرة إنسانية لتحسين أوضاع اللاجئين المعيشية ومحاولات لم شمل العائلة والقضايا المعلقة بشأن لم شمل العائلة.[1]

أما على الصعيد السياسي فقد تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن موقفها المؤيد لتطبيق قرار الأمم المتحدة 194، وأعلنت أن المشكلة يجب أن تحل من خلال المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.[2]

ثانياً: اتفاق أوسلو "1" الموقع في واشنطن في 13 أيلول/ سبتمبر 1993:

جاء الحديث عن قضية اللاجئين ضمن بنود المادة 5، والمادة 12 من هذا الاتفاق. وقد نصت المادة الفقرة رقم 3: "من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئين والمستوطنات، والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك."[3]

ونصت المادة الثانية عشرة على أن الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني سيقومان بدعوة حكومتي مصر والأردن في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون... وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الأشكال التي يتم من خلالها السماح للأشخاص النازحين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 بالعودة..."

---

(1) المرجع السابق، ص14 – 16 – 17 – 20 – 22.

(2) شريف عبدالعزيز بدير " **اللاجئون الفلسطينيون من كامب ديفيد إلى مفاوضات الوضع النهائي** "، ص106.

للمزيد أنظر:

Muhamad Halaj: "The Refuge Question and The Peace Process" in Palestine Refuges: **Their Problem and Future** (washington D. C. The Centere for Policy Analysis on Palestine), October, 1994, P. 12.

(3) **أنظر نص إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية**، المادة 5، والمادة 12، سبتمبر 1993.

عندما جرت مفاوضات كامب ديفيد "2" في نيسان/ أبريل 2000 للوصول للحل الشامل وكان الحوار حول قضية اللاجئين، بين الدكتور نبيل شعت رئيس اللجنة عن الجانب الفلسطيني، والياكيم روبنشتاين عن الجانب الإسرائيلي ويرأس لجنته في مفاوضات المرحلة النهائية، استعان الجانب الفلسطيني بقاعدة المعلومات التي تمتلكها الأمم المتحدة. وعرض الجانب الفلسطيني 435 ألف وثيقة تسجيل ملكية أراضي تشتمل على مليون ومائة ألف قسيمة تسجيل أراضي يملكها 200 ألف فلسطيني، وقدم الجانب الفلسطيني معلومات تفصيلية عما فعلته إسرائيل في 16 مليون دونماً من الأراضي تمت مصادرتها منها خمسة ملايين دونم أراضي زراعية مسجلة بالطابو تم الاستيلاء عليها، وكذلك بين الجانب الفلسطيني كيف تم تدمير 430 قرية ومدينة في إطار خطة التهجير التي اتبعها الصهاينة وكذلك قتل 10.000 فلسطيني خلال محاولتهم العودة إلى منازلهم التي أبعدوا عنها بعد حرب 1948. واستناداً إلى قاعدة المعلومات في الأمم المتحدة تم تقديم قصة المذابح والإبادة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني بالوقائع والأرقام. وكانت المسألة المطروحة هي حقوق اللاجئين في العودة، وحقوقهم في التعويض عن ممتلكاتهم.

المطالب الفلسطينية حول اللاجئين في كامب ديفيد 2:

أولاً: اعتراف إسرائيل بالمسئولية السياسية والقانونية والأخلاقية عن قضية اللاجئين، والاعتذار العلني للشعب الفلسطيني، ويمثل ذلك الاعتراف القاعدة والأساس التي يبني عليها الحل.

ثانياً: إقرار إسرائيل واعترافها بحق العودة والتعويض لمن لا يرغب في هذه العودة، وفق ما نص عليه قرار الأمم المتحدة رقم 194.

ثالثاً: إقرار آلية وجدول زمني لممارسة هذا الحق.

رابعاً: تقوم إسرائيل بالتعويض للاجئين عن الممتلكات التي صادرتها في إطار ما يسمى بقانون أملاك الغائبين، سواء كانت ممتلكات خاصة أو عامة. وكذلك التعويض عن المعاناة التي لحقت باللاجئين بسبب طردهم وتهجيرهم من بلادهم ومنعهم من العودة إليها.

خامساً: التعويض لمن لا يريد العودة من قبل صندوق دولي تساهم به الدول المانحة.[1]

الردود الإسرائيلية:

أولاً: رفض الإقرار أو الاعتراف بالمسئولية القانونية أو الأخلاقية عن مشكلة اللاجئين، وتحدثوا عن تعاطفهم مع مشكلة اللاجئين كأي مشكلة إنسانية، والتعبير عن الأسف بسبب المعاناة التي لحقت باللاجئين.

ثانياً: رفض الإقرار بحق العودة، ووافقوا على عودة جزئية محدودة بدون الإقرار بها كحق.

ثالثاً: الإقرار من الناحية الفعلية بحقوق اللاجئين في الممتلكات. وأن يكون التعويض من خلال لجنة دولية، ورفضوا الإقرار بمسئولية صندوق أموال الغائبين الذي قام عملياً بمصادرة هذه الممتلكات والتي يرى الجانب الفلسطيني أن التعويض عن الممتلكات يجب أن يتم من خلال إسرائيل، فيما يكون تعويض من لا يرغب في العودة من خلال صندوق دولي.

رابعاً: طالب الجانب الإسرائيلي بتعويض اليهود عن ممتلكاتهم في الدول العربية.[2]

لم تنجح لقاءات كامب ديفيد 2 في واشنطن بسبب إصرار الجانب الإسرائيلي على موقفه بصفة عامة رغم بعض التقدم الذي أحرز في موضوع الممتلكات ولم يكن الموقف الأمريكي كافياً ليشكل ضغطاً حقيقياً على إسرائيل لدفعها للإقرار بحق العودة للاجئين الفلسطينيين طبقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194. ويمكن لنا أن نتبين المواقف الأساسية للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على مدار العقود السابقة كما يلي:

---

(1) "**الحقيبة**": تقرير دوري، محدود التوزيع، ص6.

وللمزيد أنظر كذلك:

"**الحقيبة**" العدد 49، 2 أيلول 2000، ص1، وكذلك أنظر: د. أسعد عبدالرحمن: رئيس دائرة شئون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية، "**تقرير مقدم للمجلس المركزي الفلسطيني في دورته العادية المنعقدة بتاريخ 2000/7/2**"، ص2 – 3. وكذلك أنظر: سليم تمارى: **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين**، ص76 وما بعدها.

(2) "**الحقيبة**"، العدد 52، ص6.

المواقف الفلسطينية الأساسية في قضية اللاجئين:

قضية اللاجئين هي المسألة الرئيسية في القضية الفلسطينية، بل تعتبر من أصعب القضايا وأعسرها حلاً. ذلك أن موضوع اللاجئين ليس فقط لصيقاً بالتطور العام للقضية الفلسطينية عبر مراحلها المختلفة، بل هو القضية الفلسطينية وجوهرها ولذا ترافق النظر إلى قضية اللاجئين في كل مرحلة من مراحل النضال الفلسطيني إلى طبيعة هذه المرحلة وبرنامجها السياسي وأهداف هذا البرنامج ضمن معطيات موازين القوى القائمة عربياً وإسرائيلياً ودولياً. ولقد أخذت قضية اللاجئين هذه المكانة الكبيرة لأن ثلثي[1] الفلسطينيين لاجئون، فقد بلغ إجمالي عدد الفلسطينيين في عام 2000: 8.270.509 فلسطيني وبلغ عدد اللاجئين منهم 5.248.185 لاجئاً محرومون من العودة إلى ديارهم ومن وطن لهم ومشردين في أصقاع الأرض ومعرضين لظروف صعبة وقاسية تصل أحياناً إلى حد الاضطهاد، والتشرد المتكرر باستمرار.

وعندما انطلقت الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة التي قادتها "فتح" كان برنامجها هو إقامة "الدولة الديمقراطية"[2] التي يعيش فيها المسلم والمسيحي واليهودي على قدم المساواة، وبالتالي كانت النظرة إلى موضوع اللاجئين في إطار هذه الرؤيا التي ترى إقامة الدولة الديمقراطية حلاً كاملاً لموضوع اللاجئين على أساس إلحاق الهزيمة بالكيان العنصري القائم في فلسطين.

وكانت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في القاهرة والتي سبق لنا الحديث عنها خط فاصل في موضوع "الدولة الديمقراطية"، حيث تبنى المجلس الوطني "البرنامج

---

(1) سلمان أبوستة: "**موقع مركز العودة الفلسطيني www.prc.org.uk**" ، ص2.

وأنظر كذلك: سليمان أبوستة: "**حق العودة مقدس وقانوني وممكن**"، الحياة، 1998/11/9.

(2) "**بيان حركة فتح إلى هيئة الأمم المتحدة حول أهداف حركة المقاومة الفلسطينية في 1968/10/17**"، الوثائق الفلسطينية العربية، لعام 1968، ص9 – 10. وكذلك "**البيان الصحفي الأول الذي وجهته فتح إلى الصحافة الأجنبية في كانون الثاني/ يناير 1968**". أنظر للمزيد : ماهر الشريف: **البحث عن كيان**، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، الطبعة الأولى، نيقوسيا – قبرص: 1995، ص181.

المرحلي" والذي يدعو إلى إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتحرر من التراب الفلسطيني.[1] ولم يكن هناك تصور واضح ومحدد بشأن موضوع اللاجئين غير التمسك بالشعار المرفوع في ذلك الوقت والذي ينادي بحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية، وكانت المواقف الفلسطينية لا تقبل ما هو دون تنفيذ القرار 194 كاملاً.

"برزت نقطة التحول في الفكر الفلسطيني خلال الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر عام 1988 والتي شهدت ذروة التحريك الذي شرعت منظمة التحرير الفلسطينية فيه منذ أواسط السبعينات."[2] ولقد أدى هذا التطور في الفكر الفلسطيني إلى القبول بقراري مجلس الأمن رقم 242، 338.

وخلاصة الأمر في الموقف الفلسطيني أنه يسعى إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة مثل قرار 194 أو تلك الصادرة عن مجلس الأمن 242، 338، وقد بين ذلك د. حيدر عبدالشافي رئيس الوفد الفلسطيني إلى مؤتمر مدريد في الجلسة الافتتاحية قائلاً: "... في الوقت الذي نخاطبكم فيه تلازمنا وتلاحقنا عيون الآلاف من اللاجئين منذ عام 1948 ومن المشردين منذ عام 1967، ومن المبعدين، فليس أقسى من مصير الإبعاد والنفي. أعيدوهم إلى الوطن فحق العودة حق لهم."[3]

الموقف الإسرائيلي:

الموقف الإسرائيلي الحزبي والرسمي موقف رافض لحق العودة للفلسطينيين سواء كان ذلك قبل قرار 194 أو كان ذلك بعده، وأن القوى السياسية فيها قد أجمعت منذ عام 1948 على

---

(1) أنظر "**النص الكامل للبرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974م**". وكذلك أنظر: ماهر الشريف: **البحث عن كيان**، ص247.

(2) ايليا زربق: **اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات، المسار الفلسطيني الإسرائيلي**، رقم6، ص134.

(3) أنظر نص الخطاب في الملاحق، ص3.

عدد من الثوابت بالنسبة إلى كل من قضية اللاجئين الفلسطينيين عامة وحقهم في العودة تحديداً وهي:[1]

أولاً: على صعيد قضية اللاجئين:

1- يعتبر القادة الإسرائيليون أن وضع اللاجئين ليس فيه شئ خاص أو مميز، فوضعهم جزء من حالة دولية هي ما ينتج عن الحروب.

2- أن مشكلة اللاجئين من صنع العرب ونابجة عن الحروب التي شنتها الدول العربية على إسرائيل عام 1948، ودعوة الجيوش العربية للسكان الفلسطينيين إلى مغادرة بيوتهم وقراهم تسهيلاً لتقدم القوات العربية.

3- إن العرب يعملون على إدامة مشكلة اللاجئين.

4- إن حل مشكلة اللاجئين هو في يد العرب لأن اللاجئين هم ببساطة عرب ويمكن استيعابهم في العالم العربي.

ثانياً: الموقف الإسرائيلي من حق العودة:

1- إن عودة جماعية للاجئين المعادين لفكرة وجود إسرائيل تشكل خطراً أمنياً وسياسياً على كيانها يؤدي إلى دمار الدولة العبرية.

2- إن إسرائيل قامت باستيعاب اللاجئين اليهود من العالم العربي.

3- منازل اللاجئين وأرضهم لم تعد متوفرة لعودتهم فهي مسكونة ومستغلة من المهاجرين اليهود الجدد.

4- والسبب الأهم فهو أن من شأن أية عودة جماعية للاجئين الفلسطينيين أن تغير الطبيعة اليهودية لدولتهم.

---

(1) Rony E. Gabbay: **A Political Study of the Arab-Jewish conflict: The Arab Refugee problem**, P. 286.

(ورد في: نواف سلام: "**بين العودة والتوطين**"، ص34 وما بعدها).

ولهذا كله أخذ الكنيست الإسرائيلي قراراً واضحاً وقاطعاً نصه: :يقرر الكنيست أنه لا يمكن إعادة اللاجئين العرب إلى الأراضي الإسرائيلية وأن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو بتوطينهم في البلاد العربية."[1] ومن أجل هذا الغرض أصدرت سلسلة من القوانين لطمس وجود مجتمع فلسطيني نهائياً[2] وأهمها: قانون الطوارئ في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948 المتعلق بالغائبين، وقانون أملاك الغائبين في 4 آذار/ مارس 1950، وتمشياً مع هذه السياسة فقد طرحت عدة مشاريع لتوطين اللاجئين مثل مشروع "آلون"[3] 1967 الذي اقترح توطين اللاجئين في قطاع غزة وفي الضفة الغربية وبناء قرية نموذجية في شبه جزيرة سيناء على نفقة إسرائيل الخاصة. وكذلك مشروع "دايان"[4] 1968 الذي اقترح توطين اللاجئين في العريش أو الضفة الغربية، ومشروع "فايتس" عام 1969، ومشروع "دوف زاكين"، ومشروع شامير 1989، ومشروع "بيريز" عام 1993. وكلها مشاريع تسعى إلى توطين الفلسطينيين خارج دولة إسرائيل وتحسين حالتهم الاقتصادية. وربما شذ مشروع "شلوجازيت" المقرب من المؤسسة العسكرية عن تلك المشاريع فيقول: "إن أي حل دائم لا يقوم على حل جذري لمشكلة اللاجئين، هو حل غير عملي وغير ثابت... إن موقف إسرائيل من حق العودة هو موقف مخادع يتماشى مع آراء المؤسسة السياسية التي ترفض الاعتراف بحق العودة داخل حدود دولة إسرائيل."[5]

---

(1) Simha Flaba: "The Knesset Votes On The Refugee Problem", **New out Look**. 4:g (December, 1961), P. 8.

(ورد في نواف سلام، ص36).

(2) حسن فياض: "**قرار 194 والموقف الإسرائيلي فيه، منظمة التحرير الفلسطينية**"، قسم الدراسات والبحوث الإسرائيلي، نشرة شهرية، العدد 1، أبريل 2000، ص2.

(3) منير الهور وطارق الموسى: **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1947 – 1985)**، دار الجليل، عمان: 1986، ص80.

(4) فاطمة شعبان: "**اللاجئون في المشاريع الإسرائيلية**"، صامد، العدد 106، دار الكرمل، عمان: 1996، ص201.

(5) حسن فياض: قرار 194، ص6.

إمكانيات الحل وتوقعات المستقبل:

تعتبر قضية اللاجئين من القضايا الأساسية في أية تسوية شاملة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتحظى باهتمام عربي لوجود تجمعات كبرى من اللاجئين في عدة أقطار عربية وخاصة في الأردن وسوريا ولبنان وكذلك لكون القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية. وتحظى كذلك باهتمام دولي وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية للارتباط الوثيق لقضية اللاجئين بعملية التسوية الشاملة في الشرق الأوسط.

إن هذه الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية مشاركة في طبيعة الحل سواء كان ذلك بطريقة مباشرة لدفع جهود السلام في الشرق الأوسط، أو بطريقة غير مباشرة للإسهام بتحمل ما يترتب على الحل من متطلبات مالية وفنية.

ويعتمد الحل المقبل على مدى الرغبة الحقيقية لدى الجانب الإسرائيلي في الاستجابة لحقوق اللاجئين وتقديم التنازلات عن سقفه المعلن في رفضه الدائم لمبدأ "حق العودة" الذي أقرته الشرعية الدولية متمثلاً في القرار رقم 194 في كانون الأول/ ديسمبر 1948. ويقول "شلومو جازيت" الباحث في مركز "يافي" للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب: "منذ عام 1949 رفضت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كلها مناقشة إعادة اللاجئين من الناحيتين المبدئية والعملية."[1] ويقول كذلك: "فيما يتعلق بحق العودة فإن موقف إسرائيل ظل ثابتاً: اتفاق في الرأي داخل المؤسسة السياسية في إسرائيل على رفض حق اللاجئين في العودة إلى الأراضي الإسرائيلية، سواء الحق المبدئي أو الحق العملي."

إن رفض إسرائيل لحق العودة يجنبها الإقرار بمسئوليتها عن نشوء المشكلة وتحمل تبعتها، ويجعل قدرة التحكم لها في أعداد العائدين، ويصل "شلومو غازيت" إلى نتيجة يرى فيها: "إن تسوية إسرائيلية دائمة لا تحل مشكلة اللاجئين من الأساس، لا يمكن أن تكون حلاً فعلياً للنزاع وقابلاً للبقاء، وفي هذه الحال لن يكون نشوب موجة جديدة من الصراع والعنف بين الإسرائيليين

---

(1) شلومو جازيت: "**قضية اللاجئين الفلسطينيين**"، ص86.

والفلسطينيين سوى مسألة وقت."[1] والحل الذي يراه الجانب الإسرائيلي هو توطين اللاجئين في الأقطار العربية التي نزحوا إليها.

والموقف الأمريكي يتمتع بأهمية كبيرة في مجال التسوية الشاملة من خلال موقعه كراعي أول لعملية السلام وكحليف استراتيجي لإسرائيل وكقوة عظمى تسعى إلى إحلال السلام الشامل في الشرق الأوسط، والولايات المتحدة الأمريكية قادرة عملياً على الإسهام الفعلي في حل قضية اللاجئين. وكانت الولايات المتحدة في السابق وحتى كانون الأول/ ديسمبر 1993 تقوم هي بتقديم القرارات المتعلقة "بالأونروا" إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ودعمها بما فيها الفقرة رقم 11 والمرتبطة بالقرار رقم 194 والتي تتضمن "حق العودة". وللمرة الأولى في كانون الأول/ ديسمبر 1993 وفي ظل المباحثات الجارية في الشرق الأوسط، تم تقديم قرار "الأونروا" من جانب الاتحاد الأوربي وتمت الموافقة من قبل 159 دولة وامتنعت الولايات المتحدة ومعها إسرائيل عن التصويت. لقد صدر أهم تعبير عن موقف الولايات المتحدة في موضوع اللاجئين في عام 1971 عندما وجه الرئيس الأمريكي نيكسون رسالة عاجلة إلى رئيسة الحكومة الإسرائيلية "جولدا مائير" أكد فيها: "أننا لن نضغط على إسرائيل كي تقبل بحل مشكلة اللاجئين التي تُغير الطابع اليهودي لدولة إسرائيل من الأساس ويهدد أمنها."[2] والموقف الأمريكي الراهن هو في استبعاد دور الأمم المتحدة وفي تهميش الدور الأوربي، وإعلان موقفها المبدئي في قضية اللاجئين وهو أن ما تتفق عليه أطراف النزاع يكون مقبولاً لديها.

وفي اجتماع اللجنة المتعددة الأطراف لشئون اللاجئين، حرصت الولايات المتحدة على وضع تعريف عام وواسع للاجئ الفلسطيني ينص على أن: "اللاجئ هو كل من اقتلع من مكانه نتيجة للنزاع"[3]، وكان الهدف من ذلك هو دمج يهود الدول العربية الذين نزحوا إلى إسرائيل في هذا التعريف. ويبين الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة "جالوب" "Gallup" في كانون الأول/ ديسمبر 1992 أن نحو ثلثي الشعب الأمريكي يوافق على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم

---

(1) المرجع السابق، ص86.

(2) المرجع السابق، ص93.

(3) المرجع السابق، ص93.

بمقتضى قرارات الأمم المتحدة، ورأي أكثر من ثلثي الشعب الأمريكي أن على الولايات المتحدة أن تلتزم الحياد، وأن نحو 40% من الأمريكيين يرون أن الولايات المتحدة تحابي إسرائيل في محادثات السلام بينما قال 4% فقط أنها تحابي الفلسطينيين.(1)

اعتبرت الدول الغربية أن الحل الشامل والنهائي لقضية اللاجئين في تسهيل توطين العدد الأكبر منهم في البلاد العربية التي نزحوا إليها، وتستند في موقفها هذا إلى ضرورة الاعتراف بكل من الحقائق السياسية والديمغرافية التي نتجت من جراء قيام دولة إسرائيل والقيود التي باتت تفرضها على إمكان عودة اللاجئين الجماعية. فالتوطين هو الحل العملي والأكثر واقعية من منظور هذه الدول.(2)

ومن الطبيعي أن الموقف العربي بصفة عامة متمسك بحق العودة والتي تجسده قرارات الشرعية الدولية.

هذه هي الأطراف الهامة التي يمكن أن تلعب دوراً أساسياً وهاماً في حل قضية اللاجئين. فالموقف الفلسطيني والموقف الإسرائيلي متباعدين بصورة كبيرة ويتعارضان تعارضاً جذرياً. فما هو الحل الذي يمكن أن تقبل به الأطراف المختلفة؟ وأن يكون هذا الحل عادلاً وشاملاً، من الواضح تماماً الآن أن مثل هذا الحل أمامه عقبات كثيرة وصعبة أبرزها وأهمها الموقف الإسرائيلي المتشدد تماماً وغياب الموقف الأمريكي والأوروبي الضاغط على إسرائيل وإذا اعترفنا بهشاشة الوضع العربي وعدم قدرته الراهنة على ممارسة ضغوط حقيقية فإنه سوف تدرك صعوبة الحل بدون تنازلات من الجانبين.

والحل المقبل يعتمد على إقرار إسرائيل بمبدأ "حق العودة" والعدد الذي يمكن أن تقبله من جانبها مراعياً قدرتها في بقاء تفوق يهودي حاسم لا يخل بتركيبتها السكانية الآن ولا في المستقبل.

---

(1) The Gallup Organization, Public, Attiudes Toward Events in the Middle East, Princeton, N.j., November, 1992, PP. 1 – 4.

(ورد في إيليا زريق: **اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة**، ص71 – 72)

(2) Rony E. Gabbay: **A political study of the Arab – Jewish Conflict**: **The Arab Refuggee Problem**, P. 165.

(**ورد في مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 19، 1994، ص43)

فإذا أقرت إسرائيل من الناحية المبدئية "حق العودة"، يصعب تصور أن إسرائيل قد تقدم تنازلات جوهرية وأنه في أحسن الأحوال سوف تسمح لعدد قليل جداً من اللاجئين بالعودة ضمن نظرية جمع شمل العائلات، ومن الصعب التصور كذلك استمرار تجاهل الإسرائيليون لحق العودة للفلسطينيين تجاهلاً كاملاً وإلا لاستحال الوصول إلى تسوية، كما أنه لو تمسك الفلسطينيون بحق العودة كاملاً لكل اللاجئين إلى كافة الأراضي التي أخرجوا منها عام 1948 لاستحال الوصول أيضاً إلى تسوية.[1] والمرجح لدينا أنه إذا تمت تسوية شاملة تفضي إلى قيام دولة فلسطينية فسيكون حق العودة إلى هذه الدولة التي نص إعلانها للاستقلال في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 في الجزائر على: "إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا"[2] وخاصة أن قرار 194 فيه خيار طوعي بين العودة والتعويض وأن الاتفاقات المبرمة بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي تعترف بدولة إسرائيل حتى حدود الرابع من حزيران/ يونيه 1967 أي ما عدا قطاع غزة والضفة الغربية، ويجب أن يصاحب هذه الرؤيا التعويضات المناسبة لمن يتخلى عن حق العودة، ولمن سيعود كذلك.

إن أية تسوية هي تعبير صريح عن موازين القوى القائمة بين أطراف النزاع، وليس من شك أنه في ظل كل المعطيات القائمة حالياً يميل هذا الميزان لصالح إسرائيل، والمرجح كذلك في هذا الوضع أن الجانب الفلسطيني هو الذي سيقدم التنازل الأكبر إذا أبرمت المصالحة التاريخية بينه وبين الإسرائيليون، والقضايا الأساسية هي التي ستكون محل البحث والتفاوض وعلى رأسها قضية اللاجئين الفلسطينيين، وبدون الاتفاق عليها يتعطل قيام الدولة الفلسطينية.

---

(1) نواف سلام: "**بين العودة والتوطين**"، ص38.

(2) "**مجلة فلسطين الثورة**"، العدد 726، 1988/11/20، ص5.

الشروط الواجب توافرها لإنجاح الحل:

أولاً: خروج إسرائيل من دائرة الرفض المطلق للإقرار المبدئي "بحق العودة" وبمسئوليتها التاريخية عن نشوء قضية اللاجئين.

ثانياً: قدرة الجانبين على التوصل إلى حل شامل يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس تكون وطناً لكل الفلسطينيين.

ثالثاً: أن تبتعد إسرائيل عن الربط بين قضية اللاجئين الفلسطينيين وموضوع نزوح يهود الأقطار العربية وتبحث منفردة مع كل قطر عربي على حده.

رابعاً: أن يكون هناك تنسيق بين السلطة الوطنية أو قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وباقي الأقطار العربية التي تستضيف تجمعات اللاجئين على أراضها وخاصة الأردن وسوريا ولبنان، وأن يكون هناك حوار جدي في الحلول المطروحة تصلب الموقف الفلسطيني وتعززه.

خامساً: أن يشترك اللاجئون في كل أماكن تجمعاتهم في الحل الذي سوف يحدد مستقبلهم.

سادساً: أن تمارس الولايات المتحدة دوراً إيجابياً وأقل انحيازاً إلى جانب إسرائيل ولا تكتفي بأن يكون دورها هو الموافقة على ما يتوصل إليه الجانبان على طاولة المفاوضات.

سابعاً: زيادة الاهتمام العربي بقضية اللاجئين وتحفيز الدول الكبرى والمجتمع الدولي بضرورة الحل العادل والمنصف لهم.

ثامناً: أن تكون هناك ضمانات من المجتمع الدولي وخاصة الدول الكبرى في عدم قيام إسرائيل بتعطيل الحل والالتفاف عليه والالتزام بتنفيذ استحقاقاته المطلوبة، وابداء الرغبة الجادة في تحقيق السلام.

المبحث الثاني

المياه

تبلغ مساحة الوطن العربي ما يقارب 9% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، ويعتبر تجمعه السكاني هو خامس تجمع سكاني عالمي، لكن موارده المائية تقدر بحوالي 7.4% من الموارد المائية العالمية، وتقل الموارد المتجددة فيه عن 1% من نظيرتها في العالم، ولا يزيد نصيب الفرد العربي من المياه عن 1744 متراً مكعباً سنوياً بينما يبلغ المعدل العالمي 12900 متراً مكعباً سنوياً.[1]

وفي دراسة للجامعة العربية أجريت عام 1993 أن 67% من موارد المياه العربية ينبع من أراضٍ غير عربية مما يجعل العالم العربي في موقف حرج إزاء إمكانية سيطرته على مياهه.[2] إن العجز المائي العربي سيبلغ 130 مليار متر مكعب سنوياً، ولا تؤمن الأنهار العربية أكثر من 195 مليار متر مكعب سنوياً في الأحوال العادية.[3] وقد حذرت دراسة قام بها المركز القومي للبحوث في مصر من تفاقم أزمة المياه في الوطن العربي في السنوات المقبلة حيث قدرت الاحتياجات المائية العربية بحوالي 300 مليار متر مكعب سنوياً، والمتاح منها 170 مليار متر مكعب، مما يعني أن النقص في المياه يشكل 43%، وأشارت دراسة أجراها المركز العربي عام 1993 إلى أن إجمالي الطلب على الماء في الوطن العربي لكافة الاستخدامات تقدر بحوالي 368 مليار متر مكعب عام 2000، وسيبلغ العجز فيه 620 مليار متر مكعب بعد ما كان 30 مليار متر مكعب عام 1993.[4]

---

(1) جورج المصري: **الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية**، بحوث استرتيجية 2، مركز الدراسات العربي – الأوربي، الطبعة الأولى، باريس: 1966، ص24.

(2) "**جريدة السفير**"، بيروت، 1993/8/31، وأنظر كذلك "**الشرق الأوسط**"، لندن 1993/3/19.

(3) جان نكد: "**حروب المياه**"، الأسبوع العربي، بيروت، 1991/11/4، ص25.

(4) حسن علي بن علي: **الأمن المائي العربي حقائق وأرقام**، دار البيرق، دمشق، بيروت، ص22 – 23.

وتجرى في الوطن العربي أنهاراً دائمة الجريان يبلغ عددها 65 نهراً أغزرها صباً نهر النيل الذي يصل صبيبه السنوي نحو 85 مليار متر مكعب سنوياً، وأضعفها نهر المليان التونسي الذي يبلغ صبيبه السنوي 50 مليون متر مكعب سنوياً.[1]

"وتشير دراسات عديدة متخصصة في شئون المياه في العالم العربي إلى توقع حدوث نقص خطير في المياه تصل إلى 260 مليار متر مكعب من الماء في عام 2030."[2]

إن معدل نصيب الفرد في ثماني دول عربية لا يزيد عن 500 متر مكعب سنوياً ويتراوح بين 500 متر مكعب و1000 متر مكعب في باقي الأقطار العربية، وكمية المياه الجوفية التي تستخدم في الوطن العربي لا تزيد عن 10 مليارات متر مكعب من المياه سنوياً. ومن أبرز مشاكل المياه العربية مسألة توزيعها، وعلى سبيل المثال نجد أن نصف كمية الأمطار تهطل في السودان الذي يشكل سدس مساحة الوطن العربي، ومتوسط الهطول السنوي في الوطن العربي يقدر بحوالي 2285 مليار متر مكعب منها 332 مليار متر مكعب سنوياً، بمعدل أقل من 100 مم وتعادل 15% من إجمالي الهطول. أما بمعدل 100 – 300 مم فتصل الكمية إلى 438 مليار متر مكعب وتغطى حوالي 15.5% من المساحة الكلية. أما بقية الكميات الهاطلة من الأمطار فتقدر بـ 1515 مليار متر مكعب يضيع جزء منها بسبب التبخر وجزء آخر يغطى تغذية الطبقات الحاملة للمياه فضلاً عن الجريان السطحي الذي يقدر بـ 191 مليار متر مكعب – أي حوالي 11.4% من الهطول السنوي وبذلك "تقدر الموارد السطحية بـ 352 مليار متر مكعب منها 296 مليار متر مكعب مجموع تصريف الأنهار في الوطن العربي، ونتيجة للبخر تنخفض الموارد إلى 259 مليار متر مكعب فقط."[3]

---

(1) جان خوري وآخرون: "**الموارد المائية في الوطن العربي وآفاقها المستقبلية**" ورقة مقدمة إلى ندوة مصادرة المياه، الكويت، 1968/2، ص18.

(2) سعود بن سالم العنسى "**المياه قضية تتزايد أهميتها عربياً وعالمياً**" صحيفة عمان، 1992/10/10 (ورد في عبدالله مرسى العقالى: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**، مركز الحضارة العربية، ط 2، الخبر، 1972، ص48.

(3) جورج المصري: **الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية**، ص26 – 27. وللمزيد أنظر: د. مصطفي عبدالحميد: "**أزمة المياه في الوطن العربي**"، اليقظة العربية، مطابع روز اليوسف، السنة الخامسة، العدد 26، يونيو/ حزيران 1989، ص118 وكذلك أنظر: عبدالله مرسى العقالى: **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**، ص48 – 49، وكذلك أنظر: جولس ستار: "**حروب المياه في الشرق=**

ويقول الدكتور/ حمدي الطاهر في كتابه "مستقبل المياه في العالم العربي أنه: "اعتباراً من عام 2000 ستصبح المياه في الشرق الأوسط سلعة استراتيجية أهميتها قد تتجاوز أهمية النفط، وتشير الدراسات العلمية الرصينة إلى أن مناطق الصراع المائي ستكون أربع مناطق هي: النيل، والفرات، والأردن، والليطاني."[1]

في ضوء الأرقام الحالية فإن المستقبل يُنبئ بخوف شديد، فإذا كان عدد السكان الآن يقرب من 300 مليون ولديهم هذا العجز فكيف سيكون الحال في عام 2030 حيث سيصبح السكان 735 مليون نسمة وحاجتهم إلى المياه ستصل إلى 821 مليار متر مكعب وبنفس استخدام المعدلات الحالية.[2] ويكشف لنا هذا المأزق الاستراتيجي لمستقبل المياه العربية ما لم توضع الحلول العلمية وترشيد الصرف وخاصة في طرق الزراعة البدائية التي لا زالت حتى الآن والتي قد يصل ما تحتاجه إلى ابتلاع معظم الموارد المائية، فعلى سبيل المثال يحتاج المواطن العربي كما تشير الإحصائيات من المياه إلى 1205 متر مكعب سنوياً، منها 55 متر مكعب للاستخدام المنزلي و1150 متر مكعب للزراعة. وفي عام 2000 ستنخفض حصته إلى 1100 متر مكعب في العام، وفي عام 2025 ستصل حصة المواطن إلى أقل من 600 متر مكعب باستثناء بعض الأقطار العربية مثل العراق ولبنان وموريتانيا والسودان.[3]

مصادر المياه الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

تتنوع مصادر المياه الفلسطينية بين المصادر السطحية والمصادر الجوفية، وعلى العموم لا تعتبر فلسطين من المناطق الغنية بالمياه فعلى الرغم من أن المعدل السنوي لهطول الأمطار يصل في

=**الأوسط**"، صامد الاقتصادي، رقم 88، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، 1992، ص166 وما بعدها. وكذلك أنظر: د. يوسف عبدالحق: **خمس ملاحظات حول: "حروب المياه في الشرق الأوسط"**، صامد الاقتصادي، رقم 88، ص181 وما بعدها.

(1) د. حمدي الطاهري: **مستقبل المياه في العالم العربي**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بيروت، ص15.

(2) جورج المصري: **الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية**، ص28.

(3) د. نبيل السمان: **المياه وسلام الشرق الأوسط**، بدون دار نشر وبدون تاريخ ص11.

شمالها إلى ما يقرب من 1000 مم، فإنه يصل في أقصى جنوبها إلى حوالي 50 مم، لذلك فإن أكثر من 85% من مصادر المياه يقع في نصفها الأعلى و15% فقط في نصفها الجنوبي.[1]

أولاً: مصادر المياه في الضفة الغربية:

إن مصادر المياه الطبيعية في الضفة الغربية هي الأمطار الشتوية، والمياه الجوفية، والينابيع ففي الوقت الذي تبلغ فيه مساحة الضفة الغربية ما يقرب من 5500 كيلومتر مربع فإن أكثر من 80% من هذه المساحة تعتبر قاحلة، وتأتي مياه الضفة الغربية من:

(1) **الأمطار**: ويبلغ المعدل السنوي المتساقط نحو 2800 مليون متر مكعب تتوزع على النحو التالي: 1900 مليون متر مكعب تضيع نتيجة للبخر و724 مليون متر مكعب تتحول إلى مياه جوفية ويمكن استغلال ما بين 600 إلى 650 مليون متر مكعب سنوياً و114 مليون متر مكعب تنساب في الأنهار والجداول، 63 مليون متر مكعب تنساب فوق السطح.

وبذلك تكون كمية المياه القابلة للاستغلال 800 مليون متر مكعب.[2] والنسبة المستفادة تتراوح بين 30% إلى 35% من مجموع الأمطار الساقطة.

(2) **المياه الجوفية**: ومصادرها مياه الأمطار المتسربة إلى التكوينات الجولوجية في باطن الأرض، وتقدر نسبة مياه الأمطار المتسربة بحوالي 30% من إجمالي الأمطار الساقطة، ويتم الاستفادة من المياه الجوفية عن طريق الآبار الارتوازية أو عن طريق الينابيع الطبيعية. وتقدر كمية المياه العذبة والمتجددة في الخزان الجوفي بحوالي 950 – 1000 مليون متر مكعب سنوياً ويمكن تقسيم الأحواض الجوفية في

---

(1) محمد زهدي النشاشيبي: **دراسة عن مصادر المياه في فلسطين، مؤتمر الموارد المائية للدول العربية وأهميتها الاستراتيجية**، عمان، الجامعة الأردنية، أبريل 1990.

(2) د. جمال مظلوم: "**إسرائيل وأطماعها المائية في المنطقة العربية**"، شئون فلسطينية العدد 219 – 220 حزيران/ يونيو 1991. ص54، 57. وأنظر كذلك: **الموسوعة الفلسطينية**، الجزء الثاني، مجلد رقم "1"، بيروت، 1990، ص13، وأنظر كذلك: عماد هرملاني: "**سياسة إسرائيل المائية وأثرها في مستقبل التسوية**"، شئون فلسطينية، العدد 201، شهر كانون الأول/ ديسمبر 1989، ص60 وما بعدها، وأنظر كذلك: د. محمد عبدالهادي: "**موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة**"، صامد الاقتصادي، العدد 88، ص32 وما بعدها. وكذلك أنظر: د. حسن بكر: "**البعد الفلسطيني في حروب المياه العربية الإسرائيلية**"، صامد الاقتصادي، العدد 88، ص10 وما بعدها.

الضفة الغربية إلى ثلاثة أحواض رئيسية هي: الحوض الشرقي والحوض الغربي والأحواض الشمالية الشرقية.[1] ويبلغ عدد آبار الضفة الغربية حوالي 314 بئراً بعمق يتراوح بين 70 إلى 300 متراً وبقدرة ضخ سنوية قدرها 38 مليون متر مكعب سنوياً.[2] ويبلغ عدد الآبار الإسرائيلية في الضفة الغربية بـ 17 بئراً يصل عمقها إلى 1200 متر وتضخ 14 مليون متر مكعب.[3]

(**3**) **الأنهار**: وأهمها نهر الأردن ولهذا النهر ثلاث منابع أساسية تزوده بمعظم مياهه وهي أنهار الدان وبانياس والحاصباني، ونهر الدان ينبع من داخل فلسطين من منطقة تل القاضي، ونهر بانياس ينبع من سوريا، ونهر الحاصباني ينبع من لبنان. وتتلاقى مياه هذه الأنهار أمام بلدة بانياس في مدخل وادي الأردن حيث يبدأ سيله الانحداري بعد أن يمر بمنطقة الحولة ليصب بعدها في بحيرة طبريا التي تبلغ مساحتها 166 كم2 بطول 20 كم ويتراوح عرضها في حدود 12 كم ومتوسط عمقها نحو 45 متراً. وبعد خروج النهر من بحيرة طبريا بستة كيلومترات يرفده نهر اليرموك من الناحية الشرقية. ويبلغ طول النهر 250 كم ولكن طول مجراه المتعرج أطول من ذلك بكثير ومياه نهر الأردن تتكون من: 258 مليون متر مكعب من نهر الدان، 157 مليون متر مكعب من نهر بانياس ونهر الحاصباني يصب بمعدل وسطي 157 مليون متر مكعب، ثم يصب فيه بعد ذلك نهر اليرموك الذي تقدر مياهه بـ 475 مليون متر مكعب.[4] وتضيف الروافد الأردنية الأخرى 401 مليون متر مكعب وكذلك تضيف الروافد من الضفة الغربية 114 مليون متر مكعب وتبلغ المياه المتاحة في حوض الأردن 1.8 مليار متر مكعب سنوياً. إن قدرة الصب السنوي بعد إضافة صب نهر الليطاني تتراوح من 2.2 إلى 2.687 مليار متر مكعب سنوياً.[5] وتتوزع مساحة نهر الأردن الفعالة البالغة 18140 كم2 على

---

(1) "**شبكة المعلومات الدولية، "الإنترنت" موقع الجزيرة**" www.aljazeera.net، السبت 1421/10/11 الموافق 2001/1/6م.

(2) "**جريدة القدس**"، لندن، 1988/4/26.

(3) "**جريدة النهار**"، بيروت، 1988/12/2.

(4) د. حمدي الطاهري: **مستقبل المياه في العالم العربي**، ص235.

(5) جورج المصري: **قضية المياه في المفاوضات متعددة الأطراف**، دار صوت العرب للثقافة والإعلان وحدة البحوث والدراسات، 1993/2/8. وأنظر كذلك: مركز التخطيط، مكتب الرئيس، السلطة الوطنية الفلسطينية، سلسلة دراسات وتقارير، "**مشكلة المياه في فلسطين**"، العدد 1، غزة، 1995، ص3 – 4.

الدول التي يجرى فيها وهي الأردن بنسبة 38%، وسوريا بنسبة 37%، وفلسطين المحتلة من قبل إسرائيل عام 1948 بنسبة 11%، والضفة الغربية بنسبة 10% ولبنان 4%.[1] أما نهر اليرموك الذي ينبع من المناطق الشمالية في سوريا ويمر بالأردن مشكلاً حدودها مع سوريا، يرفد نهر الأردن بمعدل صرف سنوي 450 مليون متر مكعب إلى الجنوب من بحيرة طبريا. وهناك أنهاراً صغيرة مثل نهر صفد ونهر العوجا ونهر المقطع. أما الينابيع فإنها تنتشر في مختلف أرجاء الضفة الغربية وتبلغ حوالي 300 نبعاً والهامة منها تصل إلى 60 نبعاً فقط، ويقدر إنتاج الضفة الغربية من الينابيع ما بين 50 إلى 60 مليون متر مكعب.

ثانياً: مصادر المياه في قطاع غزة:

يعتبر قطاع غزة فقيراً في موارده المائية، والوضع المائي فيه يعتبر أيضاً أكثر سوءاً[2] ويشكل قطاع غزة شريطاً ساحلياً يبلغ طوله في حدود 40 كم وعرضه يتراوح بين 7 إلى 12 كم، وتبلغ مساحة القطاع في حدود 360 كم2. ويعتبر قطاع غزة من أكثر مناطق العالم كثافة بالسكان. وتشكل نهايته الجنوبية بداية الحدود مع جمهورية مصر العربية. والمياه الجوفية في قطاع غزة تمثل المصدر الأساسي له ويبلغ طول الخزان المائي الجوفي له 50 كيلومتراً ويتراوح عرضه بين 8 إلى 12 كيلو متراً وعمقه يصل بين 15 متراً و130 متراً. وتقدر كمية المياه في هذا الخزان بحوالي 110 مليون متر مكعب وتتجدد المياه في هذا الخزان بنسبة 60% سنوياً، والضخ المتواصل الذي تقوم به إسرائيل

---

(1) **موقع الجزيرة، "الإنترنت"** www.aljazeera.net ، 2001/1/6، ص3. وأنظر كذلك في شأن الآبار:
Benvenisti, Meron. "**The west Bank, Data Base Project 1986 Report, Demographic, Economic, Legal, Social and political Devlopment in the west Bank**" jerusalem, 1986.
(ورد في: د. كمال قبعة: "**النهب الإسرائيلي لمياه الضفة الغربية**")، شؤون فلسطينية، العدد 231 – 232، حزيران/ يونيو، تموز/ يوليه 1992، ص51، وكذلك أنظر: ليلي باربدي ومروان بحيري: **السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات رقم 67، نيقوسيا، 1984، وكذلك أنظر "**فلسطين الثورة**" (مجلة) العدد 4980 في 1984/3/3، ص17 – 19. وكذلك أنظر "**الفجر**" (**القدس**) 1985/11/26، و"**الفجر**" 1985/10/2، **والموسوعة الفلسطينية**، ص223، وكذلك "**وكالة الأنباء الجزائرية**" 1985/1/1 (ورد في عبدالقادر زيق المخادمي: **الأمن المائي العربي**، ط 1، دمشق، دار الفكر، 1999، ص48 – 49.

(2) محمد موسى مناصرة: "**إجراءات إسرائيلية في مياه القطاع**" صوت الوطن، عدد 13 كانون الأول/ ديسمبر 1990، ص21.

والآبار التي حفرتها شرق القطاع داخل حدودها، أحدثت تأثيراً سلبياً في كمية ونوعية المياه.[1] ويقدر عدد الآبار الارتوازية في القطاع بـ 1756 بئراً وكذلك 49 بئراً إسرائيلية عميقة، وأدى سحب الإسرائيليين المفرط لمياه القطاع إلى جفاف معظم الآبار الفلسطينية.[2] وتفيد الدراسة التي صدرت عن الجامعة العربية في عام 1991 أن السياسة الإسرائيلية أدت إلى توقف 82 بئراً عن العمل من أصل 2039 بئراً عربية.[3] في حين أن 50 بئراً إسرائيلياً في القطاع تضخ حوالي 30% من إجمالي كمية المياه السنوية التي تضخها الآبار العربية. أما الجريان السطحي في قطاع غزة فإن وادي غزة يعتبر من أهم مناطق الجريان السطحي فيه ويصل طوله إلى 8.5 كم، ويشكل حوضاً تبلغ مساحته 3600 كم2 وماؤه غير دائم الجريان، وتقدر كمية المياه الجارية فيه بحوالي 2 – 3 مليون متر مكعب في السنة.[4] ويفيد تقرير للأمم المتحدة صدر في عام 1993 أن إمدادات المياه العذبة مهددة بالخطر وآخذة في التدهور بسرعة، وتزداد الحالة تفاقماً نتيجة استخدام المستوطنات الإسرائيلية للمياه.[5] بل إن درجة الملوحة من شدة الاستنزاف الإسرائيلي دفعت المواطن الفلسطيني إلى حمل أوعية المياه البلاستيكية، وشراء الماء الذي يعالج في محطات صغيرة، أو شراء وتركيب فلتر لتنقية المياه من الأملاح في منزله، وقد فعلت هذا بنفسي عندما قمت بعدة زيارات للقطاع، وفي أحيان أخرى تضطر للبحث عن بعض المناطق التي تكون فيها المياه أقل ملوحة لتقوم بتعبئة ما تحمله من أوعية. ويدفع الفلسطينيون ثمناً لمياههم يصل إلى ستة أضعاف ما يدفعه المزارعون الإسرائيليون ثمناً لما يأخذونه من مياه الأراضي المحتلة.[6] وهذا الضخ الجائر أدى إلى تسرب مياه البحر لتحل محل المياه المستنزفة، وأصبح أكثر من 50 بئراً غير صالحة للري لاحتواء مياهها على نسبة عالية للأملاح وصلت إلى 2500 و3000 جزء من المليون مما أدي إلى تدهور إنتاج زراعة الحمضيات المصدر الرئيسي

---

(1) طارق المجذوب: **لا أحد يشرب**، شركة رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1998، ص145.

(2) التقرير الذي أعدته مجموعة دراسية اجتمعت بدعوة من الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، "**في كتاب الانتقال للحكم الذاتي**"، الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993، ص128 –129.

(3) **الدولة الفلسطينية، حدودها ومعطياتها وسكانها**، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1991، ص246.

(4) "**شبكة المعلومات الدولية، موقع الجزيرة**" www.aljazeera.net ، ص2.

(5) تقرير الأمم المتحدة: "**الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**"، رقم A/A2/183، نيويورك، 1993، ص5 – 6.

(6) "**بيان وفد فلسطين أمام مجموعة العمل والأطراف الخاصة بالبيئة**"، لاهاي 1993/3/10.

للاقتصاد في قطاع غزة.[1] أما مياه الأمطار فهي ليست موزعة بالتساوي بين الشمال والجنوب وهي في الشمال أكثر غزارة حيث يصل المعدل السنوي لسقوط الأمطار إلى 500 مم وخاصة شمال مدينة غزة أما في منطقة رفح والمناطق الجنوبية فإن المعدل السنوي لسقوط الأمطار هو 150 مم في العام.[2]

الأطماع الصهيونية المبكرة في المياه العربية :

كان اليهود الأوائل من المهاجرين اليهود يتسللون إلى الأراضي الشمالية من فلسطين القريبة من مصادر مياه الأردن وبحيرة طبريا وبيسان وأنشأت الجمعية اليهودية الباريسية مستعمرة "مشمار هايرون" بالقرب من الحدود السورية اللبنانية. وأقام اليهود خمس مستوطنات حول منابع نهر الأردن وبالقرب من مجرى نهر الليطاني وذلك ما بين عام 1882 وحتى عام 1905 وأقاموا 11 مستوطنة في الجليل الأدنى بين عامي 1889 و1913، وبدا واضحاً تركيز النشاط الاستيطاني حول مصادر المياه أو بالقرب منها في الحدود الشمالية والشمالية الشرقية.[3] وشكلت بريطانيا في عام 1865 صندوق اكتشاف فلسطين، وحتى عام 1880 كان هذا الصندوق قد أرسل أربع بعثات استكشافية إلى فلسطين لدراسة الأرض والمياه.[4]

---

(1) د. جمال مظلوم: "**إسرائيل وأطماعها المائية في المنطقة العربية**"، ص58.

وأنظر كذلك: "**سلسلة دراسات وتقارير**"، مركز التخطيط، ص7.

(2) عبد معروف: "**المياه والتسوية... تعطيش المناطق الفلسطينية**"، شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، موقع المقاومة:
www.moqawama.org/arabic/feauters/doc2002/taatish.htm

(3) رياض توفيق ماضي: **سياسة الصهيونية المائية في الأراضي العربية المحتلة**، سلسلة دراسات اجتماعية، رقم 2، منشورات وزارة الثقافة بدمشق، الطبعة الأولى، دمشق، 1990، ص10.

(4) إبراهيم عبدالكريم: **المياه والمشروع الصهيوني**، سلسلة دراسات رقم 9، حزب البعث العربي الإشتراكي، دمشق، بدون تاريخ (ورد في في أحمد كايد: "**الماء من حدود الفكرة إلى حدود الدولة الصهيونية**"، صامد الاقتصادي، دار الكرمل، العدد 88، عمان، 1992، ص105)

وكان رئيس اللجنة العلمية البريطانية الجنرال "تشارلز وارن" قد أكد في عام 1875 من خلال دراسة لفلسطين وأرضها أنه: "بالإمكان إسكان خمسة ملايين يهودي في أراضي فلسطين خاصة إذا أمكن نقل بعض كميات المياه المتوفرة في شمال فلسطين إلى النقب."[1]

يقول مؤرخ الصهيونية الأول "ناحوم سوكولوف" في كتابه الشهير "تاريخ الصهيونية" في ثمانينيات القرن التاسع عشر معترفاً بخدمات صندوق اكتشاف فلسطين: "جاءت شهادتهم توكيداً على أن تلك الأرض يمكن تحويلها إلى جنة واحدة شاسعة الأطراف... بواسطة نهر الأردن بالذات."[2]

والمؤتمر الصهيوني الأول عام 1897 يبين أن حدود الدولة من جهة الشمال ستكون حتى نهر الليطاني وكذلك المؤتمر الصهيوني الذي عقد في سويسرا عام 1919 أخذ جمله من القرارات بإدخال المياه ضمن الحدود التي يجب أن تشمل مجرى الليطاني وجبل الشيخ.[3]

كان مؤسس الصهيونية "هرتزل" يري جبل الشيخ (جبل حرمون) هو أبو المياه فهو مصدر منابع نهر الأردن ومنبع المثلث المائي المهم الذي يتكون من أنهر: الليطاني والحاصباني والوزاني ويقول: "إن المؤسسين الحقيقيين... هم مهندسو مياه، فعليهم يتوقف كل شئ من تجفيف المستنقعات إلى ري المساحة المجدبة وإنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية."[4]

في عام 1905 قام المهندس اليهودي "ويليبوش" بدراسة وادي الأردن وخلص إلى نتيجة أن مياه نهر الأردن لا تكفي حاجات فلسطين من الماء على المدى البعيد واقترح أن تحول مياه نهر الليطاني إلى نهر الحاصباني أحد منابع نهر الأردن لمضاعفة كمية المياه فيه. وقد حاول الصهاينة شراء

---

(1) د. أمين عبدالله محمود: **مشاريع الاستيطان اليهودي**، سلسلة عالم المعرفة رقم 74، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1974، ص41.

(2) أحمد الكايد: "**الماء من حدود الفكرة إلى حدود الدولة الصهيونية**"، ص105.

(3) دكتور شاكر النجار: "**مياه لبنان تثير شهوات إسرائيل**"، شئون فلسطينية، العدد 129، 1982، ص106.

(4) عماد جاد: "**إسرائيل والموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**"، صامد الاقتصادي، دار الكرمل، العدد 88، عمان، 1992، ص67 – 68.

أرض حول نهر الليطاني إلا أن الرئيس اللبناني الأسبق "الفرد نقاش" أصدر أمراً يمنع اليهود من تملك الأراضي المحيطة بنهر الليطاني.[1]

وقد كتب اللورد "بلفور" في مذكراته يوم 1919/8/11 أنه يجب: "دعم فلسطين اقتصادياً حتى تستطيع ضم الأراضي الكائنة شرقي نهر الأردن."[2] كما أرسل "حاييم وايزمن" رسالة إلى "ديفيد لويد جورج" رئيس وزراء بريطانيا بتاريخ 1919/12/29 يقول فيها: "... إننا نطالب أن يضم حد فلسطين الشمالي نهر الليطاني إلى مسافة 25 ميلاً فوق المنحنى ومنحدرات جبل حرمون الجنوبية لضمان السيطرة على منابع نهر الأردن..."[3]

وفي نيسان أبريل 1920 وجه بن جوريون رسالة إلى حزب العمال البريطاني باسم اتحاد العمال الصهيوني قال فيها: "من الضروري أن لا تكون مصادر المياه التي يعتمد عليها مستقبل البلاد خارج حدود الوطن اليهودي في المستقبل... إن أهم أراضي إسرائيل تلك التي تضم مياه وادي الأردن والليطاني واليرموك."[4] لقد توصلت الحركة الصهيونية إلى اتفاق مع حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين في أيلول/ سبتمبر 1921 لاستغلال المياه في توليد الطاقة الكهربائية وقد منحت حكومة الانتداب المهندس "بنحاس روتنبرغ" الرخصة لتوليد الكهرباء في فلسطين وأعطته امتيازاً لمدة 70 عاماً لاستغلال مياه نهر الأردن واليرموك وبحيرة طبريا وتضمن الامتياز تحويل مجرى نهر اليرموك ليصب في

---

(1) "**مجلة المنبر**"، العدد 61، مارس 1991.

(2) إبراهيم غنايم: "**المطامع الصهيونية في سوريا وشرق الأردن**"، شئون فلسطينية، عدد 106، أيلول سبتمبر 1980، ص33. وأنظر كذلك: رسالة وايزمن إلى لويد جورج كما نشرت في:

"Jewish Observer and Middle East Review" London, November 16, 1973, PP. 10-11.

(ورد في علي الجرباوى ورامي عبدالهادي: "**مياه دولة فلسطين**"، الدراسات الفلسطينية العدد 4، خريف 1990، ص88 – 89).

(3) إبراهيم عبدالكريم: **المياه والمشروع الصهيوني**، (ورد في أحمد الكايد: "**الماء من حدود الفكره إلى حدود الدولة الصهيونية**"، ص105).

(4) على مبدى اللبدى: "**الأيديولوجية الصهيونية والاستراتيجية المائية الإسرائيلية**" ورقة قدمت إلى ندوة التنمية الريفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، عمان 25 – 27، أيلول/ سبتمبر 1989، ص15.

بحيرة طبريا واستغلال مجرى نهر العوجا وتشييد محطة لتوليد الكهرباء على نهر الأردن.[1] ولكي تتم الأمور على خير وجه قامت الوكالة اليهودية في عام 1937 بتأسيس شركة "ميكوروت" لدراسة وتخطيط المشاريع المائية في فلسطين واتجهت الشركة إلى وضع الدراسات والإشراف على استثمار كافة المشاريع الهندسية المائية، وفي عام 1952 تم تأسيس شركة "تاهال" التي اسند إليها مهام التخطيط والدراسات، وهذه الشركة هي التي حددت هدف خطة السنوات السبع بتنمية الموارد المائية في إسرائيل من 810 مليون متر مكعب عام 1952 إلى 1730 مليون متر مكعب عام 1960. وهذه الخطة اعتمدت بشكل أساسي على مشروع أنبوب المياه القطري "الناقل القطري"، لنقل المياه من شمال فلسطين إلى جنوبها في صحراء النقب، ثم تم استبدال هذه الخطة السبعية بالخطة العشرية أضيف إليها تحويل 540 مليوني متر مكعب من شمال نهر الأردن إلى صحراء النقب عبر نقطة جسر "بنات يعقوب" إلى الشمال من بحيرة طبريا صوب صحراء النقب.[2] وقد بذلت الصهيونية جهوداً كبيرة ليتضمن نص قرار التقسيم أن تكون الدولة اليهودية في الأراضي القريبة من مياه نهر الأردن وروافده وقد نص القرار فعلاً عند صدوره على أن تشمل الدولة الإسرائيلية أراضي فلسطين القريبة من مياه نهر الأردن وروافده وهي الأراضي المعروفة بالجليل الشرقي وسهل بيسان والسهل الساحلي وأراضي النقب في الجنوب[3]، وقد جاءت خريطة تقسيم فلسطين تراعى ذلك كله وتلبي طموحات الصهيونية.

---

(1) عيسى السفرى: **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، منشورات صلاح الدين، الطبعة الثانية، القدس، 1981، ص107 – 108.

(2) Meron Benvenisti and Shlomo Khayat, "**The West Bank and Gaza Atlas**, **Jerusalem**, **West Bank Data Base Project**" The Jerusalem, post, 1988, P. 82.

(3) د. حسن صالح عثمان: "**سياسة هربرت صموئيل وأثرها في تهويد فلسطين**"، شئون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 52، ديسمبر 1987، ص7 – 10.

للمزيد أنظر: د. عبدالملك عبدالدلم: "**موقف الصهيونية كفكرة وكحركة في القومية العربية**"، شئون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 55، أيلول 1988، ص7. وكذلك: د. صالح زمر الدين: "**مياه الجنوب اللبناني والأمن القومي الصهيوني**"، الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، رقم 276، يناير 1991، ص80.

هكذا كانت الأطماع الصهيونية، لا شئ يحدها أو يقف في وجهها بل كانت معركة مصير تخوضها حيث عبر عن ذلك "دافيد بن جوريون" في إحدى خطبه عام 1955 عندما قال: "إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل، وإذا لم ننجح فإننا لن نكون في فلسطين."[1]

وربما سيكون الأمر أكثر وضوحاً عندما نتبين ما خلقته الصهيونية من مشاريع فوق الأرض تحقيقاً لرغبتها الجامحة في السيطرة على مصادر المياه في فلسطين وما حولها.

مشاريع المياه ومخططاتها:

أسهمت حكومة الانتداب البريطاني إسهاماً كبيراً مع الصهيونية العالمية في بلورة كثير من المشاريع المائية. ويعتبر امتياز "روتنبرغ" أول مشروع مائي صهيوني ثم تلاه امتياز تجفيف بحيرة الحولة عام 1934 الذي منحته سلطات الانتداب البريطاني للشركة الصهيونية المسماة "شركة تطوير الأرض الفلسطينية"[2] أما بعد إرسال بعثة علمية: "بعثة بيل" إلى فلسطين لدراسة الواقع المائي فيها والتي اقترحت تقسيم فلسطين في ذلك الوقت أصبح تقرير هذه البعثة القاعدة التي بنيت عليها كثير من المشاريع المائية.

مشروع ايونيدس:

كان "ايونيدس" يعمل مديراً للتنمية في حكومة شرق الأردن عندما قامت حكومة الانتداب البريطانية بتشكيل لجنة جديدة برئاسته وسميت اللجنة باسمه وقد قدم ايونيدس في عام 1939 أول دراسة هيدروغرافية لوادي الأردن وتضمنت دراسته مجموعة من التوصيات أصبحت فيما بعد بدورها ركيزة أساسية للعديد من البرامج، ومن أهم التوصيات التي اقترحها كانت تحويل جزء من مياه اليرموك

---

(1) حسام شحادة: "**المياه العربية في دائرة الخطر**"، مجلة الأرض، العدد 8 آب/ أغسطس 1990، ص41. وللمزيد أنظر: سعيد تيم: "**الصراع العربي الإسرائيلي**"، شئون عربية، جامعة الدول العربية، العدد 62، حزيران 1990، ص106، وكذلك أنظر: اليشع كالى: **المياه والسلام**، ترجمة رندة حسن، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، بيروت، 1991، ص1. وكذلك أنظر هشام الدجاني: "**المطامع الصهيونية في الجولان**" شئون فلسطينية، العدد 124، آذار/ مارس 1982، ص4.

(2) يونس السيد: "**المشاريع المائية على نهر الأردن**"، ص158.

بواسطة قناة تعبر الأراضي الأردنية لتجميع مياه أودية "زقلاب" و"العرب"، وكذلك تخزين فائض مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا ويوفر مشروع ""ايونيدس" 742 مليون متر مكعب من المياه سنوياً.[1]

مشروع لاودر ميلك:

ظهر الرفض اليهودي لمشروع "ايونيدس" الذي يوفر للفلسطينيين والأردنيين حصة من المياه، في كتاب "أرض الميعاد" الذي كتبه والتر كلاى لاودر ميلك الذي نشره في عام 1944 وتضمن الكتاب مجموعة من الاقتراحات والتوصيات وسميت فيما بعد بمشروع "لاودر ميلك."[2]

ويهدف هذا المشروع إلى استثمار مياه نهر الأردن التي تقدر بـ 1800 مليون متر مكعب سنوياً بحيث تقسم إلى 800 مليون متر مكعب لري 540.000 دونم ومليار متر مكعب لإنتاج الكهرباء. واقترحت خطة "لاودر ميلك" إنشاء سلطة لوادي نهر الأردن تتولي المسئولية، وتكون هذه السلطة من اليهود وحدد لها مهمتين أساسيتين: الأولى استغلال مياه نهر الأردن واليرموك لري أراضي حوض نهر الأردن والتي يمكن أن توفر سبل العيش لنحو 4 ملايين مهاجر يهودي جديد بالإضافة إلى 1.800 مليون يهودي من السكان الموجودين أصلاً. وكذلك تحويل كمية من المياه العذبة لري أراضي النقب واستغلالها. أما المهمة الثانية فهي شق قناة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الميت لتوليد الطاقة الكهربائية.

مشروع هيز:

أوكلت المنظمة الصهيونية العالمية إلى المهندس. "جيمس هيز" ترجمة خطة "لاودر ميلك" إلى مشاريع للتطبيق على الأرض، وتم تنفيذ مشروع "لاودر ميلك" من خلال ما عرف بمشروع "هيز" المنشور سنة 1944. واقترح هيز تحويل مياه نهر اليرموك لتصب في بحيرة طبريا تعويضاً عن نقص المياه

---

(1) www.aljazeera.net, P.1.

(2) Jeffrey D. Dillman. "**Water Rights in the Occupied Territories**" Journal of Palestine Studies, 73 Autuman, 1989, PP. 48-49.

(ورد في علي الجرباوي ورامي عبدالهادي، **مياه دولة فلسطين**، ص90)، وكذلك أنظر: يورام نمرود: "**مياه متنازع عليها**"، ورد في توطئة البروفسور، "جدعون فيشلزون" (اليشع كالى: **المياه والسلام**، ص8).

المسحوبة من البحيرة لري منطقة النقب.[1] وقسم "هيز" مشروعه إلى ثماني مراحل: المرحلة الأولى: تبدأ ببناء سد على نهر الحاصباني في لبنان ونقل المياه بواسطة قناة مغلقة إلى فلسطين لإنتاج الكهرباء. والمرحلة الثانية: نقل مياه نهر بانياس ونهر الدان إلى المياه الزائدة من نهر الحاصباني عبر قناة مكشوفة لري أراضي الحولة والجليل الأدنى ومرج ابن عامر ثم تخزين الفائض في سهل "البطوف". المرحلة الثالثة: نقل مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا لري منطقة الغور الشرقي ومثلث اليرموك ومنطقة بيسان. والمرحلة الرابعة: نقل كمية من مياه البحر الأبيض المتوسط لتعويض النقص في البحر الميت. والمرحلة الخامسة: تخزين السيول الشتوية. والمرحلة السادسة: استصلاح مستنقعات سهل الحولة. والمرحلة السابعة: استغلال مياه الينابيع المحلية وسيول الوديان غرب الأردن. والمرحلة الثامنة: إقامة السدود وخزانات المياه.[2] وعلى العموم شكلت خطة "لاودر ميلك" التي قام بتطويرها المهندس الأمريكي "ج. ب. هيز" مرتكزاً أساسياً للمشروع القومي لنقل المياه التي بادرت إسرائيل بتنفيذه بعد توقيعها لاتفاقيات الهدنة مع الدول العربية عام 1949. وأُنيطت مهمة التنفيذ بالمهندس "جون كوتون". وفي عام 1951 بدأت إسرائيل بتجفيف بحيرة الحولة كخطوة تمهيدية من أجل تنفيذ المشروع مما أدى إلى توتر شديد بين إسرائيل وسوريا، كان من نتيجته صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي رقم 93 بتاريخ 1/آيار/مايو 1951 وطالب إسرائيل بإيقاف جميع العمليات التي تقوم بها في المنطقة المجردة من السلاح.[3]

وعلى الرغم من صدور قرار مجلس الأمن أعلنت إسرائيل أنها بصدد تنفيذ المرحلة الأولى من خطة نقل المياه وهي تحويل مياه نهر الأردن من نقطة تقع شمال بحيرة طبريا وحددت عام 1953

---

(1) Uri Davis, et. al: "**Israel's water policies**", Journal of Palestine Studies, 34, winter, 1980, P. 8.

(ورد في على الجرباوى ورامي عبدالهادي: "**مياه دولة فلسطين**"، ص91)، وكذلك أنظر: "**جربدة السفير**" في 1990/7/27، وكذلك اليشع كالى: **المياه والسلام**، ص9 – 10.

(2) رياض توفيق ماضي: **سياسة الصهيونية المائية في الأراضي العربية المحتلة**، ص123.

(3) **موسوعة قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، المجلد الأول 1947 – 1974**، ص184.

للبدء في التنفيذ، وأدى هذا الإعلان إلى توتر الموقف وخاصة بعد أن وقع الأردن وسوريا بتاريخ 1953/6/4 اتفاقاً بتقاسم مياه نهر اليرموك والذي يعتبر الرافد الأساسي لنهر الأردن.[1]

في ظل هذا التوتر قام الرئيس الأمريكي "دوايت أيزنهاور" بإيفاد مبعوثه الخاص إلى الشرق الأوسط "أريك جونستون" من أجل إيجاد حل توفيقي بين الأطراف ذات العلاقة وهي: الأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل حول استثمار مياه نهري الأردن واليرموك ومصادر المياه في الجنوب اللبناني. وكان "جونستون" قد كلف كممثل شخصي للرئيس ايزنهاور في 1953/10/16.

مشروع جونستون:

كانت الخطة التي وضعها "جونستون" (1953 – 1955) من أجل تقاسم المياه المتوفرة في المنطقة هي: إعطاء إسرائيل ما مجموعه 394 مليون متر مكعب من المياه سنوياً من جميع المصادر المتاحة، مقابل 774 مليون متر مكعب للأردن و45 مليون متر مكعب لسوريا، وتم استثناء لبنان من هذه الحصص. وتصل كمية المياه المقرر تقسيمها في مشروع جونستون وفق التقديرات الإسرائيلية إلى 1213 مليون متر مكعب سنوياً في حين تصل التقديرات العربية إلى 1429 مليون متر مكعب سنوياً. وعلى العموم رفض الجانبين العربي والإسرائيلي المشروع الموحد لاستثمار الموارد المائية في حوض نهر الأردن.[2] وعادت إسرائيل إلى مشروعها الأساسي في التحويل ووضعت تعديلاً على المشروع حتى تتفادى مجلس الأمن والاعتراض السوري، وكان التعديل الأول هو اعتماد بحيرة طبريا لتخزين مياه

---

(1) "**وثائق فلسطين، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الثقافة**"، تونس، 1987، ص458، وللمزيد أنظر: حسن عبدالقادر صالح: "**حرب المياه بين العرب وإسرائيل**"، شئون عربية، العدد 55، تونس، أيلول/ سبتمبر 1988، ص59 – 60، وكذلك أنظر: "**جريدة السفير**"، بيروت 1983/8/12، وكذلك يونس السيد: "**المشاريع المائية على نهر الأردن**"، ص160، وكذلك أنظر: أحمد الكايد: "**الماء من حدود الفكرة إلى حدود الدولة**"، ص120 وما بعدها. وعلى الجرباوي ورامي عبدالهادي: **مياه دولة فلسطين**، ص91 وما بعدها.

(2) التقرير الاستراتيجي: "**الاقتصاد السياسي للموارد المائية في الوطن العربي**" **1988**، القاهرة، 1989، 429. وللمزيد أنظر: "**التقرير الاستراتيجي 1988**"، ص431.

الفيضانات والثاني تأمين كامل الكميات من المياه بضخها من بحيرة طبريا بدلاً من موقع جسر بنات يعقوب.[1]

مشروع كوتون:

رفض مجلس الجامعة العربية في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1955 التصديق على خطة جونستون الموحدة، وظهرت فكرة "جون كوتون" بعد هذا الرفض العربي للمشروع. وهذا المشروع تبنى وجهة النظر الإسرائيلية التي كانت تخطط لضم مياه نهر الليطاني في السابق حيث قامت في عام 1953 بنشر خطة السنوات السبع (1953 – 1960) والتي تعد خطوطها الرئيسية مستقاة من مشروعي "لودر ميلك" و"هيز" وتقوم على أساس إدماج نهر الليطاني كجزء من الموارد المائية موضوع التقسيم، واستخدام بحيرة طبريا كمكان للتخزين، واستخدام مياه النهر خارج حوضه ومد قناة البحرين التي تصل البحر الميت بالبحر الأبيض المتوسط وقد ضخت إسرائيل من الموارد بناء على مشروع كوتون حيث اعتبرت الإيرادات تصل إلى 2345 مليون متر مكعب، وطالبت أن تكون حصتها 1290 مليون متر مكعب ولـلأردن 575 مليون متر مكعب وللبنان 450 مليون متر مكعب ولسوريا 30 مليون متر مكعب، وبذلك تكون إسرائيل قد وضعت لنفسها حصة في مياه نهر الليطاني تصل إلى 400 مليون متر مكعب.[2]

مشروع خطة سميث:[3]

تم تكوين لجنة من 17 خبيراً درسوا الأوضاع المائية وكذلك مشاريع الخطط السابقة وخرجوا بمشروع أطلق عليه مشروع "خطة سميث" والتي ستمتد لسبع سنوات من عام 1953 وحتى عام 1960. وقد تم تحديد هدفين لهذا المشروع وهما: زيادة كمية المياه لتصل إلى 1730 مليون متر

---

(1) د. حامد سلطان: "**الأنهار الدولية في العالم العربي**"، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الثاني والعشرون، القاهرة، 1966، ص6. (ورد في فتحي علي حسين: **المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1997، ص175).

(2) www.aljazeera.net, P.3.

(3) المرجع السابق، ص3. وكذلك أنظر عماد هرملاني: "**سياسة إسرائيل المائية وأثرها في مستقبل التسوية**"، ص66 وما بعدها.

مكعب عام 1960 بدلاً من 810 ملايين متر مكعب وقت بدء الخطة 1953. والهدف الثاني هو زيادة الإنتاج الغذائي ليغطى 75% من احتياجات إسرائيل الغذائية، وينقسم هذا المشروع إلى ستة مشاريع هي: تجفيف بحيرة الحولة ومشروع الجليل الأعلى ومشروع غور الأردن ومشروع الجليل الغربي ومشروع العوجا وآخرها مشروع تحويل مياه نهر الأردن.

وأعادت إسرائيل نظرتها إلى الخطة عام 1956 بخطة العشر سنوات (1956 – 1966) وهي الخطة التي وضعتها شركة تاهال الإسرائيلية بالتعاون مع خبراء المياه الأمريكيين. وأعلنوا في خطتهم أنهم ينوون سحب 700 مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن بدل 450 مليون متر مكعب التي كانت في الخطة السبعية السابقة وأنهم سيسحبون إلى النقب 500 مليون متر مكعب بدلاً من 340 مليون متر مكعب وأن المشروع سينفذ على مرحلتين المرحلة الأولى تنتهي في عام 1964 وغايتها إيصال 180 مليون متر مكعب إلى النقب من بحيرة طبريا. والمرحلة الثانية إيصال 320 مليون متر مكعب في عام 1966.

وظل التنفيذ الإسرائيلي محاطاً بالسرية والكتمان إلى أن نشرت صحيفة "جيوزاليم بوست" في أكتوبر 1959 بعض ما أنجز عن المشروع.

مشروع المياه القطرى:

يطلق على هذا المشروع أيضاً اسم الناقل المائي أو الناقل القطرى. وهذا المشروع هو خلاصة لمشاريع متعددة، وهو أضخم هذه المشاريع وأهمها على الإطلاق.[1] وقد تم تنفيذ هذا المشروع على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى (1951 – 1953): حيث تم تعميق مجرى نهر الأردن بمقدار أربعة أمتار على طول تسعة كيلومترات ونصف جنوبي بحيرة الحولة التي تم تجفيفها. والمرحلة الثانية (1953 – 1955): تم فيها إنجاز القناة الشرقية وطولها 19.5 كيلو متر وعرضها 50 متراً لتصريف مياه نهر الأردن. والمرحلة الثالثة (1955 – 1957): أزيلت فيها العقبة البازلتية عند مخرج البحيرة، وتم نقل المياه السطحية إلى قنوات نهر الأردن، أقيم عدد من الأنفاق والخزانات ومحطة للضخ

(1) يونس السيد: "**المشاريع المائية على نهر الأردن**"، ص162.

على الجهة الشمالية الغربية لبحيرة طبريا بهدف إيصال المياه في النهاية إلى النقب. وقد أنجز هذا المشروع كاملاً في عام 1964، وأصبح في استطاعة إسرائيل تحويل مياه نهر الأردن.[1]

الجامعة العربية تعتبر تحويل مياه الأردن عدواناً على الأمة العربية:

اجتمع مجلس الجامعة العربية في 1960/2/29، واعتبر أن إقدام إسرائيل على تنفيذ مشروعها عملاً عدوانياً ضد العرب يبرر الدفاع المشروع عن النفس.[2] وبعد ستة أشهر عهد مجلس الجامعة إلى اللجنة العسكرية الدائمة بوضع مخطط شامل لمواجهة جميع الاحتمالات.[3] واجتمع وزراء الخارجية العرب في بغداد في 1961/2/24 وقرروا دعوة الهيئة الاستشارية لمجلس الدفاع للاجتماع لبحث العمل العسكري المضاد للحيلولة دون تنفيذ المشروع الإسرائيلي بتحويل مياه نهر الأردن.[4] واجتمعت الهيئة الاستشارية (رؤساء الأركان العرب) في 1961/4/22 وقررت أن هذا الأمر يحتاج إلى عمل عربي دفاعي موحد، وتوصى اللجنة بدعوة مجلس الدفاع للتصديق على هذه التوصيات. وعقد مجلس الدفاع دورته الثالثة في 1961/6/10 وقرر تشكيل قيادة عامة مشتركة لقوات الدول العربية، ودعوة الدول العربية إلى إعداد قواتها.[5]

أعلنت الحكومة الإسرائيلية في مطلع عام 1964 عن مباشرتها في تحويل مياه نهر الأردن وقد أوشكت على الانتهاء من مشروع "الناقل القطرى" فإن مجلس الدفاع العربي لم يجتمع، واجتمع الملوك والرؤساء بناء على دعوة من مصر لوضع خطة العمل العربي الجماعي في مواجهة العدوان الصهيوني لتحويل مجرى نهر الأردن.[6] وعالجت القمة العربية التي عقدت في القاهرة في 13 –

---

(1) على الجرباوى ورامي عبدالهادي: **مياه دولة فلسطين**، ص92.

(2) "**جامعة الدول العربية، قرارات مجلس الجامعة (1955/3/27 – 1960/12/27) تونس**"، الأمانة العامة، 1988، المجلد الثاني، القرار رقم 1640 بتاريخ 1960/2/29، ص482.

(3) المرجع السابق، "**القرار رقم 1696 بتاريخ 1960/8/28**".

(4) د. هيثم الكيلاني: **الدور العسكري المحتمل في مسألة المياه الإقليمية العربية**، الإدارة العامة للشئون العسكرية، القاهرة، 1992، ص15.

(5) "**جامعة الدول العربية، قرار مجلس الدفاع رقم 15 بتاريخ 1961/6/18**".

(6) د. سيد نوفل: **العمل العربي المشترك، ماضيه ومستقبله**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1968، ص157.

1964/1/17 الأمر عبر ثلاث نواحي: كانت الناحية الأولى عسكرية تمثلت في إنشاء القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية، والناحية الثانية: فنية حيث أنشأت "هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده". والناحية الثالثة كانت بتخصيص مبالغ مالية للتعزيزات العسكرية وتنفيذ مشاريع استثمار المياه. وكان أمام الدول العربية خيارين: إما تحويل مياه الحاصباني إلى الليطاني وتحويل مياه بانياس إلى اليرموك أو تحويل كل من الحاصباني وبانياس إلى اليرموك وقد تم الاتفاق على الخيار الثاني.

أعلنت إسرائيل أنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام المشروعات العربية التي تلحق الضرر بها. وكان العرب قد اتفقوا على إنشاء سد "المخيبة" حيث يمكن لهذا السد أن يحتجز روافد نهر الأردن من التدفق إلى بحيرة طبريا ، وبالتالي فإن كل ما خططت له إسرائيل في هذا الشأن أصبح مهدداً جدياً بالتوقف واعتبرت إسرائيل أن هذا السد يعتبر عملاً من أعمال العدوان.[1] ووجه "ليفي اشكول" رئيس الوزراء الإسرائيلي تحذيراً إلى العرب قال فيه: "إن أي محاولة لحرمان إسرائيل من المياه التي اكتسبت منها حقاً قانونياً بمقتضي مشروع جونستون تعتبر عمل عدوانياً."[2] وقررت القمة العربية الثالثة في الدار البيضاء (13 – 1965/9/17) الاستمرار في أعمال المشروع العربي الموحد وفقاً للخطة الموضوعة.

بدأت إسرائيل سلسلة اعتداءات على مواقع التنفيذ، كان أشدها الهجوم الجوي الإسرائيلي في العمق السوري في نيسان/ أبريل 1967. وكان هذا الصراع على المياه من أسباب اشتعال حرب 1967 التي أدت إلى احتلال بقية فلسطين وهضبة الجولان، وصحراء سيناء.

كان من نتائج حرب 1967 أن أحكمت إسرائيل سيطرتها على منابع نهر الأردن وأصبحت تتحكم في نصف مسافة نهر اليرموك، واستولت على الضفة الغربية لنهر الأردن ذات

---

(1) تقرير لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب المصري، "**أزمة المياه في المنطقة العربية**"، القاهرة، يوليو 1991، ص8 (ورد في: فتحي على حسين: **المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط**، ص175).

(2) د. أحمد عباس عبدالبديع: "**أزمة المياه من النيل إلى الفرات**"، السياسة، العدد 104، أبريل 1991، القاهرة، ص148. وللمزيد أنظر: د. أحمد الطفيلي: "**دور المياه في عملية تسوية الشرق الأوسط**"، سلسلة محاور استراتيجية، بيروت، العدد الخامس، 1992، ص64. وكذلك: محسن خضر: "**حروب المياه بين العرب وإسرائيل**"، مجلة اليقظة العربية، العدد الثالث، السنة الثالثة، مارس 1978، ص99. وكذلك أنظر: د. أسعد رزق: **إسرائيل الكبري**، ص584.

الأهمية الاستراتيجية من الناحية المائية حيث أن مياه الأمطار التي تسقط على مرتفعاتها تشكل الممول الرئيسي لخزانات المياه الجوفية الداخلية في فلسطين. وفقد العرب القدرة على التحكم في مجرى نهر الأردن وبالتالي انفردت إسرائيل في استغلال المياه في أعالي حوض نهر الأردن شمالي بحيرة طبريا وهو ما يضمن لها نجاح تحويل مجرى نهر الأردن ووصول المياه العذبة إلى النقب عبر الناقل المائي.[1]

إسرائيل تحكم قبضتها على المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

كشفت جريدة "الجيروزاليم بوست" الإسرائيلية أن السياسة الإسرائيلية استندت على استنزاف المصادر المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والسيطرة بالقوة على أية مصادر أخرى ممكنة، فهي تقوم بأخذ 40% من احتياجاتها السنوية من مياه الأراضي الفلسطينية المحتلة.[2] ولقد استفادت إسرائيل من الوضع الناشئ في الأراضي المحتلة بعد عام 1948 وزعمت استناداً إلى حقوق الدولة المحتلة بأن من حقها وضع يدها على مصادر المياه في الضفة الغربية والقطاع لتقنين استعمالها.[3] ويفيد تقرير للأمم المتحدة أن "هناك نحو 95% من موارد المياه الجوفية الممتدة عبر الحدود التي منشأها الضفة الغربية يجرى استخدامها واستغلالها بإفراط في إسرائيل بحيث لا يبقي للفلسطينيين غير نسبة ضئيلة لا تتجاوز 5%."[4] ويبين التقرير كذلك أن المستوطنات تستنزف كذلك المياه الجوفية في الضفة الغربية التي لا تتدفق إلى إسرائيل. ومنذ احتلال إسرائيل فإنها تستهلك حوالي 80% من أصل 670 مليون متر مكعب سنوياً في أحواض المياه الجوفية والتي تقع في منتصف الضفة الغربية، وتزود هذه الأحواض إسرائيل بثلث استهلاكها من المياه، و40% من مياه الشرب، و50% من مياه الزراعة. إن 65% من مياه إسرائيل تابعة من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967.[5]

---

(1) على الجرباوي ورامي عبدالله: **مياه دولة فلسطين**، ص93.

(2) "**الجيروزاليم بوست**"، 1990/5/25 (وردت في مركز التخطيط، سلسلة دراسات وتقارير، "**مشكلة المياه في فلسطين**"، ص69.

(3) أحمد الرفاعي: "**مشكلة المياه في فلسطين**"، (إعداد)، مكتب الرئيس، مركز التخطيط سلسلة دراسات وتقارير، ص27.

(4) تقرير الأمم المتحدة، "**الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**"، ص5.

(5) د. نبيل السمان: **المياه وسلام الشرق الأوسط**، ص28 – 29.

وفي دراسة دولية تمت في عام 1980 بتكليف من اللجنة الدولية الخاصة بتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني أن الطاقة المائية في الضفة الغربية عموماً تبلغ 620 مليون متر مكعب.[1] وفي تقرير آخر للمياه الجوفية الموجودة في فلسطين بحدود عهد الانتداب البريطاني، وتأخذ من خزان الجبل حوالي 438 مليون متر مكعب سنوياً في مقابل 118 مليون متر مكعب سنوياً للفلسطينيين.[2] أما تقرير الإدارة العسكرية الإسرائيلية فهو يبين أن 81.4% من مياه الضفة الغربية تستهلكها المستوطنات الإسرائيلية.[3] لقد أهدرت إسرائيل حقوق المواطن الفلسطيني حيث يتضح أن متوسط النصيب السنوي للمستوطن الصهيوني من الاستهلاك العام للمياه يتراوح بين 440 متر مكعب إلى 537 متر مكعب، بينما لا يتعدى نصيب الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية عن 142 متر مكعب في العام.[4]

استنزاف المياه في الضفة الغربية:

قامت السلطات الإسرائيلية بتكليف دائرة توزيع المياه التابعة لشركة "ميكرون" بمهمة إصدار تراخيص حفر الآبار، وذكر "بول كويرنج" في دراسة نشرها في عام 1978 أن شركة "ميكرون" قامت بحفر 17 بئراً جديدة في الضفة الغربية لإمداد المستوطنات الجديدة بالإضافة إلى الآبار التي تمت مصادرتها، وأكد "كويرنج" أنه لم يحدث طوال سنوات الاحتلال أن حصلت أية قرية عربية فلسطينية أو أي فرد عربي على ترخيص واحد لحفر أية بئر جديدة.[5] والآبار الارتوازية التي حفرها المستوطنون اليهود في الضفة الغربية تصل إلى عمق يتراوح بين 500 إلى 750 متراً، بينما الآبار الفلسطينية تصل

---

(1) وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة: اللجنة الدولية لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بعنوان: "**السياسة الإسرائيلية تجاه مصادر مياه الضفة الغربية**"، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك، 1980، ص13.

(2) د. شريف الموسى: **المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قضايا المرحلة الأخيرة، رقم 8، الطبعة الأولى، بيروت، 1997، ص37.

(3) "**القدس العربي**"، لندن، 1993/7/30.

(4) د. جمعة رجب طنطيش: **المياه في فلسطين، دراسة في الجغرافية الاقتصادية والسياسية**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 1987، ص237.

(5) يورى ديفيس وآخرون: "**سياسة إسرائيل المائية**"، ترجمة منير سوبد، الثقافة العالمية (الكويت)، ملحق العدد، 12، السنة الثانية، المجلد الثاني، أيلول سبتمبر 1983، ص54.

إلى عمق يتراوح بين 60 متراً إلى 100 متر فقط. وألزمت سلطات الاحتلال الإسرائيلية أصحاب الآبار العربية بسقف كمية المياه المسموح بضخها وهي 35 مليون متر مكعب سنوياً.[1] وتصل كمية المياه التي تضخها الآبار العميقة والتي لا يزيد عددها عن 5% من الآبار الفلسطينية القائمة تصل إلى 40% من الكمية التي تضخها 33 بئراً[2] والأهم من ذلك هو أن هذا التفاوت في عمق الآبار المحفورة أدى إلى تمكين آبار الاحتلال من امتصاص المخزون المائي لآبار وينابيع السكان الفلسطينيين، وقد جفت حتى عام 1978 12 بئراً عربية في حين بدأت آبار أخرى تعاني من انخفاض منسوبها المائي وزيادة الملوحة.[3] وبينت المعطيات الإحصائية المتوفرة أن المساحات المروية ما زالت كما هي ولم يحدث أي توسع يذكر، بل إن المساحة المروية في منطقة الأغوار انخفضت بشكل ملموس نتيجة لضعف القدرة الإنتاجية للآبار التي أقيمت حولها آبار المستوطنين، وكذلك جفاف بعض هذه الآبار والينابيع بشكل كامل كما حصل في منطقة العوجا.[4]

يشير تقرير أعدته "لولندا جاكوميت" مع "ستيفان جاكوميت" لصالح تجمعات المنظمات الإنسانية غير الحكومية في جنيف عام 1989 إلى أنه بناء على خطط الإدارة الإسرائيلية فإن مليون فلسطيني في الضفة الغربية سيتوفر لهم 137 مليون متر مكعب من المياه سنوياً وذلك لمختلف الأغراض الزراعية والمنزلية بينما يتوفر لمائة ألف مستوطن فقط حوالي مائة مليون متر مكعب من المياه سنوياً فمثلاً مستوطنة "أرغامون" في وادي الأردن تحتوي على عدد كبير من المسابح بينما سكان قرية "زبيدات" المجاورة لا يجدون كمية المياه الكافية لري مزروعاتهم.[5] ولقد قامت السلطات الإسرائيلية بتركيب عددات للمياه لتغير الاستخدام كما وقامت بفرض ضريبة على كل ساعة ري، وكذلك قامت بمنع الري بعد الساعة الرابعة عصراً ومنع زراعة بعض المحاصيل المستهلكة للمياه وأدمجت النظام المائي

---

(1) حسن عبدالقادر صالح: "**حرب المياه بين العرب وإسرائيل**"، ص59 – 60.

(2) جو ستورك: "**المياه واستراتيجية الاحتلال الإسرائيلية**"، ترجمة غسان مكحل، السفير، بيروت، 1983/8/12.

(3) يورى ديفيس وآخرون: "**سياسة إسرائيل المائية**"، ص46 – 47.

(4) غازي اسماعيل رابعة: "**سياسة إسرائيل المائية في الضفة الغربية**"، شؤون عربية، العدد 52، كانون الأول/ ديسمبر 1987، ص174.

(5) لولندا وستيفان جاكوميت: "**الأرض والمياه**"، الهدف، دمشق العدد 965، 1989/7/2، ص11 – 14.

للضفة الغربية في نطاق النظام الإسرائيلي.[1] ولإيضاح الفارق في استخدام المياه في الزراعة فإننا نجد أن إسرائيل تروي حوالي 90% من الأراضي القابلة للري في إسرائيل، في حين أن الفلسطينيين لم يتمكنوا من ري أكثر من 30% من أراضيهم القابلة للري. بل إن مساحة الأراضي المروية للفرد الفلسطيني تصل إلى ربع مساحة الأرض المروية للفرد الإسرائيلي.[2]

ونستطيع أن نبين شراهة الاستغلال الإسرائيلي للمياه الفلسطينية بما هو حاصل في مدينة الخليل حيث تم بناء مستوطنة داخل وحول مدينة الخليل وأن 70% من مياه مدينة الخليل تذهب إلى 8500 مستوطن يهودي في حين يذهب 30% فقط من تلك المياه إلى 250 ألف مواطن من مواطني الخليل، ولقد ارتفعت أسعار المياه في الخليل وبيت لحم لتصل في بعض الأحيان إلى سبعة دولارات ونصف لكل متر مكعب من المياه.[3]

استنزاف المياه في قطاع غزة:

إن الوضع المائي في قطاع غزة أسوأ حالاً من أوضاع المياه في الضفة الغربية من ناحية المصادر المتاحة له، ولذلك فإن سكان القطاع يعتمدون بشكل رئيسي على المياه الجوفية وبلغت كمية المياه المستخرجة للشرب بواسطة الآبار عام 1989 ما يقرب من 20 مليون متر مكعب أما مياه الري الزراعي المستخرجة من الآبار في عام 1990 بلغت قرابة 94 مليون متر مكعب.[4] وإذا نظرنا إلى كميات المياه المتجددة داخل قطاع غزة فإننا نجدها قرابة 112 مليون متر مكعب في العام من المياه الجوفية، ويستغل 4000 مستوطن في قطاع غزة أكثر من 75% من المياه الجوفية المتوفرة في حين يستخدم حوالي مليون مواطن فلسطيني الـ 25% الباقية من المياه.[5] والاستخدام المسموح به للفلسطينيين من المياه هو 57 إلى 76 لتراً للفرد الواحد في اليوم، وبالمقارنة فإن المستوطنين اليهود

---

(1) التقرير الإستراتيجي 1988، "**الاقتصاد السياسي للموارد المائية في الوطن العربي**"، ص436.

(2) د. محمد غنايم: "**الوضع الحالي للمياه في فلسطين**"، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس نيسان 2001، www.arij.org/pub/pubarabic/water-palestine/ider P. 42

(3) د. نادية العوضي: "**المياه سلاح ضد الانتفاضة**"، شبكة المعلومات الدولية، "الإنترنت" www.arij.org، 2001/11/13.

(4) عبد معروف: "**المياه والتسوية تعطيش المناطق الفلسطينية**".

(5) د. نادية العوضي: "**المياه سلاح ضد الانتفاضة**".

يستخدمون ما بين 280 – 300 لتراً للفرد الواحد في اليوم، وتعتبر المنظمة العالمية للصحة أن أدنى حد للاستخدام المدني اليومي للفرد من المياه هو 150 لتر. إن 39% من سكان المخيمات في قطاع غزة ليس لديهم مياه في منازلهم، وأن 11% من المنازل في مدينة غزة ليس فيها مياه، كذلك فإن 17 ألف من سكان مخيم البريج لا يتوفر لهم الماء إلا نصف ساعة في اليوم.[1]

ويفيد تقرير أعدته مجموعة دراسية بدعوة من الأكاديمية للفنون والعلوم أن سحب الإسرائيليين المفرط لمياه قطاع غزة أدى إلى جفاف معظم الآبار الفلسطينية.[2] ويفيد ما صدر عن معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية في عام 1991 أن السياسة الإسرائيلية أدت إلى توقف 82 بئراً عن العمل من آبار قطاع غزة.[3] ويفيد تقرير الأمم المتحدة في عام 1993 أن أزمة المياه في قطاع غزة بلغت "أبعاداً مثيرة للقلق، فإمدادات المياه العذبة مهددة بالخطر في المستقبل وجودة مياه الشرب والمياه المعاد تدويرها المستخدمة في الزراعة آخذتان في التدهور بسرعة نتيجة استخدام المستوطنات الإسرائيلية للمياه."[4] والغريب أن يدفع الفلسطينيون ثمناً لمياههم يصل إلى ستة أضعاف ما يدفعه المزارعون الإسرائيليون ثمناً لما يأخذونه من مياه الأراضي المحتلة.[5]

وهذا الضخ الجائر أدى إلى تسرب مياه البحر لتحل محل المياه الجوفية المستنزفة، وأصبح أكثر من 50 بئراً غير صالحة للري لاحتواء مياهها على نسبة عالية من الأملاح وصلت إلى 2500 و 3000 جزء من المليون مما أدى إلى تدهور إنتاج زراعة الحمضيات المصدر الرئيسي للاقتصاد في قطاع غزة.[6] ووفقاً لهيئة المياه الإسرائيلية استهلك سنة 1985 حوالي 2200 مستوطن إسرائيلي يعيشون في قطاع غزة 2326 متراً مكعباً للفرد الواحد بالمقارنة باستهلاك 123 متراً مكعباً لكل فرد

---

(1) عبد معروف: "**المياه والتسوية تعطيش المناطق الفلسطينية**".

(2) التقرير الذي أعدته مجموعة دراسية اجتمعت بدعوة من الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، "**في كتاب الانتقال للحكم الذاتي**"، ص128 – 129.

(3) **الدولة الفلسطينية، حدودها ومعطياتها وسكانها**، ص246.

(4) تقرير الأمم المتحدة: "**الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**"، رقم A/A2/183، ص5 – 6.

(5) "**بيان وفد فلسطين أمام مجموعة العمل والأطراف الخاصة بالبيئة**"، لاهاي.

(6) د. جمال مظلوم: "**إسرائيل وأطماعها المائية في المنطقة العربية**"، ص58.

إسرائيلي في القطاع، وأكدت صحيفة "جيروزاليم بوست" في 15 أيلول 1986 أن المستوطنين الإسرائيليين استهلكوا حول 6 ملايين متراً مكعباً من المياه.[1] وهكذا فقد عمدت إسرائيل إلى استغلال المياه في قطاع غزة لأغراض الاستيطان، ومنعت الفلسطينيين من حفر الآبار، ومن سحب المياه من الآبار القديمة ووضعت أجهزة لمراقبة ضخ الآبار، وإلى جانب كل ذلك أصدرت القوانين واللوائح بشأن مياه القطاع.

القيود الإسرائيلية على المياه الفلسطينية:

قامت السلطات الإسرائيلية بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة بإصدار سلسلة من الأوامر العسكرية لتمسك بيدها سلطة تراخيص حفر الآبار وتحديد كمية المياه التي يمكن ضخها ونوعية المحاصيل التي يمكن زراعتها. كما قامت سلطات الاحتلال أيضاً بتأجير إدارة مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى شركة المياه "ميكروت" الإسرائيلية لمدة 49 عاماً. وتم تهميش إدارة المياه الفلسطينية التي كانت قائمة قبل عام 1967.[2] وكانت سياسة الاحتلال تسعى لضرب القطاع الزراعي، فقامت بتوزيع المياه على أساس نوع التربة والمحاصيل، ومنذ عام 1983 فرضت على المزارعين الحصول على إذن مسبق لزراعة محاصيلهم وتحديد أنواعها، ومنذ عام 1967 لم تنجح أي رخصة لزراعة الحمضيات، وقد أدى ذلك إلى هجرة المزارعين قطاع الزراعة للعمل داخل إسرائيل.[3]

القيود القانونية التي أصدرتها إسرائيل:

أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي جملة من الأوامر العسكرية للسيطرة المطلقة على المياه في الضفة الغربية والقطاع، فقد أصدرت الأمر رقم 92 لسنة 1967 والأمر رقم 158 لسنة 1967 والأمر رقم 291 و 369 لسنة 1970، والأمرين 450 و451 لسنة 1971 والأمر

---

(1) عبد معروف: **"المياه والتسوية تعطيش المناطق الفلسطينية"**.

(2) United Nations, "**Water Resources of the Occupied Territory**" (New York, 1992), Prepared for, and under the guidance of the committe on the Exercise of the Inalienable Rigts of the Palestinian People A/ Ac. P. 183.

(3) طارق المجذوب: **لا أحد يشرب**، ص144.

457 لسنة 1973 والأمر 498 لسنة 1974 ويعتبر الأمر العسكري 498 هو أهمها وأشهرها والذي صدر في 1974/11/14 والمكون من 43 مادة.[1] ولقد نص البند "أ" من المادة 16 على أنه: "يجوز للسلطة المختصة أن تصدر تعليمات في شأن مصدر مياه معين أو منطقة معينة تقضي بعدم استخراج المياه أو ضخها أو استعمالها إلا بمقتضى رخصة صادرة عنها ووفقاً للشروط المقررة في تلك الرخصة... ويطلق على الرخصة المذكورة اسم رخصة استخراج". وأشارت المادة 20 إلى أنه: "يجوز للسلطة المختصة في كل وقت أن تصدر أمراً تلغي أو تخفض به كميات المياه المقررة في رخصة الاستخراج..." وكان الحاكم العسكري يصدر كل سنة بعض التراخيص المشروطة التي يحدد فيها الكمية المسموح بها. وأكد تقرير معنى بشئون الإدارة الذاتية في وزارة الزراعة أنه: "لن يكون بالإمكان الفصل بين مرفق المياه في إسرائيل ومرفق المياه في مناطق السلطة الفلسطينية." وطالب الفريق بأن ينص أي اتفاق يوقع بين الطرفين على عدم تقليص حصص المياه المخصصة للمستوطنات اليهودية.[2]

وقد فصلت بذلك السلطات الإسرائيلية الحقوق في المياه عن ملكية الأراضي وأصبحت المياه تعتبر ملكية عامة. وقد فرضت الأوامر العسكرية الصارمة فيما يتعلق بالمياه ونقلها واستخدامها واستهلاكها وبيعها وتوزيعها ومراقبة استخدامها وتقاسمها وتحديد الحصص وإقامة المنشآت المائية وحفر الآبار ومنح التراخيص.[3] شاملة كل موارد المياه من جوفية أو سطحية من ينابيع أو برك أو جداول أو أنهار وبالتالي تكون إسرائيل أحكمت قبضتها واستفردت بنهب شرس ومتواصل للمياه.

---

(1) راجع نصوصهذا الأمر العسكري في حولية:
"**The Palestine Year Book of International Law**", Vol., 5, 1989, PP. 259-268.

(2) "**صحيفة دافار الإسرائيلية**" في 1993/10/4 (وردت في طارق المجذوب: "**مشاريع المياه في استراتيجية إسرائيل**"، ص146).

(3) "**سلسلة دراسات وتقارير**"، مركز التخطيط، ص27 – 28، وللمزيد أنظر: "**صحيفة القبس الكويتية**"، 23 تموز/ يوليو 1978 "**والنهار البزويتة**"، 1982/8/12، "**فلسطين الثورة**" 1983/1/22، الطبعة المقدسية، 1982/8/12.

المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية:

قبل البدء في تبيان وضع المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية فإننا سنحاول أن نبين بسهولة ويسر شديدين بعض المعاني التي تبرز الظلم الفادح الذي تعرض له الفلسطيني إبان الاحتلال الطويل والنهب المنظم لمقدراته المائية بالقوة. وعلى سبيل المثال فإن نصيب الفرد الفلسطيني من مياه الري يبلغ فقط ثلث نصيب الفرد الإسرائيلي، وفاتورة استيراد المواد الزراعية غير المصنعة للفرد الفلسطيني تبلغ أربعة أضعاف مثيلتها في إسرائيل. ومساحة الأرض المروية للفرد الفلسطيني ربع مساحة الأرض المروية للفرد الإسرائيلي. وتبلغ صادرات الفلسطينيين 6% من صادرات إسرائيل الزراعية سنة 1992. ويبلغ استهلاك الفرد الإسرائيلي من المياه للأغراض المنزلية 100 متر مكعب سنوياً أي بمعدل 72 جالون يومياً بينما الفرد الفلسطيني بمعدل 22 جالون يومياً. و50% من المياه المخصصة للفلسطينيين تفقد في شبكة التوزيع القديمة، والتوزيع يومان أو أقل في الأسبوع، ويقدر من لا تصلهم المياه بأكثر من ثلث السكان في الضفة والقطاع. وإذا أخذنا التفاوت في معدلات الدخل بين الجانبين في الاعتبار يكون الفلسطينيون قد دفعوا عام 1992 سبعة أضعاف ما دفعه الإسرائيليون ثمناً للمياه المنزلية.[1]

تتحمل إسرائيل التي احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة 27 سنة ما آلت الأوضاع إليه المائية من سوء، ويحتاج الأمر إلى حل نهائي يمكن الفلسطينيين من السيطرة على مقدراتهم المائية:

المياه ابتداء من مدريد:

المياه في المباحثات متعددة الأطراف:

عقدت ثماني جولات في المباحثات المتعددة الأطراف، حيث عقدت الجلسة الأولى في فينا في الفترة من 14 – 15 مايو 1992، والثانية في واشنطون من 16 – 7 سبتمبر 1992 والثالثة في جنيف في الفترة من 27 – 29 أبريل 1993، والرابعة في بكين من 26 – 28 أكتوبر 1993، والخامسة في مسقط في الفترة من 17 – 9 أبريل 1994، والسادسة في أثينا في الفترة من

(1) د. شريف الموسى: **المياه في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**، ص42 – 45.

7 – 9 نوفمبر 1994، والسابعة في عمان في الفترة من 18 – 22 يونيه 1995 والثامنة في تونس في الفترة من 15 – 16 مايو 1996.[1]

وكان جدول أعمال المباحثات في لجنة المياه التي تشرف عليها الولايات المتحدة الأمريكية وتشترك فيها أكثر من 47 دولة ومنظمة دولية، وتقاطعها كل من سوريا ولبنان يدور حول: (1) إنشاء بنوك عن مصادر المياه في الشرق الأوسط. (2) إيجاد أنجع الطرق لاستخدام المياه والمحافظة عليها. (3) تنمية الموارد المائية المتاحة حاضراً ومستقبلاً. (4) إرساء أسس التعاون الإقليمي المائي وبلورة مفاهيم مشتركة في هذا المجال.[2]

وفي بداية الجولات أثار الوفد الفلسطيني – الأردني المشترك موضوع حقوق المياه وأنه لن يتم تقدم في أية قضية أخرى حتى تعرض مظلمات الماضي وردت إسرائيل بأن حقوق المياه هي قضية ثنائية وأن على مجموعة العمل متعددة الأطراف التركيز على إدارة وتطوير مشترك لموارد المياه. ورغم التفاوت في المواقف بين الأطراف إلا أن الاجتماعات الأربعة الأولى حققت بعض التقدم وخاصة في الاتفاق على القيام بإنشاء محطة لرصد أوضاع المياه في قطاع غزة والموافقة كذلك على اقتراح إسرائيل بإنشاء بنوك إقليمية للمعلومات عن مصادر المياه، وشبكة الأنهار والآبار وتغيرات المناخ. كما تمت الموافقة على اقتراح عماني بإجراء دراسة حول سبل تطوير تكنولوجيا تحلية المياه وقبول اقتراح عمان كذلك باستضافة الاجتماع الخامس. وفي اجتماع أثينا تمت الموافقة على إنشاء مشروع تشرف عليه إسرائيل ويختص بتطوير إمدادات المياه المحلية. والموافقة كذلك على وضع دراسة تقوم بها ألمانيا لتحديد المناطق الغنية بالمياه. وعقدت الجلسة السابعة في عمان – الأردن وقدم الوفد الأردني اقتراحاً بشأن إنشاء مركز بحث وتدريب حول المياه الجوفية. وفي الاجتماع الأخير والذي عقد في تونس أعلن المندوب النرويجي أن بلاده على وشك إطلاق شبكة معلومات إلكترونية حول المياه وفي ختام الاجتماع تمت الموافقة على مشروعين جديدين للتعاون المائي بين الدول العربية وإسرائيل أحدهما

(1) مركز التخطيط الفلسطيني، مذكرة، عدد 208، "**المباحثات الفلسطينية وشئون الأراضي**"، إعداد سوزان عقل، أبريل 2000، ص1.
(2) المرجع السابق، ص4.

اقترحته الولايات المتحدة ويتعلق بتنظيم حملة واسعة النطاق للحفاظ على المياه وترشيد استخدامها. والآخر اقترحته فرنسا ويتعلق بآلية إدارة الأزمات المائية.[1]

المياه في اتفاق إعلان المبادئ:

تنص المادة السابعة في الاتفاق على أن المجلس الفلسطيني فور تنصيبه سيقوم بإنشاء سلطة إدارة المياه. والمادة رقم 11 نصت على إنشاء لجنة اقتصادية فلسطينية – إسرائيلية للتعاون في المجالات ومن أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة باتفاق إعلان المبادئ كملحق رقم 3 و 4 فور دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ. ويحتوى الملحق رقم 3 في البند رقم 1 على التعاون في مجال المياه وتطويرها بواسطة خبراء من الجانبين، وسيتضمن مقترحات لدراسات وخطط حول حقوق المياه لكل طرف. وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة أثناء وبعد المرحلة الانتقالية. ولم يوضح إعلان المبادئ أي معيار لتقويم الاستخدام العادل غير أن الاستخدام العادل والإدارة المشتركة هما المبدآن الرئيسيان لقانون المياه الدولية للموارد المائية الدولية المشتركة وهو قانون غير ملزم ويفتقد إلى آلية التنفيذ لكنه يعطي لصاحب المطالب صفة شرعية. أما الملحق الرابع فهو حول التعاون الفلسطيني الإسرائيلي في برامج التنمية الإقليمية مثل تطوير خطة إسرائيلية – فلسطينية – أردنية مشتركة لاستغلال منطقة البحر الميت وقناة البحر المتوسط وتحلية المياه إقليمياً ومشاريع تطوير أخرى للمياه وكذلك دراسات الجدوى ضمن مجموعات العمل متعددة الأطراف وكذلك أيضاً حول التعاون الفلسطيني الإسرائيلي كما بينتها المادة 16 من الملحق رقم 4. وعلى العموم فإن الملحق رقم 3 أشار إلى حقوق كل طرف في المياه دون تعريف هذه الحقوق ولكن الملحق نص على ضرورة دراسة "الاستعمال المنصف للموارد المائية المشتركة"[2]

---

(1) المرجع السابق، ص2 – 3. وكذلك أنظر: كارن عساف وآخرون: "**اقتراح لتطوير خطة مياه إقليمية رئيسية**"، المركز الإسرائيلي/ الفلسطيني للبحوث والمعلومات، القدس، 1993. وكذلك أنظر: أرنون سوفير: **علاقة خطة جونسون بالواقع عام 1993**، (ورد في اسحق شوفال: **المياه والسلام في الشرق الأوسط**، 1994، ص114).

(2) آنيت فان إديغ: "**ملاحظات حول الجوانب القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الفلسطينيين في المياه**"، السياسة الفلسطينية، العدد 12، خريف 1996، ص136.

المياه في اتفاق القاهرة (اتفاقية غزة وأريحا وملاحقهما) الموقعة في 1994/5 :

ورد في الملحق الثاني في المادة 2 – ب في البند "أ": "ستقوم السلطة الفلسطينية بتشكيل وإدارة وتنمية كافة شبكات وموارد المياه والصرف الصحي بطريقة تحول دون حدوث أي ضرر لموارد المياه."[1] والبند "ب" الذي في المادة "2" يستثنى شركة "ميكروت" حيث يقول: "ستستمر شركة مياه ميكروت في تشغيل وإدارة شبكات المياه القائمة التي تزود المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية بالمياه وشبكات وموارد المياه داخلها"، كما أن البند "ج" من نفس المادة ينص على أن: "تتم كافة عمليات الضخ من موارد المياه في المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية وفق الكميات الحالية لمياه الشرب ومياه الري مقابل ذلك فإن السلطة الفلسطينية لن تؤثر على الكميات بصورة سلبية."[2]

لا يوجد في اتفاق القاهرة أي بند يتعلق بالحقوق الفلسطينية في المياه والاستعمال المنصف أو تخصيص الموارد المائية المشتركة وإنما تم الاتفاق على نقل محدود لصلاحية استعمال المياه للفلسطينيين في منطقتي غزة وأريحا.[3]

الاتفاق الانتقالي حول الضفة الغربية وقطاع غزة: (أوسلو)

والموقع في واشنطن في 28 أيلول/ سبتمبر 1995. حيث يتطرق الملحق "2" ذيل "1" مادة "40" عن قضية المياه وتنص النقطة "1" على أن إسرائيل: "تعترف بحقوق الفلسطينيين في المياه في الضفة الغربية." وهذه هي المرة الأولى التي يتم الاعتراف بها بالحقوق المائية للفلسطينيين بوضوح على الرغم من عدم تعريف أي الموارد الأساسية التي اعترف بها الجانب الإسرائيلي، وبقي الموضوع بشكل عام مما يعطى دلالة أفضل للاستنتاج أن المعني بذلك كل الموارد التي فيها حق للفلسطينيين، وكذلك يعترف الجانب الإسرائيلي أن الاحتياجات الحقيقية للشعب الفلسطيني من المياه للأغراض المنزلية من 70 إلى 80 مليون متر مكعب سنوياً، وزيادة حصة المياه المخصصة للفلسطينيين خلال

---

(1) أنظر: "**اتفاقية القاهرة**" 1994/5/4.

(2) سوزان عقل: "**المباحثات الفلسطينية وشئون الأراضي**"، ص5 – 6.

(3) آنيت فان إديغ: "**ملاحظات حول الجوانب القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الفلسطينيين في المياه**"، ص137. وأنظر كذلك "**اتفاقية القاهرة**"، ملحق 2، مادة 2، 31 بندأ.

المرحلة الانتقالية إلى 26.6 مليون متر مكعب سنوياً وكذلك تشكيل لجنة مشتركة لها مهام محددة تأخذ قراراتها بالإجماع. وعلى العموم فقد تم تأجيل حل مشكلة المياه لمفاوضات الوضع النهائي.

الإجماع الإسرائيلي حول أهمية الاحتفاظ بالمياه في مفاوضات الوضع النهائي:

"إن الجدل الإسرائيلي حول الحدود الآمنة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمياه وإن سويت المتطلبات الأمنية فإن المشكلات المائية ستكون حجر عثرة لأية تسوية عربية إسرائيلية."[1] وقضية المياه مرتبطة جذرياً بالمستوطنات فقد أقيمت غالبية المستوطنات سواء كانت في غزة أو في الضفة الغربية فوق خزانات المياه الجوفية، والمتتبع لكثير من أقوال المسئولين والكتاب الإسرائيليين يدرك إلى أي مدى حجم التمسك بمصادر المياه، فقد أعلن المتحدث باسم شركة "ميكروت" للمياه: "أن التخلي عن مياه الضفة معناه خنق إسرائيل والعودة إلى عهد آبار الجمع."[2] ويقول "رافائيل إيتان" رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق والذي تولى مهام وزارة الزراعة: "... وأن السيطرة على موارد المياه هي من الأهمية والحيوية بحيث لا يمكن تركها بيد الفلسطينيين." ويقول تقرير أعده مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب عام 1991: "أن على إسرائيل أن تحتفظ بسيطرتها على مصادر المياه في حالة انسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة."[3]

ويقول البروفسور "حجاى هوبرمان" بجامعة تل أبيب: "فمن يسيطر على المياه في الضفة الغربية، فإنه يسيطر كذلك على مستودع المياه الرئيسي في باطن الأرض في دولة إسرائيل وأن تسليم زمام السيطرة على مصادر المياه في الدولة إلى سلطة أجنبية ستؤدي إن عاجلاً أو آجلاً إلى خلق بؤرة من الاحتكاك المتجدد... ولن يترعرع السلام في ظل ذلك."[4] وقد أعلن وزير الزراعة تحذيره من الانسحاب من الضفة الغربية فقال: "من الضفة الغربية يأتي ثلث الاستهلاك الإسرائيلي (في الحقيقة يصل إلى 40%) من المياه، والتمسك بقطاع غزة يعني الإمساك بطريقة التصرف بالمياه حتى لا يتأثر

---

(1) نبيل السمان: **المياه وسلام الشرق الأوسط**، ص28.

(2) "**جربدة هاآرتس الإسرائيلية**"، 1982/12/19 (وردت في جوج المصري: **الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية**، ص25).

(3) سوزان عقل: "**المباحثات الفلسطينية وشئون الأراضي**"، ص7.

(4) "**جربدة هاتسوفيه الإسرائيلية**"، 1991/10/7 (وردت في جوج المصري: **الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية**، ص55).

مجمل السهل الساحلي، والتخلي عن هذه المناطق لسيادة الآخرين يعرض المياه في إسرائيل لأخطار النضوب والملوحة..."[1] وجاء في تقرير لجنة "بن اليسار" التي كلفت بوضع دراسة حول مسألة الحكم الذاتي للفلسطينيين أنه: "يجب أن تستمر إسرائيل في السيطرة على الموارد المائية... لأنه سيكون من المستحيل إقامة مستوطنات جديدة في المناطق من دون السيطرة والإشراف على الموارد المائية."[2] وكانت توجيهات "اسحق رابين" رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق لوفده المفاوض بعدم الحديث حول السيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة وحصر النقاش في البحث عن مصادر جديدة.[3] وكذلك رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" قدم خارطة للانسحاب تحافظ إسرائيل فيها على المناطق المحيطة بالمستوطنات والمياه.[4] أما رئيس الوزراء السابق "ايهود براك" فهو يري أن موضوع المياه سيكون من أصعب الموضوعات، وعند زيارته لواشنطن والتوقيع على اتفاق شراكة مع الولايات المتحدة أكد على التزام الولايات المتحدة بتوفير المياه لإسرائيل إما من المصادر العربية وإما من مياه تركيا وإما بتحلية مياه البحر. ومخططات براك للحل الدائم تأخذ بعين الاعتبار مسألة الاحتفاظ بمصادر المياه وفرض السيادة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية.[5] أما وزير البنى التحتية "أريئيل شارون" فيقول: "... أن نعطى عرفات السيطرة على مصادر المياه فهذه مخاطرة كبيرة جداً..."[6] ويفيد تقرير أعده مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب حول "قضية المياه في إطار التسويات بين إسرائيل والعرب": أنه لا ترتيبات أمنية بدون حل مشكلة المياه... وفي حال التوصل إلى اتفاقات سلام تتضمن انسحابات ممكنة فإن التقرير يوصى بأن تكون إسرائيل مطمئنة إلى الإشراف على مصادر المياه. وهناك الكثير من الآراء الإسرائيلية التي لا تدخل تحت حصر، والملاحظ أنها كلها لديها خشية كبيرة من سيطرة الفلسطينيين على مصادر مياههم. ورغم أن السلام أيضاً

---

(1) "**جريدة تشرين**"، دمشق، 1990/1/30 (وردت في جورج المصري: **الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية**، ص55).

(2) "**جريدة دافار الإسرائيلية**"، 1993/8/6.

(3) مجلة الميلاد، "**الوضع المائي في الضفة الغربية وقطاع غزة**"، العدد الرابع، مارس 1996.

(4) "**ها آرتس**" 1998/8/7 (ورد في "**سلسلة دراسات وتقارير**"، مركز التخطيط، رقم 208، ص8).

(5) "**الرسالة**" 1999/10/21 (ورد في "**سلسلة دراسات وتقارير**"، مركز التخطيط، العدد 208، ص9).

(6) "**معاريف**" 1998/7/24 (ورد في "**سلسلة دراسات وتقارير**"، مركز التخطيط، العدد 208، ص9).

مصلحة حقيقية للأطراف في هذه المرحلة ويحتاج من إسرائيل التخلي عن عقيلة الاستمرار في نهب حقوق الآخرين إلا أن إسرائيل ما زالت تتهرب رغم انقضاء المرحلة الانتقالية. وإذا قدر لعملية السلام أن تتواصل بعيداً عن المماطلة والتهرب والتسويف الإسرائيلي فإن قضية المياه ستكون شاقة وعسيره، وأن أحد أهم الضمانات الفلسطينية لهذه الحقوق أن يظل المفاوض الفلسطيني متمسكاً بحقه المشروع في السيطرة على مصادره المائية في وجه المطالب الإسرائيلية التي ترى أن على الفلسطينيين الاعتماد على تحلية مياه البحر ومعالجة المياه العادية وتقليص مياه الزراعة والسيادة على مصادر المياه من حق الجانب الإسرائيلي فقط.

الموقف الفلسطيني في موضوع المياه:

يرى الجانب الفلسطيني أن جميع الأحواض المائية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة هي محل التفاوض بين الجانبين، وأن التفاوض سيكون شاملاً لجميع النشاطات الإسرائيلية المتعلقة بالمياه في الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع. وأن القاعدة هي في التزام مبدأ الاستخدام العادل والمنصف وأن الجانب الفلسطيني سوف يستند للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وعلى الاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي.[1]

العوائق التي تحد من مواجهة مشكلة المياه:

أولاً: العوائق السياسية: من أبرز العوائق السياسية التي تحد من قدرة الجانب الفلسطيني في موضوع المياه هو الاحتلال الإسرائيلي واستخدامه أكثر من 80% من المياه الجوفية الفلسطينية وكذلك حرمان الفلسطينيين من استخدام مياه نهر الأردن، وكذلك وجود المستوطنات في الأراضي الفلسطينية وتستنزف أكثر من 80 مليون متر مكعب من المياه. وتمنع إسرائيل الفلسطينيين من بناء محطات لمعالجة المياه العادمة. وتمنع كذلك إنشاء خطوط لنقل المياه من منطقة إلى أخرى.

---

(1) "شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، موقع الجزيرة"
www. aljazeera.net/in-depth/water/2001/1/1-9-1.htm

ثانياً: العوائق الفنية والاقتصادية: إن استخدام المياه العادمة للري وزيادة القدرة على جمع مياه الأمطار واستخدامها وتحلية المياه الجوفية المالحة تحتاج إلى استثمارات كبيرة مكلفة في البنية التحية مثل بناء السدود لتجميع مياه الأمطار أو محطات المعالجة وكذلك عدم وجود الكفاءات الإدارية والفنية الكافية في وسائل الري الحديثة.

ثالثاً: العوائق المؤسساتية والقانونية والتنظيمية: كثير من المؤسسات الفلسطينية الحكومية تفتقر إلى إمكانية وضع الحلول اللازمة المناسبة للتغلب على المشكلات القائمة وعدم وجود مؤسسات للتمويل إلا من البنوك التجارية وليس هناك اتحادات تجمع مستخدمي المياه للقيام بمشاريع مشتركة مثل تجميع مياه الأمطار.[1]

(1) د. محمد غنايم: "**الوضع الحالي للمياه في فلسطين**".

المبحث الثالث

الاستيطان

المنشأ الاستعماري لفكرة الاستيطان:

تعود فكرة إعادة اليهود إلى فلسطين بعد ظهور حركة الإصلاح الديني على يد "مارتن لوثر" في أوربا، حيث بدأ أصحاب المذهب البروتستانتي الجديد يروجون بأن اليهود ليسوا جزءاً من النسيج الحضاري الغربي وإنما هم شعب الله المختار، وطنهم المقدس فلسطين ويجب أن يعودوا إليه.[1]

لقد سبقت هذه الفكرة نشوء الحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر بمئات السنين، وبادر إلى طرحها أوربيون غير يهود ينتمون إلى الإمبراطوريات الكبيرة في أوربا وخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا في حمأة التوسع الاستعماري واقتسام التجارة العالمية واقتسام أسلاب الإمبراطورية العثمانية فيما بعد وفي ظل التنافس الاستعماري الشديد.

ولعل أول تعبير عن فكرة إعادة اليهود إلى فلسطين يعود إلى التاجر الدنماركي "أوليغر بولى" عندما قدم خططاً تفصيلية في عام 1695 في هذا الشأن إلى ملك بريطانيا وليم الثالث، وملك فرنسا لويس الرابع عشر وغيرهما من ملوك أوربا. كما يعتبر الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث أول إمبراطور يقترح إقامة دولة يهودية في فلسطين في 1799/4/20 أثناء حصار عكا وأصدر بياناً دعا فيه "جميع يهود آسيا وأفريقيا للانضواء تحت لوائه من أجل إعادة تأسيس أورشليم القديمة."[2]

---

(1) عبدالوهاب المسيرى: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد السادس، دراسات في القضية الفلسطينية، بيروت، 1995، ص232.

(2) خالد عايد: **التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى**، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد رقم 6، بيروت، 1990، ص524.=

وفي الربع الثاني من القرن التاسع عشر، ومع اشتداد التنافس الاستعماري الأوربي على النفوذ في الإمبراطورية العثمانية، أخذت فكرة توطين اليهود في فلسطين طابعاً عملياً متزايداً ووجدت لها أنصاراً كثيرين في أوربا وخاصة في بريطانيا التي تبنى رئيس وزرائها "بالمر ستون" (1783 – 1865) أفكار اللورد "شافتسبرى" عضو البرلمان البريطاني حيث دعا إلى حل "للمسألة السورية" عن طريق استعمار يهودي لفلسطين. وقد أمر "بالمر ستون" بمنح الحماية إلى اليهود في فلسطين.[1]

أما في فرنسا فقد كانت مهتمة كذلك بهذا المشروع، وكان "هوارنست لاران" السكرتير الخاص لنابليون الثالث قد وضع في عام 1860 كتاباً عنوانه "المسألة الشرقية الجديدة وإحياء القومية اليهودية"، داعياً في كتابه أوربا كلها إلى انتزاع فلسطين من الإمبراطورية العثمانية وإعطائها لليهود ومخاطباً اليهود بقوله: "إن دعوة عظيمة محجوزة لليهود: ليكونوا ممراً حياً بين القارات الثلاث، إنكم سوف تكونون حملة المدنية الأوربية... لتفتحوا الطرق المؤدية إلى الهند والصين – تلك المناطق المجهولة التي يجب أن تفتح في النهاية أمام المدنية."[2]

وفي ألمانيا كان "بسمارك" يفكر في توطين اليهود في المنطقة التي كانت ألمانيا تحاول الحصول على امتياز لها من الحكومة العثمانية، وهي المنطقة المتاخمة لسكة حديد بغداد – برلين. كما أن الزعيم الإيطالي "مازيني" حث اليهود كذلك على إيجاد وطن لهم. ولقد كانت بريطانيا أكثر الدول الأوربية انغماساً في مشروع توطين اليهود في فلسطين قولاً وفعلاً. وكان قنصل بريطانيا "جيمس فن" أول من اتخذ خطوة عملية لتوطين اليهود في فلسطين، وأنشأ لهم مزرعة قرب القدس في عام 1865 وفي العام نفسه أنشأ القنصل الأمريكي مستعمرة يهودية، اعتبرها البداية الأولى "لفلسطين جديدة" حيث ستقيم الأمة اليهودية.[3]

=وللمزيد أنظر: د. أسعد رزوق: **إسرائيل الكبرى**، ص11. وكذلك أنظر: صبري جريس: **تاريخ الصهيونية**، ج 1 منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ط 2، بيروت، 1986، ص62 – 63، وكذلك أنظر: بديعة أمين: **المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية**، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت، 1974، ص148.

(1) المصدر السابق، ص535، وكذلك أنظر: صبري جريس: **تاريخ الصهيونية**، ص62 – 63.

(2) بديعة أمين: **المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية**، ص152 – 153.

(3) د. صادق جلال العظم: **الصهيونية والصراع الطبقي**، دار العودة، بيروت، 1975، ص56.

وهكذا يتضح أن الفكرة الصهيونية انبثقت أولاً، ثم نمت، في مناخ أوربا الاستعمارية التوسعية في مراحلها المتلاحقة حيث ارتفعت نسبة مساحة المستعمرات الأوربية من 35% من مجموع مساحة اليابسة في أوائل القرن التاسع عشر إلى 67% عام 1875، ثم إلى 85% في نهاية القرن.[1] وقد أطلق على هذه الدعوات "بالصهيونية الأممية" أو صهيونية الأغيار. فالاستيطان في فكر رواده هو إحياء قومي وديني وجغرافي لليهود، وهو مشروع استعماري غربي يخضع أساساً للاعتبارات الاستراتيجية العسكرية والهدف منه هو إنشاء دولة وظيفية تستوعب الفائض البشري اليهودي ويقوم بحماية المصالح الغربية، وفلسفة الاستيطان أساسها الاستيلاء على الأرض الفلسطينية بعد طرد سكانها منها بحجج ودعاوى دينية وتاريخية، فهو "استعمار إحلالي" هدفه التخلص من السكان الأصليين إما عن طريق الطرد أو عن طريق الإبادة اقامة دولة يهودية فوق الأرض العربية في فلسطين لما لها من أهمية إستراتيجية.[2]

الاستيطان الصهيوني يبدأ أولى خطواته:

بلغ التوسع الاستعماري الأوربي ذروته واضعاً استعمار فلسطين في صلب اهتماماته، وكانت الأغلبية اليهودية لا تزال مندمجة في المجتمعات الأوربية وليست في وارد الهجرة إلى فلسطين. وعندما أخذ عدد من الصهيونيين اليهود يتبنون الأفكار الأوربية، ويبلورونها في برامج عمل شاملة حدث تطور بارز في هذا المجال، حيث تأسست حركة أحباء صهيون في أوائل ثمانينات القرن التاسع عشر في كل من روسيا وبولونيا ورومانيا من أجل تمويل تهجير اليهود إلى فلسطين وامتدت هذه الحركة إلى أوربا الغربية وخاصة بريطانيا، واستطاعت طلائع هذه الحركة في عام 1882 في روسيا من أن تصنع الأسس لمستعمرة "ريشون لتسيون" على مساحة من الأرض التابعة لقرية "عيون قاره" إلى الجنوب من

---

(1) صبري جريس: **تاريخ الصهيونية**، ص44، وكذلك أنظر بديعة أمين: **المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية**، ص107 – 108، وعبدالوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ص19. وللمزيد أنظر: راسم نمايسى: **"استراتيجية الاستيطان الإسرائيلي"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 37، شتاء 1999، ص43 وما بعدها. وكذلك أنظر: رجينا الشريف: **الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي**، ترجمة أحمد عبدالله عبدالعزيز، سلسلة عالم المعرفة، رقم 96، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1985، ص40 – 160.

(2) عبدالوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ص73.

مدينة يافا.[1] وانطلق العمل الصهيوني بعدها حيث لم تظهر المستوطنات بشكل منتظم إلا عندما تمكنت مجموعة من يهود القدس من تأسيس مستعمرة "بتاح تكفا" في عام 1878، وفي عام 1882 الذي يعتبر بداية للاستيطان الفعلي أقيمت ثلاث مستوطنات هي: "ريشون لتسيون" و"زخرون بعقوب" و"روش بينا" ثم مستوطنتي "يسود همعلية" و"عفرون" عام 1883 وبعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الثاني عام 1890 والذي أقر قانون المنظمة الصهيونية العالمية التي أخذت على عاتقها كافة الشئون المتعلقة بالاستيطان كان عدد المستوطنات قد وصل إلى 22 مستوطنة، وانطلق العمل الصهيوني بناء على برنامج المؤتمر الأول الذي عقد عام 1897 ودعا إلى العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود وفق أسس مناسبة.[2]

الاستيطان قبل قيام الدولة عام 1948 :

كانت السيطرة الصهيونية على الأرض الفلسطينية هي جوهر الفلسفة التي انتهجتها الصهيونية العالمية منذ نشوء الفكرة الأولى لتوطين اليهود في فلسطين حيث تعرضت لعدد من موجات الهجرة المتتابعة يمكن تحديدها كما يلي:[3]

1- **الموجة الأولى:** تمت هذه الموجة ما بين عامي 1882 وحتى 1903 وقد هاجر فيها نحو عشرة آلاف مهاجر يهودي من روسيا.

2- **الموجة الثانية:** وقد تمت هذه الموجة بين عامي 1904 وحتى عام 1918 وقد وصل عدد المهاجرين فيها إلى 85 ألف مهاجر.

---

(1) خالد عايد: **التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى**، ص537.

(2) سمير أيوب: **وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني**، الجزء الأول، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1984، ص153. وكذلك أنظر:

Efrain Orni and E. Efrat: **Geography of Isreal**, Jerusalem, University press, 1971,P. 228.

(ورد في: د. عبدالله أبوعياش: "**السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة والقطاع**"، صامد الاقتصادي، العدد 31، بيروت، آب/ أغسطس 1981، ص77)

(3) حسن عبدالقادر صالح: "**الأوضاع الديمغرافية للشعب الفلسطيني**"، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الأول، الدراسات الجغرافية، بيروت، 1990، ص304.

3- **الموجة الثالثة**: تمت هذه الموجة ما بين عامي 1919 وحتى عام 1923 بعد حدوث الثورة البلشفية في روسيا، وبلغ عدد المهاجرين نحو 35 ألف مهاجر يهودي.

4- **الموجة الرابعة**: ما بين عام 1924 وحتى عام 1932، وبلغ عدد المهاجرين فيها نحو 62 ألف مهاجر وزاد العدد نتيجة لسن الولايات المتحد الأمريكية قوانين حدت من الهجرة إليها.

5- **الموجة الخامسة**: فقد كانت بين عام 1933 وعام 1938 وبلغ عدد المهاجرين في هذه المرحلة حوالي 164 ألف مهاجر، وهذه الزيادة عن الموجات الأخرى بسبب ما حل في المخيمات اليهودية في مناطق الاحتلال النازي. ولقد كانت هناك موجات سرية من الهجرة من جهات مختلفة من اليمن والحبشة وتركيا وإيران في فترة الأربعينات وذلك بسبب قيام سلطات الانتداب بفرض قيود على الهجرة اليهودية لكي تكسب الموقف العربي بجانبها في الحرب العالمية الثانية. وعلى العموم فقد بلغت حصيلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين حتى عام 1948 حوالي 650 ألف مهاجر يهودي.[1]

مراحل الاستيطان حتى عام 1948:

لقد مرت عملية الاستيطان بمرحلتين أساسيتين قبل قيام دولة إسرائيل عام 1948:

المرحلة الأولى: امتدت هذه المرحلة في فترة الحكم العثماني منذ عام 1882 وحتى عام 1914، حيث كان عدد المستوطنات خمس مستوطنات في عام 1882 وارتفع عددها إلى 22 مستوطنة عام 1900 يسكنها حوالي 5410 يهودي. وفي عام 1914 بلغ عدد المستوطنات 47

---

(1) محمد سلامة النحال: **سياسة الانتداب البريطاني**، بيروت، 1981، ص75، وأنظر كذلك: حبيب قهوجي: **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين**، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، بيروت، 1978، ص47، وكذلك أنظر: **"الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين"**، شبكة المعلومات الدولية، "الإنترنت"، موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، **فكرة وفلسفة الاستيطان**.
www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/settel.htm1

وأنظر كذلك:

Walter Lehn: "**The National Fund**", Journal of Palestine Studies, vol.3, 1974, PP.75-77
(ورد في: د. عبدالله أبوعياش: **السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة والقطاع**، ص77).

مستوطنة يعيش فيها 11990 مستوطناً حتى بداية الحرب العالمية الأولى. وفي هذه المرحلة بدأ الاستيطان الفعلي وشهدت الموجة الأولى والثانية من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وفي هذه المرحلة بدأت المؤتمرات الصهيونية وأسست المنظمة الصهيونية العالمية، ويمكن القول أن هذه المرحلة سحبت نفسها حتى بداية الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1920.

المرحلة الثانية: أثناء فترة الانتداب البريطاني حيث تم تكثيف الهجرة اليهودية وتكثيف بناء المستوطنات على أخصب أراضي فلسطين وخاصة في مرج بن عامر ووادي الحوارث. وفي الفترة من 1918 وحتى عام 1948 تم بناء نحو 363 مستوطنة يهودية[1] على أنقاض 61 قرية فلسطينية في كل من صفد وطبريا وبيسان وعكا والناصرة وحيفا ويافا. وشهدت هذه الفترة موجات الهجرة الثالثة والرابعة والخامسة، ويلاحظ نمواً كبيراً في نسبة عدد السكان اليهود إلى عدد السكان الأصلي. فقد شكل اليهود في عام 1917 وهو عام بدء الاحتلال البريطاني وعام صدور وعد بلفور ما نسبته 8% فقط وأصبحوا عام 1948 31.5% من عدد السكان.[2]

مراحل الاستيطان بعد قيام دولة إسرائيل:

تم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل عام 1948 على ما يقرب من 78% من مساحة فلسطين التاريخية، وتم طرد معظم السكان الفلسطينيين من أرضهم وكان اليهود يمتلكون أقل من 7% من مساحة فلسطين قبيل صدور قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 الذي أعطاهم حوالي 54% من مساحة الأرض. ومع ذلك فإن الصهيونية على اختلاف تياراتها لم تسلم بحدود التقسيم بل طالبت جميعها بتوسيع تلك الحدود. وقد عبر مناحيم بيجن وكذلك المنظمة العسكرية

---

(1) أسماء ملكاوى: "**إسرائيل مشروع استيطاني**"، شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" موقع يافاالإخباري:
www.yafa-news.com/tareek1/t6.htm

(2) المرجع السابق، وأنظر كذلك: عبدالوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ص90 – 91. وكذلك أنظر إبراهيم العابد: **الموشاف**، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، 1968، ص195. وكذلك أنظر:
Alan D. Crown: "**The Changing World of the Kibbutz**", Middle East Journal, Vol. 19, 1985. P. 426.

(ورد في: عبدالله أبوعياش، **السياسة الاستيطانية الاسرائيلية في الضفة والقطاع**، ص78).

القومية المعروفة باسم الأرجون عن عدم الموافقة على هذه الحدود كما يلي: "إن أرض إسرائيل لا يمكن تقسيمها ولا يجوز، بل من الواجب إعادة توحيدها... إننا نعلن كل اتفاق يوقعه أفراد أو مؤسسات على أي مشروع للتقسيم غير ملزم لشعبنا... وكل معاهدة يجرى توقيعها على أساس التقسيم تنقصها صفة الشرعية، ويصبح من حق شعبنا أن يبادر إلى إلغائها."[1] وعلى العموم لم يكن الإسرائيليون إجمالاً راضين عن حدود الكيان الصهيوني كما حددتها اتفاقات الهدنة عام 1949. وقد وصل 295 ألف مهاجر يهودي حتى أيلول سبتمبر 1949، تم استيعاب 130 ألفاً منهم في 43 ألف وحدة سكنية تعود للفلسطينيين. وقد أقيمت 370 مستوطنة ما بين عام 1948 وحتى عام 1953، منها 350 مستوطنة أقيمت على أراضي "غائبين"، وكان ثلث السكان الإسرائيليين يعيشون في ممتلكات الشعب الفلسطيني. وقد سن الإسرائيليون عدداً من القوانين لإضفاء صفة القانونية على جميع إجراءات المصادرة والتوسع مثل قانون أملاك الغائبين لسنة 1950، وقوانين الطوارئ لاستغلال الأراضي غير المفلوحة، وكذلك الاستيلاء على أراض وقت الطوارئ لعام 1949 وكذلك سن قانون العودة عام 1950 الذي أعطى الحق لأي يهودي في العالم "العودة" والحصول على الجنسية الإسرائيلية.[2] وبموجب هذه القوانين تم وضع اليد على أكثر من 300 قرية تبلغ مساحتها الإجمالية أكثر من ثلاثة ملايين وربع مليون دونم واستولت على 25416 مبنى في المدن تحتوى على 57497 شقة سكنية وكذلك استولت على 10729 محلاً للتجارة والصناعات الخفيفة.[3]

---

(1) د. أسعد رزوق: **إسرائيل الكبرى**، ص528 – 529.

(2) المصدر السابق، ص562.

(3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **وزارة الدفاع الوطني – الجيش اللبناني**، سلسلة الدراسات رقم 34، الطبعة الأولى، بيروت، 1973، ص512، وكذلك أنظر: خالد عايد: **التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى**، ص564، وكذلك أنظر عبدالوهاب المسيرى: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ص65، وللمزيد من التفاصيل أنظر: مهدى عبدالهادي: **المستوطنات في القدس والضفة الغربية**، نادي الفكر العربي، القدس، 1978، ص61 – 91. وكذلك: عبدالوهاب الكيالي: **المطامع الصهيونية التوسعية**، مركز الأبحاث، بيروت، 1966، ص84 – 85، وكذلك أنظر: سوفير أرنون وليشور ريفين: "**فقاربات مختلفة في مسألة الحدود**"، سكبراه حودشيت، المجلد 33، العدد 2 – 3، 1986/5/11.

(ورد في خالد عايد: **التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى**، 534 وما بعدها).

حرب 1967 منعطفاً بارزاً في تاريخ الاستيطان الصهيوني:

عندما توقفت حرب الخامس من حزيران/ يونيه 1967، كانت إسرائيل قد احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان. وقد طرأ تحول على استراتيجية الاستيطان الإسرائيلي، فبدل أن يتم البناء في الأراضي المحتلة عام 1948 وخصوصاً في منطقتي النقب والجليل.[1] تم التركيز على الأراضي التي احتلت عام 1967، وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد بدأ إنشاء المستوطنات فيهما بعد انتهاء الحرب مباشرة، وذلك لأن الاستيطان فيهما يعتبر هدفاً قومياً تلتقي حوله الاتجاهات والقوى السياسية كافة في إسرائيل.[2] لاعتبار عدم رضاهم عن خطوط الهدنة التي تمت عام 1949، وقد أوضحت تصريحات المسئولين الإسرائيليين عن الجوهر التوسعي للكيان الصهيوني، وقد أكد هذا المعني "ليفي اشكول" رئيس الحكومة آنذاك بعد نصرهم في حرب حزيران حيث قال: "لو سألتموني عن المطلوب لتحقيق هذه المجالات الجديدة (التي تواجه الأمة عقب انتصارها) لكان جوابي في كلمة واحدة بسيطة: نحن نحتاج إلى مزيد من اليهود."[3]

كما أن "يتسحاق رابين" رئيس هيئة الأركان العامة آنذاك قال: "إن إسرائيل سوف ترتكب غلطة تاريخية فيما لو هي تخلت عن المكاسب الإقليمية التي حققتها في حزيران/ يونيو ضد الدول العربية. إننا وصلنا إلى خطوط عسكرية مثالية تعتبر في الوقت الحاضر أهم ما حققناه."[4] أما وزير الدفاع "موشيه دايان" الذي لمع اسمه في هذه الحرب فقد جمع الاعتبارات الاستراتيجية والتاريخية حيث قال: "يجب أن يدرك العالم الخارجي أنه بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية التي تعلقها إسرائيل على كل من شبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان ومضائق تيران، فإن سلسلة الجبال الواقعة غربي نهر

---

(1) Rasem Khameyseh: "**Israel Planning and House Demolishing Policy in the West Bank**" Copyright Passia, Palestinian Academic Socitey for the Study of International Affairs, East Jerusalem, December, 1989, P. 6.

(2) عصام الدين حولس: **الحكم الذاتي لشعب**، سلسلة دراسات قومية رقم 13، مركز النيل للإعلام، القاهرة، 1981، ص157.

(3) "**International Herald Tribune**", Paris 30/10/1967

(ورد في: أسعد رزوق، **إسرائيل الكبرى**، ص633 – 634)

(4) "**جريدة النهار**" 1967/12/10.

الأردن (الضفة الغربية) تقع في صميم التاريخ اليهودي."[1] ولم يكن مستغرباً أن يعلن رئيس الدبلوماسية الإسرائيلية "آبا إيبان" تحديه للشرعية الدولية قائلاً: "قطعاً سيترجم شعب إسرائيل إنجازاتها العسكرية... وسط الوفد الإسرائيلي في الجمعية العامة للأمم المتحدة أي محاولة لإعادة الوضع في المنطقة إلى سالف عهده."[2] وانطلقت شهية الاستيطان بعد نصر حزيران، ويعتبر "اليعزر ليبنى" أن الاستيطان هو: "جوهر العمل الصهيوني"[3] أما "جولدا مائير" و"بنحاس سابير" يعتبران الاستيطان هو: "أكسيد الحياة"[4] و"شمعون بيريز" يعتقد: "أن الحكومة ليست حكومة قانون فقط، بل هي حكومة استيطان أيضاً"[5] ويذهب الحاخام "يوحنا فريد" أبعد مما ذهب "بيريز" فيقول: "يعلو الاستيطان فوق القانون. وفي هذا الإطار يؤكد "مناحيم بيجن" على مفهوم إسرائيل الكبرى ويصدر كبير الحاخامين فتوى بتكفير كل من يتخلى عن شبر واحد أو ذرة واحدة من "أرضنا الموعودة."[6] ويقول "موشى كرمل" أحد أقطاب حزب العمل: "لقد شغل الاستيطان في المناطق المحتلة دوراً هاماً في مواقفنا الأمنية... وكان ذلك يشبه المجادلة الجريئة لتحديد حدود المستقبل لدولة إسرائيل إستناداً إلى متطلبات أمنها ولمجابهة الأوضاع العدائية المحيطة بها واحتمالات التسوية السياسية". وهذا الكلام الذي تطلقه الزعامات الإسرائيلية معناه ببساطة أن إسرائيل تطبق نظرية الحدود الآمنة والدليل على ذلك هو أن مساحة الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في الضفة الغربية ما يعادل 53.6 حتى عام 1990 وما يعادل 42.3% من إجمالي مساحة قطاع غزة وأغلقت بناء على أمر وقعته في 6/30 مليون دونم من أراضي الضفة الغربية بدوافع أمنية.[7] وذكر "جوزيف وايتز" مسئول الاستيطان في الوكالة اليهودية

---

(1) "**The Jerusalem Post**" 10/8/1967.

(2) **عال همشمار**"، 1967/6/18.

(3) "معاريف"، 1973/12/14 (وردت في حبيب قهوجي، **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين**، ص139).

(4) جولدا مائير: في **رسالة إلى "دولشين" رئيس مجلس إدارة الصهيونية العالمية**، "**يدعوت أحرنوت**"، 1974/2/17.

(5) شمعون بيريز في مقابلة معه أجراها "**حاييم ايزاك**"، "دافار" 1975/12/12.

(6) "**Derspiegel**" 20/11/1967.

(وردت في أسعد رزق، **إسرائيل الكبرى**، ص643)

(7) د. عمران أبوأصبع: **دليل المستوطنات الإسرائيلية**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى، عمان، 1993، ص13 – 14.

اليهودية في عدد 29 سبتمبر 1967 من جريدة "دافار" أنه هو وغيره من الزعامات الصهيونية قد توصلوا إلى نتيجة مفادها أنه: "لا يوجد مكان لكلا الشعبين (العربي واليهودي) في هذا البلد، وأن تحقيق الأهداف الصهيونية يتطلب تفريغ فلسطين من سكانها ونقل العرب إلى الدول المجاورة. وبعد نقل السكان ستتمكن فلسطين من استيعاب الملايين من اليهود."[1] وقد بدأ الاستيطان الإسرائيلي مباشرة بعد حرب عام 1967 إلا أن الاستيطان قد مر بالعديد من المراحل التي عكست سمة وأيديولوجية الحزب المسيطر على الحكم.

أولاً: إستراتيجية الاستيطان في عهد حزب العمل (1967–1977):

لقد بنى حزب العمل سياسته الاستيطانية على ركائز عدة، منها الأمني والسياسي والديمغرافي والأيديولوجي، فبحجة توفير الحدود الآمنة مثلاً، تمت إقامة أحزمة المستوطنات على امتداد تلك الحدود.[2] ويمكن التعرف إلى إستراتيجية الاستيطان في عهد "العمل" من خلال المشاريع التي قدمها زعمائه، مثل مشروع "آلون" الذي يدعو إلى استيطان المناطق الآمنة ومشروع "دايان" الذي يدعو إلى الدمج الاقتصادي، ووثيقة "غاليلي" التي فتحت الباب واسعاً للاستيطان في الأراضي المحتلة.[3]

1- مشروع آلون للاستيطان:

استندت المرحلة الأولى من الاستيطان الإسرائيلي على المفهوم الإستراتيجي والسياسي الذي تجسد في مشروع "ييجال آلون" الشهير الذي قدم إلى مجلس الوزراء الإسرائيلي في صيغته الأولى بتاريخ 1967/7/26، وكان بمثابة اقتراح قدمه "آلون" عندما كان وزيراً للعدل في حكومة "ليفي اشكول"

---

(1) جريدة "دافار الإسرائيلية"، 1967/9/29 (وردت في: عبدالوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ص77).

(2) طلال ناجي: **الاستيطان الصهيوني والمقاطعة الفلسطينية في: استراتيجية الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة عام 1967**، دار القدس للنشر والتوزيع، عمان، 1987، ص41.

(3) نظام محمود بركات: **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، سلسلة الثقافة القومية، العدد 15، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص152.

وليس كخطة للثورة السياسية الإقليمية.[1] وكان يرى في اقتراحه أن حدود إسرائيل الدائمة يجب أن تكون قابلة للدفاع عنها من وجهة النظر الإستراتيجية وبالتالي يتعين أن تعتمد على عوائق طوبوغرافية دائمة تستطيع مقاومة أي هجوم بري للجيوش العربية. وقد وافقت حكومة ليفي اشكول بعد عدة أسابيع فقط من انتهاء حرب عام 1967. أما الصيغة الثانية فقد ظهرت في عدد تشرين الأول/ أكتوبر عام 1967 في مجلة شئون خارجية أمريكية التي يصدرها مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك.[2] ويري آلون أن هذه الحدود يجب أن تكون سياسية إذا وجدت المستوطنات اليهودية على امتداد طولها، واقترح ضم شريط من الأراضي بعمق يتراوح ما بين 10كم إلى 15 كم على طول وادي الأردن حتى البحر الميت، وشريط عرضه بضعة كيلومترات على طريق المواصلات بين القدس والبحر الميت بحيث يتصل في مكان ما بالمنطقة الواقعة شمالي طريق عطروت – بيت حورون بما في ذلك منطقة اللطرون، وأيضاً جبل الخليل بسكانه، أو صحراء يهودا على الأقل من مشارف الخليل الشرقية حتى البحر الميت والنقب.[3] ووفقاً لتلك الخطة فإنه سيتم ضم نصف الضفة الغربية وثلاثة أرباع قطاع غزة إلى إسرائيل، وكان آلون قد اقترح ضم معظم قطاع غزة إلى إسرائيل بعد أن يتم تهجير سكانه من اللاجئين إلى الضفة الغربية.[4] وبصفة عامة وحتى عام 1975 كان قد أقيم سلسلتان من المستوطنات، واحدة في قاع غور الأردن، والأخرى على منحدراته الغربية. وعندما اندلعت حرب عام 1973 في ظل حزب العمل كان هناك سبع عشرة مستوطنة في الضفة الغربية.

إن جوهر تصور آلون هو في اعتماد الحلول الإقليمية بواسطة تأمين القطع وعدم التواصل بين الوجود الفلسطيني والدول العربية (مصر والأردن) واتبع آلون منهج أينما تقام مستوطنة فهناك

---

(1) ميرون بنفينستي: **الضفة الغربية وقطاع غزة، بيانات وحقائق أساسية**، ترجمة ياسين جابر، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1987، ص158.

(2) جورج حجار: "**السياسة الاستيطانية للكيان الصهيوني**"، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 28، بغداد، حزيران/ يونيو، 1987، ص56.

(3) خالد عايد: **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية خلال عهد الليكود**، سلسلة الدراسات رقم 74، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1986، ص13.

(4) جميل هلال: **الضفة الغربية، التركيب الاجتماعي والاقتصادي**، سلسلة كتب فلسطينية رقم 60، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1974، ص277.

وجود وسيطرة يهودية.[1] ودار جدل داخل حزب العمل طرفه الآخر "موشيه دايان" الذي كان يؤمن بسيطرة إقليمية على مجمل الأراضي المحتلة مع منح حقوق وظيفية للفلسطينيين في حيزهم لإدارة شئونهم "فقد كان لديان منظور آخر، يؤمن بحل وظيفي واسع النطاق بدلاً من حل آلون."[2] ولقد ظلت خطة آلون هي الإطار السياسي لسياسة حزب العمل الاستيطانية، وإن أقيم العديد من المستوطنات خارج هذه الخطة حيث ظهر في ظل حكومة العمل بعض الحركات الإسرائيلية التي كانت تعمل بعكس الخطة مثل حركة "غوش أمونيم" التي ظهرت في أعقاب حرب أكتوبر عام 1973 بهدف الإسراع بعملية الاستيطان في جميع أرض إسرائيل.[3] وقد أصبحت هذه الحركة القوة الأساسية المحركة للنشاط الاستيطاني بين عامي 1975 و 1977، حيث تمكنت من قيادة ما أطلق عليه: "الاستيطان غير الرسمي" وتمكنت كذلك من إقامة خمس مستوطنات في جبال الضفة الغربية. وطرحت كذلك مشروعاً استيطانياً في 1976/11/11 يدعو إلى توطين مليون يهودي في مائة موقع في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية.[4]

2- مشروع غاليلى للاستيطان:

أقر حزب العمل الإسرائيلي في عام 1974 وثيقة الأربعة عشر بنداً كبرنامج إنتخابي لحزب العمل تتلائم مع ما أفرزته حرب أكتوبر عام 1973 وقد بنيت هذه الوثيقة على وثيقة الوزير العمالي "إسرائيل غاليلى" التي تضمنت وجوب توسيع دائرة شراء الأراضي والأملاك في المناطق المحتلة من قبل مديرية عقارات إسرائيل[5] وخاصة في شمال البحر الميت وفي غور الأردن.[6] ثم تحولت هذه الوثيقة

---

(1) راسم خمايسى: "**استراتيجية الاستيطان الإسرائيلي**"، ص46.

(2) جيفرى أزنسون: **مستقبل المستعمرات الإسرائيلية، قضايا المرحلة الأخيرة من المفاوضات**، رقم 1، الطبعة الثانية، بيروت، 1997، ص1.

(3) سعود اغبارية ومحمود أبوغزالة: **حركة غوش إيمونيم بين النظرية والتطبيق**، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1984، ص50.

(4) خالد عايد: **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية خلال عهد الليكود**، ص15.

(5) سعيد تيم: "**القضية الفلسطينية في سياسة حزب العمل الإسرائيلي**"، شئون فلسطينية، العدد 201، كانون الأول/ ديسمبر 1989، ص89.

(6) نظام محمود بركات: **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص155 – 156.

إلى مشروع أعدته اللجنة الوزارية لشئون الاستيطان برئاسة الوزير إسرائيل غاليلى نفسه، وذلك في نيسان/ أبريل سنة 1977، ويهدف هذا المشروع إلى إقامة 186 مستوطنة في حدود 15 عاماً منها 49 مستوطنة في الأراضي العربية التي احتلت بعد عام 1967، يقام منها 15 مستوطنة في الضفة الغربية، 20 مستوطنة في قطاع غزة.[1] ونستطيع القول أنه خلال فترة حكم حزب العمل ما بين 1967 وحتى 1977 تم بناء 22 مستوطنة وتركزت في منطقة الأمن حيث 14 مستوطنة في غور الأردن، و6 مستوطنات في غوش عشيون، هذا باستثناء منطقة القدس التي صادرت فيها 17000 دونم وأقامت الضواحي الاستيطانية حول القدس. وانتهي عهد حزب العمل عام 1977 وقد أقام 6 مستوطنات في قطاع غزة[2] ويمكن تحديد استراتيجية حزب العمل من خلال مشروعيه كالتالي:

أ- التركيز على بناء المستوطنات في مناطق الأمن، وهي مناطق الحدود مع الدول العربية. والسيطرة على الأراضي الفلسطينية لمنع إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع.[3]

ب- تجنب الاستيطان في المناطق العربية الكثيفة السكان، من أجل المحافظة على نقاء الدولة اليهودية.[4]

ت- عدم العودة إلى حدود 1967 مع فتح الباب في الوقت نفسه للتسويات السياسية.

ث- التركيز على مدينة القدس العربية وما حولها، وعزلها عن باقي مناطق الضفة الغربية بتجمعات يهودية كبيرة، وعدم تقسيمها في المستقبل.[5] لكن سقوط حزب العمل وسيطرة وسيطرة حزب الليكود بزعامة "مناحيم بيغن" عام 1977 حسم خطط حزب العمل حيث كان حزب الليكود يؤمن بحق إسرائيل في أرض إسرائيل الكبرى، وكان يميل إلى الحل

---

(1) خالد عايد: **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية خلال عهد الليكود**، ص14.

(2) عبدالوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ص66.

(3) وليد الجعفري: **المستعمرات الاستيطانية في الأراضي المحتلة**، صXXV.

(4) نظام محمود بركات: **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص157.

(5) أسامة الغزالي حرب: **مستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي**.

الوظيفي للفلسطينيين. وكان عهد الليكود قفزة كبيرة في التوسع الاستيطاني وتعميمه داخل الضفة الغربية وفي عمقها وحول المدن الفلسطينية لحصارها.

ثانياً: الاستراتيجية الاستيطانية لحزب الليكود:

لقد حكم حزب العمل إسرائيل لمدة 29 عاماً متواصلة منذ أيار/ مايو 1948 وحتى أيار/ مايو 1977. وفاز الليكود في انتخابات الكنيست التاسع في 1977/5/17، والذي كان قد تشكل رسمياً بتاريخ 1973/9/30 وضم عدة أحزاب وكتل برلمانية. وكلمة ليكود تعني: أرض إسرائيل بحدودها التوراتية. وهو حزب يميني شكل وصوله إلى الحكم في إسرائيل زخماً قوياً للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة. ويمكننا أن نبين أهم المشاريع التي طرحت في عهد الليكود والذي استمر حتى عام 1984 كالتالي:

1- مشروع رعنان فايتس:

دعا رعنان فايتس رئيس شعبة الاستيطان في الوكالة اليهودية إلى نوع جديد من الاستيطان يعتمد على جعل المستوطنات زراعية – صناعية مختلطة وأطلق على هذه المستوطنات اسم: "العقد"[1] وقد قسم مشروعه إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول يغطى منطقة الشمال الفلسطيني في الجليل حيث تقام فيه 50 مستوطنة. والقسم الثاني يغطي منطقة النقب الغربي الجنوبي مع أجزاء من قطاع غزة حيث سيقام فيه نحو 120 مستوطنة. أما القسم الثالث فيغطي الخط الواقع بين جبل الشيخ شمالاً وحتى شرم الشيخ في الجنوب حيث سيتم إقامة 53 مستوطنة. وبناء على ذلك شرع الكيان الصهيوني في عملية تهويد واسعة للجليل الغربي تضمنها مشروع فايتس.[2]

---

(1) محمد عبدالرحمن: "**الاستيطان خلال سنتين من حكم الليكود**"، شئون فلسطينية، العدد 96، تشرين الثاني/ نوفمبر 1979، ص12.

(2) عبدالوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ص67. وللمزيد أنظر: مقابلة صحفية مع "رعنان فايتس" ملحق "**الجروزاليم بوست**" 1977/9/12، وراجع "الفجر" 1980/4/22 ورعنان فايتس من أكبر الخبراء الإسرائيليين في مجال الاستيطان الزراعي، وله مؤلفات عديدة حول موضوع الاستيطان. وتشكل أفكاره الأساس في الاستيطان الزراعي منذ الخمسينات (ورد في: عبدالرحمن أبوعرفة: **الاستيطان**، ص248).

2- مشروع شارون:

وفي عهد الليكود استندت عملية الاستيطان إلى خطة "ايرئيل شارون" وتعرف بخطة "العمود الفقري المزدوج" والتي تتضمن خطين متوازيين، خط ساحلي وخط داخلي تربط بينهما شبكة من المواصلات الداخلية الطولية والعرضية، ويمتد الخط الشرقي الداخلي من الجولان شمالاً حتى شرم الشيخ جنوباً، أما الخط الساحلي فهو على امتداد السهل الساحلي أي خط يمتد بالمستوطنات على طول نهر الأردن وخط آخر يمتد على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، وبذلك تكون الضفة الغربية محشورة بين هذين الخطين محاطة بالمستوطنات الإسرائيلية. ووفقاً لتقدير شارون فإنه خلال عشرين عاماً فإن هذين الخطين يستوعبان ما بين 7 إلى 9 ملايين مستوطن يهودي.

وبعد أن صعد الليكود إلى الحكم تولى "آرئيل شارون" وزير الزراعة رئاسة اللجنة الوزارية العليا للشئون الاستيطانية، وبذلك أصبح شارون المسئول عن تنفيذ المشاريع الاستيطانية.[1]

ويهدف هذا المشروع إلى فصل سكان الأراضي المحتلة عام 1967 عن سكان الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1948.[2] ، ويهدف المشروع إلى إقامة ثلاثة مراكز استيطانية في الضفة الغربية تمزق أوصالها وهذه المراكز كبيرة الحجم، فواحد منها سيكون على مداخل مدينة القدس، والثاني بالقرب من مدينة الخليل والثالث في المثلث الشمالي للضفة الغربية. ويهدف المشروع كذلك إلى ربط الضفة الغربية مع إسرائيل بشبكة من الطرق تمتد من البحر غرباً إلى نهر الأردن شرقاً[3]، مما يساهم في تكثيف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية.[4] وتطويق المدن الفلسطينية[5].

---

(1) عبدالرحمن أبوعرفة: **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، وكالة أبوعرفة للصحافة والنشر، القدس، 1981، ص241.

(2) نظام محمود بركات: **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، ص160.

(3) محمد عبدالرحمن: "**الاستيطان خلال سنتين من حكم الليكود**"، ص13.

(4) وليد الجعفري: **المستعمرات الاستيطانية في الأراضي المحتلة**، صXII.

(5) محمود يحي سليمان: **الكيان الصهيوني خلال حكم الليكود**، منشورات الهدف، بيروت، 1986، ص11.

3- مشروع غوش أمونيم :

على الرغم من أن حركة "غوش أمونيم" حركة يمينية متطرفة لا تعمل بموجب السياسات الحكومية إلى أن "آرييل شارون" وزير الزراعة يصف أعضائها بالطلائعيين الكبار في هذه البلاد وأملها الكبير، وتهدف خطة "أمونيم" إلى استيطان جميع أراضي إسرائيل، والضفة الغربية تعتبر قلب البلاد، ويجب استيطانها وأنها تستوعب حوالي مليون مستوطن. وتدعو لإنشاء ستين مستوطنة في الجبال الوسطى والسفوح الغربية للضفة، وأصبحت هذه هي السياسة الرسمية لدائرة الاستيطان.[1]

وأبرز ما يميز مشروع "غوش أمونيم" هو إقامة المستوطنات بين المدن والقرى العربية وفي أماكن التجمعات السكانية العربية، والغاية تفتيت التجمعات العربية لمنع إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.[2]

4- خطة دروبلس الاستيطانية : (1979 – 1984)

خطة دروبلس الرئيس الثاني لقسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، وهي الأكثر خطورة حيث تهدف إلى جعل قيام دولة غير يهودية في الدولة مهمة مستحيلة واقعياً، تهدف إلى بناء من 10 – 15 مستوطنة سنوياً لاستيعاب من 100 إلى مائة وخمسين ألف مستوطن خلال 5 سنوات. واستهدفت هذه الخطة لإقامة المستوطنات بين المدن والتجمعات العربية وأن تكون المستوطنات كتلاً متراصة عن طريق الاستيطان المختلط، وقد ركزت هذه الخطة على الضفة الغربية وقطاع غزة.[3] وقد قدمت خطة دوبلس في الأعوام 1978 و1980 و1981 لكي توحد بين الخطط الاستيطانية

---

(1) Matitiahu Drables: **Settlement in Judea and Samaria**, Jerusalem, September, 1980, P. 3.

(ورد في ميرون بنفينستي، **الضفة الغربية وقطاع غزة، بيانات وحقائق أساسية**، ص164).

للمزيد أنظر: نافذ أبوحسنة: "**الاستيطان الإسرائيلي**"، شئون فلسطينية، العدد 244، 245، 1993، ص71 وما بعدها.

(2) محمد يحي سليمان: **الكيان الصهيوني خلال حكم الليكود**، ص88 – 89.

(3) عبدالوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ص67.

لليكود وحركة غوش أمونيم إذ من الصعب أن يشكل الفلسطينيون تواصلاً إقليمياً، ووحدة سياسية في حالة جعل التجمعات العربية الفلسطينية جزراً معزولة بواسطة المستوطنات الإسرائيلية.[1]

وفي عهد الليكود (1977 – 1984) تم في الأربعة أعوام الأولى فقط إقامة 51 مستوطنة، وأقيمت في قطاع 5 مستوطنات في تلك الفترة.

ويمكن أن تحدد ملامح السياسة الاستيطانية لتكتل الليكود في التالي:

1- استكمال ما أنشأته حكومة العمل من أحزمة استيطانية مع إقامة حزام جديد في غرب الضفة ويمتد من شمالها إلي جنوبها.

2- اتجاه الليكود إلى تقديم المساعدة الفعالة للحركات الدينية المتطرفة التي نشطت في مجال الاستيطان، لتساعد في تمزيق التواصل الإقليمي للضفة الغربية وقطاع غزة.

3- الاتجاه نحو إقامة المراكز الاستيطانية الكبيرة بدل المستوطنات الصغيرة لتقوية القبضة الإسرائيلية على الأرض العربية.[2] وتشجيع الهجرة من المدن إلى الضواحي.

4- تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية وإقامة شبكة من الطرق الطولية والعرضية والتخطيط لإيجاد مراكز صناعية، وتشكيل مجالس محلية للمستوطنات في الضفة الغربية.

الاستيطان في ظل حكومة الائتلاف بين العمل والليكود (1984–1990):

حرصت حكومة الائتلاف الوطني بين الليكود والعمل على تعزيز المستوطنات القائمة وتضمن البرنامج الحكومي إقامة 5 – 6 مستوطنات خلال عام واحد.

---

(1) عبدالرحمن أبوعرفة: **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ص245.

وللمزيد يمكن الرجوع إلى تفصيلات هذه الخطة في: متناهو دوبلس، المنظمة الصهيونية العالمية، قسم الاستيطان في يهودا والسامرة: "**الاستراتيجية والسياسة والخطط**"، ترجمة محمد النصر، شئون فلسطينية، العدد 116 تموز/ يوليو 1981، ص195 – 201.

(2) جامعة الدول العربية: **المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة**: مجموعة دراسات وبحوث قدمت خلال الندوة الدولية حول المستوطنات الإسرائيلية، تونس، 1989، ص24.

وبلغ عدد المستوطنات في هذه الفترة 25 مستوطنة ومع نهاية عام 1984 كان في الضفة الغربية قرابة 154 مستوطنة، أقام حزب العمل منها 34 مستوطنة خلال سنوات حكمه السبعة (1977 – 1984). وفي قطاع غزة فقد تم إقامة 16 مستوطنة يهودية. وهناك مخططات إسرائيلية لرفع عدد المستوطنات في الضفة إلى 165 مستوطنة وعدد المستوطنيين إلى 1.3 مليون مستوطن بحلول عام 2010.[1] لقد استطاعت إسرائيل حتى عام 1985 أن تستولي على 52% من الأراضي في الضفة الغربية أي ما يعادل 2.840.000 دونم وفي سبيل تسهيل الاستيلاء والسيطرة على هذه الأرض، قامت السلطات الإسرائيلية بإدخال تعديلات متلاحقة على قانون الأراضي الأردني بواسطة الأوامر العسكرية.[2] فالمساحة المستولى عليها تشمل أراضي زراعية، مما يضطر أصحابها إلى العمل داخل إسرائيل أو الهجرة إلى الخارج، أو تكون في هذه الأرض مناطق استراتيجية تعزز السيطرة الإسرائيلية الأمنية، أو في توفير الاتصال بين مواقع المستوطنات المختلفة كالطرق الالتفافية، أو تكون هذه الأرض المصادرة محاذية للخاصرة الإسرائيلية الضيقة بين الضفة الغربية والبحر الأبيض المتوسط والتي يتراوح عرضها ما بين 15 كم إلى 20 كم. وبالسيطرة على هذه المساحة الكبيرة من الأرض تكون إسرائيل قد سيطرت على مناطق المخزون المائي في الضفة الغربية، وكلما زاد عدد المستوطنات كلما زادت الحاجة للسيطرة على المياه ووصل استغلالها في هذا الجانب إلى نصف مليار متر مكعب من المياه سنوياً. وترافق هذا الاستيطان مع فرض قيود على البناء العربي، ومع دمج وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي ويبدو هذا واضحاً في مجالات الأرض والمياه والبنية التحتية والعمل.[3]

---

(1) خالد عايد: **الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود**، ص17 – 18، 55، 96، 110، 249 (ورد في الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد 6 ص574). وأنظر كذلك: دانى ريبنشتاين "**نهاية الحل الإقليمي الوسط**"، ملحق "صحيفة دافار"، 1986/11/14 (ورد في خالد عايد: **التوسعة الصهيونية وإسرائيل الكبرى**، ص574).

(2) المصدر السابق، ص5، 20 وما يليها.

(3) المصدر السابق، ص86 – 103.

قراءة في خريطة توزيع المستوطنات الإسرائيلية :

لقد تم اختيار مواقع المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة بناء على رؤيا واضحة وخطط مدروسة بعناية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية وقد أقيمت هذه المستوطنات في إطار تبريرات وادعاءات، مثل ادعاءات دينية عند بناء مستوطنة كريات أربع في الخليل أو مستوطنة آلن موريه في نابلس. أو ادعاءات الملكية السابقة منذ ما قبل عام 1948، حيث تم إنشاء مستوطنات مثل مستوطنة "غوش عتصيون" في الخليل، وكفار داروم في قطاع غزة، وبيت هعرفاه في أريحا. أو مبررات إستراتيجية مثل مستوطنات القدس وسلفيت، ومستوطنات غور الأردن.

أولاً : المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية :

من الواضح أن مستوطنات الضفة الغربية تقع على ثلاثة محاور رئيسية هي:

1- المحور الشرقي (غور الأردن): وقد أقيمت مستوطناته بناء على خطة آلون التي تقضي بالسيطرة الإسرائيلية على منطقة غور الأردن، ويضم هذا المحور 27 مستوطنة تبدأ من مستوطنة ميحولا في أقصى الشمال في منطقة طوباس حتى تصل إلى مستوطنة متسبيه شاليم على الشاطئ الغربي للبحر الميت في محافظة بيت لحم. ويلاحظ قرب هذا المحور الاستيطاني من نهر الأردن الذي يمثل حدود الضفة الغربية من ناحية الشرق، وتبعد هذه المستوطنات عن النهر مسافة تصل ما بين 1.5 كم إلى 6 كم، وتتمركز هذه المستوطنات عند السفوح الشرقية للمرتفعات الوسطى حيث نابلس والقدس والخليل خلفها والسهل الخصيب أمامها. وسيطرة هذه المستوطنات على مساحات واسعة زراعية وأمنية وتشكل سلسلة متشابكة من البؤر الاستيطانية، وتمثل خط الدفاع الأول من ناحية الشرق وتمثل كذلك فاصلاً بين الضفة الغربية والضفة الشرقية التي هي الامتداد الغربي للضفة الغربية لعزلها عن المحيط العربي الأوسع.

2- المحور الغربي (خط الهدنة): وتقع مستوطنات هذا المحور محاذية لخط الهدنة عام 1949 ويضم هذا المحور 35 مستوطنة، وتكمن أهمية هذا المحور في كونه يشكل حاجزاً بين التجمعات السكانية الفلسطينية في الشرق والتجمعات السكانية الإسرائيلية في الغرب باتجاه ساحل البحر

المتوسط. وتشكل بعض المستوطنات منه حزاماً يحيط بمدينة قلقيلية ويعيق تواصلها مع باقي المناطق الفلسطينية الأخرى.[1]

3- محور أرئيل "عابر السامرة": ويمتد هذا المحور على طول الطريق الذي يبدأ من بلدة كفر قاسم غرباً ويتجه إلى الشرق ليتقاطع مع الطريق الرئيسي رام الله ونابلس ويواصل امتداده ليصل مع الطريق الرئيسي في منطقة الغور مخترقاً مدينة أريحا، ويشمل هذا المحور 17 مستوطنة، ومنها مستوطنة "أرئيل" وهي أكبر المستوطنات في الضفة الغربية والتي أقرت السلطات الإسرائيلية تحويلها إلى مدينة. وخطورة هذا المحور أنه يستطيع تقسيم الضفة الغربية إلى قسمين: قسم شمالي ويضم مدن جنين وطولكرم ونابلس وقلقيلية وطوباس وسلفيت، وقسم جنوبي يضم مدن رام الله والقدس وأريحا وبيت لحم والخليل، وهذا المحور يمكنها من التحرك العسكري بسرعة وبسهولة إلى منطقة الغور عند نشوب أية أزمة مع الدول العربية.

بالإضافة إلى هذه المحاور الثلاثة الرئيسية التي ضمت 79 مستوطنة من إجمالي عدد المستوطنات الذي بلغ 194 مستوطنة حتى عام 1995 فقد توزع الباقي على كل مناطق الضفة الغربية في عمل كتل وأحزمة استيطانية لخنق المدن الرئيسية، فلا توجد مدينة فلسطينية إلا وأحاطتها المستوطنات وفي موقع يشرف على هذه المدينة أو على الطريق الرئيسي. وهدف هذه الأحزمة تطويق المدن ومنع التواصل فيما بينها وهذه الأحزمة هي: حزام القدس الذي أحاط بمدينة القدس من جميع النواحي بمستوطنات بلغ عددها 15 مستوطنة وحزام الخليل الذي أحاط بها من ناحية الشرق وقسم المدينة إلى قسمين شرقي وغربي والمستوطنات التي امتدت من الشمال إلى الجنوب مثل سومرة وكريات أربع وغيرها التي جعلت حياة أهل الخليل لا تطاق. وكذلك الكتلة الاستيطانية في محافظة بيت لحم والذي بلغ تعدادها تسعة مستوطنات إلى الجنوب من بيت لحم، وكذلك الكتلة الاستيطانية في رام الله والتي تعتبر مستوطناتها جزءاً من مستوطنات المحور الغربي، وكذلك حزام قلقيلية، ولخطورة مدينة قلقيلية

---

(1) موقع مركز المعلومات الفلسطيني: "**الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين**"، شبكة المعلومات الدولية، "الإنترنت".
وللمزيد أنظر كذلك: عبدالرحمن أبوعرفة: **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ص260 وما بعدها.

لقربها الشديد من البحر المتوسط بحيث لا تبعد عنه سوى 15 كم، قامت إسرائيل بتطويقها بحوالي 4 مستوطنات، وتعتبر هذه المستوطنات مهمة من الناحية الأمنية الإسرائيلية.[1]

ثانياً: المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة:

تم توزيع المستوطنات في قطاع غزة بنفس الطريقة التي تم توزيع المستوطنات في قطاع غزة، حيث تم التركيز في بناء المستوطنات على الحدود المصرية الفلسطينية في جنوب قطاع غزة وكذلك في شمال القطاع عند خط الهدنة الذي يفصل القطاع عن إسرائيل، وكذلك على شاطئ قطاع غزة في المنطقة الجنوبية والوسط. وفي الجانب الشرقي تم إقامة المستوطنات داخل خط الهدنة في الجانب الإسرائيلي وذلك لضيق المسافة بين شاطئ البحر في العرب وخط الهدنة في الشرق، وللكثافة السكانية الشديدة في قطاع غزة.

ولقد جاء توزيع المستوطنات في قطاع غزة في ثلاثة محاور هي:

المحور الغربي: ويضم كتل الشمال وعددها ثلاث مستوطنات، وكتل الجنوب وتضم مجموعة مستوطنات غوش قطيف وهي قرابة 12 مستوطنة. وفي وسط هذا المحور تقع مستوطنة "نتساريم".

المحور الأوسط: ويضم مستوطنات ايرز وكفار دروم، ومواراج.

المحور الشرقي: وهو إلى الشرق من خط الهدنة مع إسرائيل أي خارج حدود قطاع غزة.

وتنبع خطورة هذه المحاور في قدرتها على السيطرة على شاطئ قطاع غزة عن طريق محور المستوطنات الغربي. وعن طريق مستوطنات المحور الأوسط يمكن السيطرة على الطريق الرئيسي

---

(1) المرجع السابق، وللمزيد أنظر: عبدالوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ص66 – 67. وكذلك أنظر: خالد عايد: **التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى**، ص573 – 574. وكذلك عبدالرحمن أبوعرفة، **الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية**، ص256 وما بعدها. وأنظر كذلك: وزارة النقل والمواصلات، المركز الجغرافي الفلسطيني، "**مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة**"، "**التقرير الأول**"، 1995، ص40. وكذلك أنظر: أكرم أبوعمرو: "**المستوطنات الإسرائيلية وعمليات الفصل المقترحة**"، "مجلة رؤية"، الهيئة العامة للاستعلامات الفلسطينية، ص71.

"صلاح الدين" الذي يربط شمال القطاع بجنوبه. ويمكن لإسرائيل باستخدام الطرق العرضية من الغرب إلى الشرق تجزئة قطاع غزة إلى أربعة أجزاء وهي: محافظة غزة وشمالها، ودير البلح، وخانيونس، ورفح. نفس السياسة الإسرائيلية، تقطيع أوصال المدن الفلسطينية وعزلها والسيطرة على منافذ العبور في الجنوب والشمال والسيطرة على شاطئ البحر المتوسط، وكذلك فإنها في الشمال والوسط تسيطر على أفضل المناطق الزراعية، والتي تتميز بوفرة الماء الصالح للشرب وللزراعة. وتتحكم في مياه الشرب وفي الزراعة وصيد السمك والتنقل بين المدن.

وعلى العموم فإن المستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت في الضفة الغربية وقطاع غزة يمكن تصنيفها إلى مستعمرات مدينة تصل نسبتها إلى 73.2% من جملة المستوطنات، ويليها المستوطنات الزراعية التي وصلت نسبتها إلى 17.1% ثم يليها المستوطنات العسكرية ونسبتها 6.7% وأخيراً المستعمرات الصناعية التي وصلت نسبتها إلى 3.09%. ويلاحظ أن 66.55% من مجموع المستوطنات تم إنشائه في عهد حكومات الليكود.[1]

الاستيطان في ظل عملية التسوية:

منذ بدأ وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" جولاته الثماني الشهيرة للمنطقة العربية للتمهيد لعقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط، شهدت الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة هجمة استيطانية واسعة، فقد أشار تقرير إسرائيلي نُشر في أواسط نيسان/ أبريل 1991 إلى وجود "زخم بناء" في الأراضي المحتلة لا سابق له في الذاكرة منذ أواسط السبعينات.[2] وأكد رئيس الحكومة الإسرائيلية "يتسحاق شامير" في مقابلة تلفزيونية بمناسبة زيارة بيكر في 1991/4/9 قال بـ: "عدم وجود رابط بين المستوطنات والمفاوضات بيننا وبين العرب". وعشية جولة المفاوضات العربية – الإسرائيلية في واشنطن قررت الحكومة إقامة مستوطنة "رحاليم"، فاتهم عضو الكنيست "ران كوهين"

---

(1) موقع مركز المعلومات الفلسطيني: "**الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين**"، شبكة المعلومات الدولية، "الإنترنت".
وللمزيد أنظر: حبيب قهوجي: **استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين**، ص215، وما بعدها.

(2) عودة البلدوز، "يدعوت أحرنوت"، (ورد في خالد عايد: "**الاستيطان في ظل عملية التسوية**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 9 شتاء 1992، ص277.

من حزب "راتس" وزير الدفاع "أرنس": "أنه بموافقته على إقامة تلك المستوطنة، إنما كان يقدم المساعدة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية في جهوده الرامية إلى نسف العملية السلمية."[1] وقالت "غيئولا كوهين" نائبة وزير العلوم الإسرائيلي في مقالة لها بعنوان: "المستوطنات هي وحدها السبيل إلى السلام" قالت: "إذا قيل أن المستوطنات عقبة أمام الحل الوسط الإقليمي فهذا صحيح، وإذا قيل أن المستوطنات عقبة أمام الإدارة الذاتية فهذا صحيح، وإذا قيل أن المستوطنات عقبة أمام دولة فلسطينية، فهذا أكثر من صحيح. أما إذا قيل أن المستوطنات عقبة أمام السلام فإنه ليس ثمة قول أكذب من ذلك."[2] ويقول "حيفرى أرونسون" الباحث الأمريكي، وأحد أبرز الخبراء العاملين في موضوع الاستيطان: "تاريخياً كانت المستعمرات تمثل التعبير العملي عن مجهود قومي إسرائيلي يرمي إلى الحؤول دون تقرير الفلسطينيين لمصيرهم غربي نهر الأردن، فالمستعمرات أكثر من أي تعبير آخر عن السياسة الإسرائيلية هي الدليل الأساس على نيات إسرائيل في المناطق.[3] والشاهد على هذه الهجمة الإسرائيلية هو الوقائع التي تمت على الأرض، فبين أيلول/ سبتمبر 1993 وحتى عام 2000، ارتفع عدد سكان المستوطنات الإسرائيلية من 110.000 مستوطن إلى 195.000 مستوطن أي بنسبة 77%. كذلك فإن المعدلات السنوية لزيادة المستوطنين في الأراضي المحتلة في السنوات المختلفة تبين هذه الحقيقة التي تعبر عن تضاعف نمو عدد المستوطنين بعد عملية السلام. فالمعدل السنوي في الضفة الغربية وقطاع غزة بين سنة 1967 وسنة 1993 هو 4200 مستوطن. وبين سنة 1986 وسنة 1996 بلغ 9600 مستوطن. وبين عام 1994 وعام 2000 زاد عن 12000 مستوطن.[4] وحسب الإحصاءات الصادرة عن جمعية الدراسات العربية (مركز أبحاث الأرض، فإن سلطات الاحتلال صادرت في الفترة من مؤتمر مدريد في 1991/10/30، وحتى اتفاق أوسلو في 1993/9/13 حوالي 54000 دونم، أي بمعدل شهري 2460 دونم. أما في الفترة من اتفاق

---

(1) حمى شاليف: "دافار"، 1991/4/11 (وردت في خالد عايد، **الاستيطان في ظل عملية التسوية**، ص278).

(2) غيئولا كوهين: "**المستوطنات هي وحدها السبيل إلى السلام**"، "يدعوت أحرنوت"، 1991/12/15، ص279.

(3) حيفرى أرنسون: **مستقبل المستعمرات الإسرائيلية**، ص1.

(4) Edward W. Said: "**Plaestinians Under Siege**", London Review of Books 22, no. 24, 14 December 2000, P. 9.

أوسلو وحتى اتفاق القاهرة في 1994/5/4 فقد تمت مصادرة 53000 دونم، أي بمعدل شهري 6624 دونم.[1] وعلى الرغم من توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في 1993/9/13، وإصدار حكومة العمل في أغسطس 1993 القرار رقم 360 الذي يتضمن تجميد الأنشطة الاستيطانية، إلا أن الهجمة الاستيطانية ظلت متواصلة على الأرض، بل ازدادت شراهة، وتضاعفت منجزاتها في أعداد المستوطنات، وأعداد المستوطنين.

الاستيطان الإسرائيلي بعد اتفاق إعلان المبادئ:

بعد توقيع الاتفاق التاريخي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والاتفاقات التي أعقبته، أصبح مستقبل هذه المستوطنات أكثر فأكثر بمثابة المعيار للعلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية، وأن المستوطنات والتوافق الفلسطيني – الإسرائيلي حولها على طرفي نقيض. "وإذا كان لهذا التوافق أن يتم فعلى إسرائيل أن تعيد النظر في منظورها القديم العهد حيال المستوطنات وأن تبدل دور المستوطنات التقليدي في الوعي القومي الإسرائيلي."[2]

إن نمو المستوطنات الإسرائيلية وتطورها منذ اتفاق أوسلو يدل على عزم إسرائيل إبقاء سيادتها الفعلية في الأراضي العربية التي تحتلها اليوم مع ما يواكب ذلك من مواقف مجحفة بالمؤسسات الفلسطينية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[3] وعلى العموم "فإن حركة الاستيطان تكون أكثر نشاطاً واتساعاً في عهد حكومات الليكود. وفي المحصلة النهائية فإن 61% من مستوطنات الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة قد أنشأت في عهد حكومات الليكود، بينما قد أنشئ في عهد حكومات العمل 33% منها والنسبة الباقية وهي 6% أنشأت في عهد الحكومات الائتلافية من الحزبين..."[4]

وسنتعرض للاستيطان الإسرائيلي في عهد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بعد إعلان اتفاق المبادئ.

---

(1) مركز التخطيط، مكتب الرئيس، **السلطة الوطنية الفلسطينية، سلسلة دراسات وتقارير**،غزة، 1995، ص28، (إعداد: جمال البابا).

(2) جيفرى أرنسون: **مستقبل المستعمرات الإسرائيلية**، ص3.

(3) المرجع السابق، ص3.

(4) المرجع السابق، ص3.

أولاً: الاستيطان في عهد حكومة العمل (1992–1996):

قدر عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل تولى اسحق رابين السلطة على رأس حكومة العمل، 105 ألف مستوطن عدا القدس، وعدد المستوطنات 183 مستوطنة بما في ذلك مدينة القدس. وضمت هذه المستوطنات نحو 40 ألف وحدة سكنية منها 18 ألف وحدة سكنية قيد الإنشاء، وكانت حكومة شامير السابقة قد أمرت بها وباشرت العمل فيها بالإضافة إلى إقامة 13 تجمعاً استيطانيا جديداً. وقد جاءت حكومة العمل ضمن بداية سياق جديد في عملية السلام، وأخذت مجموعة من القرارات بتجميد توسيع الاستيطان، إلا أن هذه الحكومة كانت تسعى للحصول على القرض الأمريكي بعشرة مليارات دولار. وكانت حكومة بوش تشترط تجميد الاستيطان كي يتم الدفع، ولهذا أعلنت حكومة رابين التجميد بقرار معلن هو قرار رقم 360، لكن سلوكها على الأرض كان مختلفاً تماماً.

وأكد اسحق رابين في مؤتمره الصحفي الذي عقده مع الرئيس ياسر عرفات بعد اجتماعهما في حاجز "إيرز" في 1995/1/19 على النقاط التالية:

1- تجميد جميع القرارات الرسمية للحكومة الإسرائيلية حول إقامة مستوطنات جديدة.

2- التأكيد بأنه لن يسمح ببناء أي مستوطنات بأموال حكومية.

3- لن تكون هناك أي مصادرة للأراضي بهدف الإسكان أو للطرق الالتفافية.

4- عدم تخصيص أموال حكومية للاستيطان، وعدم تخصيص أموال حكومية في عمليات البناء الخاصة.

لكن الحكومة الإسرائيلية خلافاً للبند (3) السابق قامت بمصادرة نحو 62 ألف دونم منذ توقيع اتفاق المبادئ وحتى 1995/3/1. وقدرت مصادر حركة السلام الإسرائيلية أن مساحة الأراضي التي صادرتها الحكومة في الفترة من 1992 وحتى 1996 بنحو 150 ألف دونم استغلت لأغراض استيطانية ولشق طرق التفافية. وزاد عدد المستوطنين من 105 ألف مستوطن إلى 138

ألف مستوطن حتى 1995/10/13. وحسب قرارات الحكومة العمالية فقد قامت باستكمال ما يقرب من 10 آلاف وحدة سكنية. رغم تعليمات الحكومة.[1]

أما على صعيد الطرق الالتفافية، وهي شكل من أشكال السيطرة على الأراضي الفلسطينية، فهناك منذ عام 1982 أمراً عسكرياً رقم 50 يجيز فتح الطرق الالتفافية، وقد صادرت حكومة العمل نحو 21 ألف دونم من أجل شق 28 طريقاً التفافياً بطول 228 كم لربط المستوطنات الإسرائيلية ولكثرة ما قامت به حكومة العمل من بناء اشتكت "شولاميت ألوني" من ذلك قائلة: "أنتم مثل الليكود، إنني لا أعرف إن كان ثمة من يفكر أين سيسكن العرب. فأجاب رابين: "أنا أفكر في اليهود". أما وزير المالية "أبراهام شوحط" فعلق قائلاً: "أن نكون نحن نبني أكثر من الليكود فهذا صحيح. هم في الليكود مع كلامهم وتبجحهم بنو 4000 وحدة خلال 17 عاماً، أما ما بنيناه نحن في عام 1994، وما قررناه اليوم فيبلغ ثلاثة أضعاف ذلك."[2]

وحسب ما كتب داني روبنشتاين في "ها آرتس" في 1995/1/10 قال: "إن هذه الخطة تبدد ما بقي من أوهام لدى الفلسطينيين بأن اتفاق أوسلو سيؤدي إلى انسحاب من أراض ذات أهمية في الضفة الغربية. أو أن يكون في إمكان القدس الشرقية أن تصبح في يوم من الأيام عاصمة للفلسطينيين."[3]

ثانياً: الاستيطان في عهد حكومة الليكود (1996 – 1999):

نصت الخطوط العريضة للبرنامج الحكومي لليكود المقدم في 1996/6/17 أن الاستيطان يشكل في النقب والجليل والجولان ووادي الأردن ويهودا والسامرة وغزة أهمية قومية للدفاع عن

---

(1) مركز التخطيط الفلسطيني، **سلسلة دراسات وتقارير**، ص65، 6، 7، أنظر كذلك: "ها آرتس"، 1992/7/21، "**حركة السلام الآن**"، يوليو 1966، "وبدعوت أحرنوت"، 1996/8/9، "**وزارة الإسكان الإسرائيلية**"، أغسطس، 1966، (وردت في مركز التخطيط الفلسطيني، **سلسلة دراسات وتقارير**، ص3 – 5).

(2) خالد عايد: "**حمى الاستيطان في الضفة الغربية تسبق إعادة الانتشار**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 22، ربيع 1995، ص114، وما بعدها وكذلك أنظر "دافار" 1995/1/26، "ها آرتس"، 1995/3/2 (وردت في خالد عايد، "**حمى الاستيطان في الضفة الغربية تسبق إعادة الانتشار**" ص114).

(3) جيفرى أرنسون: **مستقبل المستعمرات الإسرائيلية**، ص23 – 24.

إسرائيل، كما يجسد الوفاء للصهيونية، وستغير الحكومة السياسية الاستيطانية، وستعمل على تعزيزها وتطويرها. وانتهجت الحكومة الجديدة برئاسة "نتنياهو" سياسة استيطانية محمومة، وقد صادقت الحكومة على بناء المرحلة الأولى من مستوطنة جبل أبوغنيم التي تشتمل على بناء 2500 وحدة سكنية من خطة تشمل 6500 وحدة سكنية لاسكان 30 ألف مستوطن. وتشمل الخطة بناء كافة المؤسسات اللازمة من مدارس، ورياض أطفال، ومراكز شبابية، ومعاهد دينية، ومنطقة صناعية ومجمعات تجارية. وخطورة هذه المستوطنة هي في انتهاك قدسية الأماكن المسيحية الأثرية، حيث يوجد في أبو غنيم بئر القديس ثيودور والدير البيزنطي، وكنيسة بئر قاديسمو وهو المكان الذي رحلت منه السيدة العذراء قبل توجهها لبيت لحم وانجاب المسيح عليه السلام وتمزق وحدة الضفة الغربية، كما تحاصر هذه المستوطنة بيت لحم من الشمال وبالتالي يغلق الحصار على بيت لحم من الاتجاهات الأربعة.[1] كما ألغت حكومة الليكود قرار الحكومة العمالية بتجميد الاستيطان.

وعلى صعيد ممارسة مصادرة الأراضي صادرت حكومة نتنياهو ما يقرب من 100 ألف دونم من الأرض في فترة حكمها ما بين 1996 و 1999. وحسب ما تقوله "حركة السلام الآن" فإن عدد المستوطنات الجديدة تصل إلى 28 مستوطنة."[2]

أما على صعيد البناء فقد تم في عام 1997 ما يقارب (4000) وحدة سكنية كانت في أطوار مختلفة من البناء وهناك وحدات كان يتم بنائها بدون موافقة الحكومة يتولاها المستوطنون. أما في عام 1998 وحسب المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي فقد طرأ ارتفاع بنسبة 105% في بداية البناء في المستوطنات حيث تم البدء ببناء 3900 وحدة سكنية مقابل البدء ببناء (1900) وحدة سكنية عام 1997، و1680 وحدة سكنية تم البدء بها عام 1996 وحسب حركة السلام الآن فإن البناء الكثيف أدى إلى وجود (3714) وحدة سكنية فارغة، منها (725) وحدة سكنية فارغة في قطاع غزة. وذلك في شهر مايو 1999. أما في عام 1999 فقد كان البناء على نطاق واسع حيث كان عدد الوحدات التي في طور البناء (6608) وحدة معظمها في المستوطنات الدينية. أما

(1) عبدالوهاب المسيري: **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ص70.

(2) "**حركة السلام الآن**"، ص19.

على صعيد الطرق الالتفافية فإن حكومة نتنياهو قد صادقت على استكمال وتنفيذ (29) طريقاً استيطانياً تغطي معظم الأراضي الفلسطينية وتقدر مساحة الأراضي التي ستنشأ عليها هذه الطرق بنحو (17) ألف دونم أما على صعيد أعداد المستوطنين فخلال العامين الأولين من حكومة نتنياهو فقد ازداد عدد المستوطنين بما يقارب (30.000) مستوطن حيث بلغ عددهم في منتصف عام 1998 إلى (169327) مستوطن يعيش منهم (163161) في مستوطنات الضفة الغربية و (6166) في مستوطنات قطاع غزة. وفي عام 1999 اقترب عدد المستوطنين إلى (175) ألف مستوطن.[1] وعلى العموم فقد ارتكزت سياسة نتنياهو الاستيطانية على الاستحواذ على أكبر قدر من الأرض بناء على أفكاره الخاصة بالتسوية مع الفلسطينيين، واعتمد ترسيخ الكتل الاستيطانية التي تبنى على طول الطرق الالتفافية ليعمل على ايجاد امتداد استيطاني وهناك مستوطنة لا يزيد عن سكانها عن بضعة مئات وهي مستوطنة (ايتمار) ولكن بيوتها ومنشآتها تمتد بطول سبعة كيلومترات، كما استحدث شارون باسم مزارع المستوطنين حيث أقام المستوطنون ما يزيد عن (20) مزرعة، وكذلك اعتمد قيام بؤر استيطانية فوق روس الجبال وصل عددها إلى 42 موقع كما اعتمد التوسع الإقليمي الكبير الذي أدى إلى تقليص المسافات بين المستوطنات وبذلك حقق تقدماً كبيراً بوضعه هيكلية حدودية لكتل استيطانية كبيرة مدعمة بالطرق الالتفافية، في مناطق غرب نابلس وغرب رام الله.[2]

ثالثاً: الاستيطان في عهد براك:

بعد فوز براك في الانتخابات لرئاسة الوزراء جاء في الخطوط العريضة لحكومته أن الاستيطان قيمة اجتماعية وقومية ولن تقام تجمعات سكانية أخرى في الأراضي المحتلة ولن تمس المستوطنات القائمة وستعمل الحكومة على ضمان أمن السكان في الضفة الغربية وغزة وتوفير الخدمات وتطوير

---

(1) مركز التخطيط الفلسطيني، **سلسلة دراسات وتقارير**، ص20 إلى 28، وللمزيد أنظر: الهيئة العامة للاستعلامات، الإدارة العامة للأبحاث والرأي العام الأعداد: من الأول إلى السادس عام 1998 وهذه الأعداد تحكي بالتفصيل فترة نتنياهو وخاصة بعد اتفاق واي بلانتيشن، وهذه الهيئة تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. وكذلك أنظر: راسم خمايسي: "**استراتيجية الاستيطان الإسرائيلي**"، ص47 وما بعدها.

(2) مركز التخطيط الفلسطيني، **سلسلة دراسات وتقارير**، ص30.

المستوطنات.[1] وكان موضوع المواقع الاستيطانية الجديدة (42 موقعاً) قد وضع لها معايير لفحص مدى قانونية هذه المواقع. وتم الاتفاق بين براك وقادة المستوطنين على إخلاء (11) موقعاً استيطانياً فقط. وفي عهد حكومة براك تم إضافة (106) مقطورة إلى المواقع غير القانونية. وفي عهده تم شق العشرات من الطرق للعديد من هذه المواقع. وقامت حكومة براك بمصادرة (23.000) دونم وحسب حركة السلام الآن فإن العطاءات التي نشرت في الستة شهور الأولى لحكومة براك بلغت 3196 وحدة استيطانية جديدة بالإضافة إلى المصادقة على بناء (2757) وحدة سكنية جديدة أخرى.[2] وحسب وزارة الاسكان الإسرائيلية فقد تم في عهد حكومة براك إنجاز (1320) وحدة سكنية بالإضافة إلى (712) وحدة في طور البناء.[3] ورغم الفترة القصيرة التي أمضاها براك في الحكم فإنه لم يكن جاداً في ايقاف البناء أو إلغاء المستوطنات غير القانونية بل أن حزب المفدال الذي يرعى نشاط الجمعيات الاستيطانية ظل يمارس نشاطها كما كانت في عهد حكومة بنيامين نتنياهو وقد أصدرت حركة السلام الآن تقريراً مهماً يشير إلى أن المستوطنين قد أقاموا (14) موقعاً استيطانياً بعد الانتخابات الإسرائيلية التي فاز فيها براك. وقد ركزت حكومة براك على الكتل الاستيطانية وخاصة غرب نابلس واللطرون.

---

(1) "**ها آرتس بالإنجليزية**" 1999/7/7.

(2) "**يدعوت أحرنوت**" 1999/2/21، 1999/12/27، "هآرتس" 1999/12/27، "**حركة السلام الآن**" 1999/10/8 (وردت في مركز التخطيط الفلسطيني، **سلسلة دراسات وتقارير**، رقم 199، 31، 32، 33).

(3) "**يدعوت أحرنوت**" 1999/2/21.

الجدول رقم (7) عدد المستوطنين من حكومة رابين حتى حكومة براك[1]

الفترة	عدد المستوطنين
قبل 1992	(105) ألف مستوطن (150) ألف/ مدينة القدس
1992 – 1996 حكومة رابين	(138) ألف حتى 1995/10/31 (132) في الضفة الغربية (5.3) ألف في قطاع غزة بزيادة قدرها (33) ألف 5250 زيادة طبيعية 27750 مستوطنين جدد (162) ألف مستوطن في القدس الشرقية
منتصف 1996	(145) ألف مستوطن (165) ألف في مدينة القدس
منتصف 1998 حكومة نتنياهو	(170) ألف مستوطن
أوائل 1999	(175) ألف مستوطن
عام 2000	(180) ألف مستوطن

(1) المصدر: مركز التخطيط الفلسطيني، **سلسلة دراسات وتقارير**، عدد (199) إعداد جمال البابا، مارس 2000، ص34.

الجدول رقم (8) عدد الوحدات السكنية[1]

الفترة	عدد الوحدات السكنية
قبل 1992	(40) ألف وحدة سكنية
من 1992 وحتى 1996	45 ألف وحدة سكنية تم تجميد (2136) وحدة لم تكن لها عقود تجميد (3545) وحدة لم يبدأ بها العمل تجميد مؤقت لـ (2300) وحدة مرحلة الأساسات. مواصلة بناء (8781) وحدة في مراحل بناء متقدمة. مواصلة بناء (1686) في القدس الكبرى
نهاية عام 1999	(50) ألف وحدة سكنية آلاف الوحدات في مراحل متقدمة في البناء.
فترة براك	تم بناء (1320) وحدة سكنية وجود (7120) وحدة قيد البناء

(1) المصدر: المصدر السابق، ص35.

جدول رقم (9) مصادرة الأراضي[1]

الفترة	مصادرة الأراضي
فترة رابين	(150) ألف دونم
فترة نتنياهو	(100) ألف دونم
فترة براك	(23) ألف دونم

ومما لا شك فيه أن الاستيطان الذي بدأ في عام 1881 واستمر يعبر المراحل التاريخية المختلفة حتى يومنا هذا قد أنجز المشروع الصهيوني. وكان للاستيطان في كل مرحلة أهدافه الحاسمة. وفي تقديرنا أن استراتيجية الاستيطان الإسرائيلي في هذه المرحلة لها أهدافها والتي يمكن أن تتمثل في السيطرة على الأرض ومياهها ومواردها واستجلاب أكبر عدد من المستوطنين وكذلك تمزيق وتقطيع أوصال الإقليم الفلسطيني الذي ينظر إليه في المستقبل كدولة فلسطينية مستقلة مما يجعل التواصل الجغرافي عائقاً حقيقياً في وجه التطلع الفلسطيني وأن هذه العقبات التي تقيمها الحكومات المتعاقبة من تكوين أطر ونظم إدارية وبلدية وطرق التفافية وكتل استيطانية في مناطق حرجة وحساسة تجعل التشابك والثنائية تزداد تعقيداً وبالتالي يزداد الحل تعقيداً وصعوبة. وكذلك تعميق تبعية المجتمع الفلسطيني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً إلى الكيان الصهيوني. ورغم عدم إقرار الشرعية الدولية لهذا التهويد للأرض الفلسطينية ولبناء المستوطنات فوقها إلا أن حكومات إسرائيل المتعاقبة لا تضع في حسبانها أي تأثير للشرعية الدولية التي دأبت على تجاوزها باستمرار منذ أكثر من نصف قرن أو يزيد. هل هناك من حل؟ كيف تفكر النخبة السياسية الإسرائيلية في مرحلة الحل النهائي؟ وكذلك كيف ينظر الفلسطينيون إلى موضوع الاستيطان؟ وهل هناك من إمكانية بوجود حل مشترك؟ لنرى ذلك: فإذا بدأنا بالتصور الفلسطيني: فإن الرؤية الفلسطينية ما زالت حتى الآن في أغلبها ترى إزالة هذه المستوطنات، وإذا تعذر إزالة بعضها فيتم وضعها تحت السيادة الفلسطينية. ومن جانب آخر فإن

(1) المصدر: المصدر السابق، ص35.

إختلال موازين القائمة حالياً تجعل من الصعوبة بمكان تطبيق هذا الحل الذي ترفضه الحكومات الإسرائيلية بشقيها اليميني واليساري. ويمكن أن تكون هناك رؤية تعديل حدودية وتبادل مناطق داخل الحزام الأخضر بمناطق داخل الضفة الغربية، ولا شك أن هناك اجتهادات كثيرة تبحث عن الحل الأمثل والممكن لتحقيق السلام. والعقبة التي تضعها إسرائيل في وجود هذا العدد الكبير من المستوطنين داخل الضفة الغربية فإن كثيرين أعلنوا أنهم على استعداد لبيع مساكنهم، وأن الغالبية أعلنت ستترك المستوطنات إذا تمت السيادة الفلسطينية عليها.

ويقول الدكتور خليل الشقاقي في لقاء مع السيد خليل التفكجي مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية في القدس وخبير في شئون المستوطنات، وقد أدار النقاش فيه عن هيئة تحرير السياسة الفلسطينية في 1996/4/16 يقول:

أظهر الاستطلاع الذي أجراه مركز البحوث بين المستوطنين في ديسمبر الماضي والذي شمل إحدى وسبعين مستوطنة في الضفة الغربية أن المستوطنين يمثلون إلى حد ما نخبة المجتمع الإسرائيلي فأغلبهم أغنياء ومتعلمون والمتدينون بينهم لا يمثلون سوى 45% وأما الباقي فهم علمانيون. ولذلك فإن أغلبية المستوطنين جاءوا بهدف الاستيطان الاقتصادي، وعدد ضئيل جداً جاء لأهداف دينية. إن حوالي 51% من المستوطنين يعملون داخل إسرائيل و 49% يعملون داخل الضفة الغربية، ونسبة الرجال الذين يعملون داخل إسرائيل تصل إلى 65% بينما أغلب النساء يعملن في الضفة الغربية. وهناك 20% من المستوطنين يمتلكون بيوتاً داخل إسرائيل، معظم المستوطنين (70%) هم من مواليد إسرائيل وليسوا مهاجرين جدداً. وهناك 30% منهم لديهم الاستعداد لترك المستوطنات إذا ما عرض عليهم تعويض عن ذلك. كما أن حوالي 16% أبدوا الاستعداد للعيش تحت السيادة الفلسطينية إلى جانب 13 – 14% مترددون، كما أن هناك 70% أقروا بأنهم سوف يغادرون مستوطناتهم في حال انتهاء السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية، و 15% أبدوا الاستعداد لبيع أملاكهم ومصانعهم للفلسطينيين في أقرب فرصة و 15% مترددون أما الباقي 70% فيرفضون فكرة البيع. أما بالنسبة للمستوطنات الكبرى مثل مستوطنة أرئيل فالوضع يختلف فهذه المستوطنة مثلاً والتي تشكل خطراً على مدينة نابلس فإن 58% من سكانها مستعدون للمغادرة الآن إذا ما دفع لهم

تعويض مناسب و 50% منهم مستعدون لبيع أملاكهم للفلسطينيين ومن الجدير بالذكر أن 90% من سكان مستوطنة أرئيل علمانيون.[1]

الموقف الإسرائيلي:

أما عبدالرحمن أبوعرفة الباحث في شئون التنمية الفلسطينية والشئون الاستيطانية ورئيس الهيئة الإدارية للملتقى الفكري العربي ورئيس تحرير مجلة شئون تنموية يقول أن الموقف التفاوضي الاستهلاكي الإسرائيلي سوف ينطلق من أن المستوطنات هي أمر واقع وقائم وعلى الطرف الفلسطيني التسليم بذلك ولكن في النهاية سوف يتنازل المفاوض الإسرائيلي عن هذا الموقف الاستهلاكي إلى أن يصل مبتغاه الأساسي. وعلى ضوء قراءة خارطة الاستيطان وتتبع السيناريوهات المختلفة بأن الموقف الإسرائيلي النهائي يعتمد على الاعتبارات التالية:

1- تحصين منطقة القدس وذلك بالاحتفاظ بالمستوطنات التي أقيمت ضمن حدود البلدية (التي رسمت عام 1967).
2- الاحتفاظ بكتل استيطانية في مواقع ذات أهمية خاصة مع ضمان امتدادات جغرافية تربطها مع إسرائيل.

ويعتقد "أبوعرفة" أنه يمكن استنتاج ما يلي في الموقف الإسرائيلي:

1- هناك جاهزية إسرائيلية للتخلي عن أو تفكيك عدد كبير من المستوطنات ليس فقط في قطاع غزة بل وفي الضفة الغربية أيضاً ضمن تسوية سلمية شاملة.
2- هناك تشبث إسرائيلي يحظي بتأييد قوى في الأوساط الشعبية غير الرسمية ينادي ببقاء عدد من المستوطنات والكتل الإسرائيلية الاستيطانية.
3- باستثناء حركات السلام الإسرائيلية، لا يوجد في إسرائيل من يتصور إخلاء شاملاً للمستوطنات.[2]

---

(1) خليل تفكجي: "**رؤية فلسطينية لحل مشكلة المستوطنات**"، السياسة الفلسطينية العدد 11، صيف 1996، ص194.

(2) عبدالرحمن أبوعرفة: "**استقراء للوضع المستقبلي للمستوطنات الإسرائيلية**"، مجلة السياسة الفلسطينية، العدد (13)، 1997، ص119، 120.

الموقف الفلسطيني:

الفلسطينيون على اختلاف مواقعهم وأيديولوجياتهم يعارضون بقاء المستوطنات بصفة مبدئية وينطلق الفلسطينيون من حقيقة المخاطر. والموقف الفلسطيني هو موقف دفاعي، ولا يوجد في الواقع مجال للافتراض بأن الفلسطينيين سيقومون بتغير موقفهم المبدئي هذا حتى في إطار التسوية النهائية وهناك أسس هامة للموقف الفلسطيني تتمثل في:

1- عدم الموافقة أو الإقرار بمبدأ جواز اكتساب الأرض بالقوة.

2- السيادة الفلسطينية كاملة على المناطق باستثناء بعض المواقع الاستراتيجية.

3- معارضة تفكيك أو تدمير المستوطنات تحت أي ظرف، ويجب تحويلها للفلسطينيين كأحد أشكال التعويض.(1)

ومن جانب آخر عندما نتفحص نص الاتفاق بين حزب العمل الذي وقع اتفاق المبادئ واتفاقيات أخرى بعده وبين الحاخام "يوئيل بن نون" وهو من زعامات المستوطنين في الضفة الغربية سنجد أن هناك سبعة أسس في هذا الاتفاق تتعلق في الحل الدائم وتتلخص في التالي:

1- في أي اتفاق دائم ستُضمن السيادة الإسرائيلية في أجزاء حيوية من الضفة الغربية.

2- معظم الإسرائيليين تحت سيادة إسرائيلية في إطار كتل من المستوطنات.

3- سيتم تأمين الحاجات الأمنية وحاجات النمو الطبيعي للمستوطنات.

4- لن تزال المستوطنات التي لن تكون ضمن تخوم إسرائيل ذات السيادة وضمان ارتباطها بإسرائيل.

5- سيظل مستوطنو هذه المستوطنات مواطنين إسرائيليين بكل معنى الكلمة.

6- سيبذل جهد خاص للحفاظ على المواقع التاريخية والدينية.

---

(1) المرجع السابق، ص120، 121.

7- خط الفصل لن يكون هو الخط الأخضر وسيعرض الاتفاق الدائم مع الفلسطينيين على استفتاء شعبي قبل المصادقة عليه.[1] وواضح أن هذه الأسس تترك الباب مواربا قليلاً للحل.

التوقعات حول المستقبل النهائي:

بالرغم من الأهمية الكبيرة لمفهوم المستوطنات لدى الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي والتشابك الكبير الحادث وصعوبته إلى أن حلاً مقبولاً لهذه المسألة يعتبر ممكناً في نهاية الأمر إذا أحسنت إسرائيل احترام الحق الفلسطيني والرغبة الأكيدة في تحقيق السلام وفي احترام قرارات الشرعية الدولية. من الممكن أن يكون هناك وجود يهودي ضمن تبادل متكافئ للأراضي يشمل طرفي الخط الأخضر ولا نعتقد أن يكون هناك وجود استيطاني إسرائيلي خارج إطار السيادة الفلسطينية وأن الجزء الأكبر الذي سيتم إخلاؤه سيكون تحت تصرف الدولة الفلسطينية كجزء من التعويضات التي ستقوم إسرائيل بدفعها، "فإن الاعتقاد هو أن يحصل الفلسطينيون على تكافؤ جغرافي في منطقتين الأولى في وسط وشمال الضفة... والثانية في منطقة غربي النقب المجاورة لقطاع غزة..."[2]

من الواضح تماماً أن موضوع الاستيطان الذي ترك لمفاوضات الحل النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط أن عملية السلام نفسها في مأزق استراتيجي كبير، وأن الجانب الإسرائيلي لا يحترم تعهداتها وما وقع عليه من اتفاقات، وأن راعي السلام هو في الجانب الإسرائيلي تماماً وبذلك يكون التوقع لموضوع السلام برمته الآن محل تساؤل كبير وبالتالي فإن قضايا المرحلة النهائية بما فيها الاستيطان قد تعطلت حتى الآن بسبب التداعيات السلبية في عملية السلام في الشرق الأوسط.

---

(1) جيفرى أرونسون: "**الاستيطان اليهودي في الضفة**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 28، خريف 1996، ص117، 118. والكاتب استند إلى "يديعوت أحرنوت" في 1996/5/17.

(2) عبد الرحمن أبوعرفة: "**استقراء للوضع المستقبلي للمستوطنات الإسرائيلية**"، ص122.